وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كليــة الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

في مقياس:

منـهجيـة العلوم السيـاسيـة

إعداد الدكتور: عشور سليم (أستاذ محاضر أ)

السنة الجامعية:2022/2021

مقدمة:

أصبح البحث العلمي هو السمة البارزة للعصر الحديث بعد أن اتضحت أهميته في تحقيق التقدم الحضاري والرقي البشري لمجالات الحياة المختلفة، فالعلم والعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره، كما تأكدت أهميته في حل المشكلات السياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والرياضية وغيرها، ولم يعد هناك أدنى شك في أن البحث العلمي هو الطريق الأمثل والوحيد لتقدم الشعوب وتطورها وحل المشكلات التي تعاني منها البشرية، وفي المجال السياسي توجد الكثير من المشاكل التي تتطلب البحث والتقصي والمعالجة، وهذا بالتأكيد لا يأتي بصورة عفوية أو معالجة ذاتية وإنما عن طريق علم مدروس ومبرمج ومخطط له مسبقا هو البحث العلمي، ولذا كان من الطبيعي أن تولى الجامعات جل اهتمامها إلى تدريب الطلاب على إتقان أساليب البحث العلمي أثناء دراستهم الجامعية، بداية بتزويد الباحثين المبتدئين وطلاب المرحلة الجامعية الأولى بالقواعد الأساسية والمعارف النظرية المرتبطة بمفاهيم البحث العلمي، ليتمكنوا فيما بعد من اكتساب مهارات بحثية تجعلهم قادرين على إضافة معارف جديدة إلى رصيد المعرفة الإنسانية، وعليه تعددت المقررات الدراسية لتعليم الطلاب التفكير العلمي المنظم، ومناهج البحث العلمي، وقواعد الكتابة العلمية وغيرها، بغية إعداد طلبة باحثين قادرين على توظيف مختلف الطرق العلمية لحل المشكلات التي لها علاقة بميدان العلوم السياسية.

ومن هنا جاءت هذه المطبوعة التي هي حصيلة قراءات مجموعة من الكتب في مجال البحث العلمي، لتتناول بعض القواعد الأساسية والمعارف النظرية المرتبطة بمفاهيم البحث العلمي، لتكون عونا لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في المرحلة الجامعية الأولى تسهل عليهم فهم المادة.

ولقد تم تقسيم هذه المطبوعة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: المعرفة: مدخل عام

المحور الثاني: مقدمة في البحث العلمي

المحور الثالث: المنهج والمنهجية والعلاقة بينهما

المحور الرابع: مفاهيم أساسية في منهجية العلوم السياسية

المحور الخامس: خطوات البحث العلمي

المحور السادس: كتابة وتوثيق البحث العلمي

المحور السابع: مناهج علم السياسة

المحور الثامن: أدوات البحث العلمي

المحور الأول: المعرفة: مدخل عام

يرتبط البحث العلمي، باعتباره الوسيلة التي تمكن الباحث من الوصول إلى حل مشكلة معينة، أو اكتشاف حقائق جديدة، ارتباطا وثيقا بمفاهيم متعددة مثل: العلم، المعرفة وكذلك النظريات.

وتساعد معرفة الحقائق الإنسانية، على فهم المسائل والقضايا التي تواجه الباحث في حياته العلمية، إذ بفضل المعلومات التي يحصل عليها الفرد، يستطيع أن يتعلم كيف يتخطى العقبات التي تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة. [1]

أولا- المعرفة العلمية

1-تعريف المعرفة العلمية: تعني كلمة "معرفة" الإحاطة بالشيء، أي العلم به،[2] وهي على ذلك، مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمشاهدات والحقائق التي تتكون لدى الفرد نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به.[3]

كما عرفت كذلك، على أنها: "عملية اجتماعية تاريخية، قوامها نشاط بشري موجه نحو فهم الواقع، وتصويره في وعي أعضاء مجتمع معين".[4]

ويشير كل من" هاريس وأندرسون"، إلى أن المعرفة تشكل أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة، تبدأ بالإشارات وتندرج إلى البيانات، ثم إلى المعلومات، ثم إلى المعرفة، ثم إلى الحكمة، والتي تعد أساسا فاعلا للابتكار.[5]

أما المعرفة العلمية، فهي بدورها عرفت من قبل الباحثين، كالآتي:

عرفها "أحمد بدر"، على أنها:" ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكليات مترابطة من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة".[6]

وعرفت كذلك على أنها:" تلك المعرفة التي ينظر فيها العالم الطبيعي كموضوع أو واقع، له خصائصه المتميزة، حيث يعتمد هذا النوع من المعرفة على أساس الفرضيات العلمية الملائمة والتحقق منها عن طريق التجربة وجمع البيانات وتحليلها".[7]

---

[1] ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، الأردن، دائرة المكتب الوطنية، 2010، ص18.

[2] مرجع سابق، ص18.

[3] هالة إسماعيل بغدادي، صناعة المعرفة وقيود الحرية " رؤية نقدية في واقع الصحافة التلفزيونية العربية " ، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص9.

[4] عبد الباسط هويدي، فتيحة زايدي،"المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد1، جمادى الثانية/ رجب 1438ه – مارس 2017، ص 108.

[5] المرجع نفسه، ص 108.

[6] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2001، ص8.

[7] عبد الباسط هويدي، فتيحة زايدي، مرجع سابق، ص 108.

عرف موريس أنجرس المعرفة العلمية بأنها: "نوع من المعرفة يقوم على دراسة الظواهر التي يتم إدراكها في غالب الأحيان عن طريق الحواس، وهي السمع؛ اللمس، الشم، الرؤية والذوق.. فهي نوع من المعرفة المتنامية باستمرار وهي موجهة نحو دراسة الظواهر والتحقق منها".[1]

هذا النوع من المعرفة إذن هو «المعرفة العلمية التجريبية التي تقوم على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر وعلى أساس وضع الفروض الملائمة والتحقق منها بالتجربة وجميع البيانات وتحليلها... ولا تحاول المعرفة العلمية أن تقف عند المفردات الجزئية التي يتعرض الإنسان لبحثها بل يحاول الباحث أن يصل إلى القوانين والنظريات العامة التي تربط هذه المفردات بعضها ببعض وتمكّنه من التعميم والتنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة...[2]

ويعتقد الباحث "زيمان" (Ziman) أن المعرفة نوعان "معرفة عامة" كي تصبح حقيقة أو اكتشافا ينبغي أن تدخل في نطاق الملكية العامة للبشر وتصبح جزء من التراث الإنساني العام ومعرفة علمية من حيث أنه ينعقد بشأنها اتفاق عام في الرأي من حيث صيغتها ومنفعتها.[3] هذه الأخيرة تقوم على الركائز الآتية:

-الملاحظة الدقيقة القائمة على الموضوعية والنظام.

- استخدام أساليب وإجراءات دقيقة في الدراسة مثل التجربة والقياس.

-استنتاج نتائج عامة توضح العلاقة المرتبطة بين الظواهر المختلفة.

ويتم تحديدها في أربعة طرائق أساسية هي:

أ-طريقة التشبث: (Method of Tenacity) وفيها يتشبث الإنسان بالحقيقة بقوة والإعادة المتكررة للحقائق تزيد من الاعتقاد بصحتها.

ب- طريقة السلطة: ويقصد بها دعم أقوال عالم مشهور وقبولها على أنها حقيقة واقعية.

ت-طريقة المعرفة المبسطة المسبقة (Apriori Method) أو الحدس وتقوم هذه الطريقة على أساس أن الحقائق المقبولة حقائق تثبت نفسها بنفسها Self-Evident تتفق هذه الحقائق مع العقل، وليس من الضروري أن تتفق مع التجريب.

ث-الطريقة الرابعة هي الطريقة العلمية، فللمعرفة العلمية ضوابط ومعايير تضبط عمل العالم وتوجه نشاطاته وتراقب استنتاجاته بقصد التوصل إلى حقائق يمكن الاعتماد عليها. هذا وقد يتم الحصول على المعرفة بالمصادفة مثل اكتشاف "أرخميدس" لقانون الكثافة، واكتشاف "الفاني" للكهرباء في جسد الحيوان، واكتشاف 'باستور" تحويل الجراثيم إلى عوامل للمناعة وغيرها.[4]

---

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004، ص47.

[2] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط1، القاهرة، مصر، المكتبة الأكاديمية، 1994، ص18

[3] Dickinson J. P. "Science and scientific Research in Modern Society". secod edition 1986 p. 53

[4] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1، لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2000، ص29.

وعلى ذلك، يتضح لنا أن المعرفة العلمية تقوم أساسا على ضرورة استخدام الباحث لقواعد المنهج العلمي للكشف عن الظواهر وتحليلها وتفسيرها وصولا إلى القوانين والنظريات.

2.خصائص المعرفة العلمية: تتميز المعرفة العلمية عن غيرها من المعارف بجملة من الخصائص، أهمها ما يلي:

أ/ دقة الصياغة: يمتاز العالم بأنه يعبر عن مدركاته الحسية بلغة كمية ذات صياغة رياضية دقيقة، وهذه اللغة الاصطناعية تمتاز عن اللغة الكيفية التي نستخدمها في حياتنا العادية بأنها تعتمد على القياس.[1]

ويعتبر التعبير الكمي عن المفاهيم والقوانين العلمية والصياغة الرياضية الدقيقة للنتائج العلمية مقياسا لمدى تقدم أي علم من العلوم، ولذلك يعتبر علم الرياضيات وعلم الفيزياء من أكثر العلوم تقدما لاستخدامها اللغة الرياضية الدقيقة، وهذا ما تفتقده العلوم الاجتماعية من ناحية افتقارها للتعبير الكمي الدقيق.[2]

ب/ الموضوعية والواقعية: إن المعرفة مستمدة من الوجود بنوعية المحسوس والمعقول، والمقصود بالمحسوس هو العالم المادي، أما المعقول فإنه يتمثل في المعقولات التي تتشكل في العقل، حيث لا يستطيع الإنسان الوصول إليها إلا بعد دراسة العالم المادي وهو الطبيعة، دراسة علمية خالية من التخمينات والظنون، أي يدرسها كما هي في الواقع حتى يدرك النظام الذي يحكمها.[3]

ج/ إمكان اختبار الصدق: لابد أن تكون قضايا العلم قابلة للاختبار، للتأكد من صدقها، وذلك بإخضاعها للتجربة، حتى نتحقق من عدم كونها مجرد فرض غير موضوعي أو فلسفي أو مجرد تخمين ذاتي أو حكم شخصي، فالحقيقة العلمية هي حقيقة نسبية متطورة يضعها العلماء شيئا فشيئا، وليست صادقة صدقا كليا، فهي تتميز بقابلية التكذيب أي أنها معرضة للسقوط في يوم ما بظهور ما يثبت عدم صحتها.[4]

د/التحليل: حتى يتمكن من فهم الظاهرة والتحكم فيها، يجب على الباحث أو العالم تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، وتحديد كل عناصرها والعلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى.

هـ/التسليم ببعض المبادئ: تقتضي المعرفة العلمية على الباحث العلمي أو العالم تسليمه ببعض المبادئ وقبوله لها كبديهيات أو مسلمات، حتى يستطيع النجاح في مشروعه العلمي والوصول إلى قوانين عامة تسمح له بالتنبؤ منها، مبدأ الحتمية، مبدأ النسبية....إلخ.[5]

---

[1] مصطفى محمود أبو بكر، وأحمد عبد الله اللحلح، مناهج البحث العلمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2017، ص22.
[2] المرجع نفسه، ص22.
[3] شريف خاصة، "الأفق الحضاري لنظرية المعرفة عند ابن رشد"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 16، ع 01، 2019، ص195.
[4] مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص23.
[5] المرجع نفسه، ص24 .

و/اتصال البحث: إن البحوث العلمية عبارة عن سلسلة مترابطة من المحاولات الجادة للباحثين والعلماء في دراستهم للظواهر، حيث يبدأ الباحث مشروعه البحثي من حيث انتهى الباحثون الآخرون، وعلى هذا النحو يتطور البحث ويتقدم.[1]

ز/التنظيم: إن المعرفة العلمية معرفة منظمة، تخضع لضوابط وأسس منهجية لا نستطيع الوصول إليها دون إتباع هذه الأسس والتقيد بها، كما أن التطور العلمي يقتضي من الباحث التخصص في ميدان علمي محدد، وذلك بحكم التطور العلمي والمعرفي وتزايد التخصصات وتنوعها، مما يسمح له بالاطلاع على موضوعات كل تخصص وفهم جزئياته وتقنياته.[2]

3.تصنيف المعرفة: يستعمل الإنسان كافة الوسائل للحصول على المعرفة وجمعها وترتيبها والمحافظة عليها، ومن أبرز هذه الأساليب المنهجية في الحصول على المعرفة نجد: الحس، العقل، التأمل وأخيرا التجريب.[3]

أ/ المعرفة الحسية: تمثل المعرفة الحسية مجموعة الاستنتاجات والأفكار والقواعد التي توصل إليها الإنسان خلال حياته من ولادته إلى مماته، بطريقة عفوية وبسيطة وغير مقصودة.[4]

وعلى ذلك، فهي المعرفة التي اكتسبها الإنسان عن طريق اللمس، الاستماع، المشاهدة، وهذا النوع من المعرفة يسير، لأن الحجج متوفرة وثابتة في ذهن الإنسان (كمعرفة الإنسان لتعاقب الليل والنهار، الحرارة...إلخ.[5]

ب /المعرفة التأملية الفلسفية: وهذا النوع من المعرفة يتطلب التفكير العميق عند النظر إلى الظواهر الموجودة، ولكن في العادة لا يحصل الباحث على أدلة قاطعة وملموسة تثبت حججه، ولكنه يقدم البراهين عن طريق استعمال المنطق والتحليل، ويثبت أن النتائج التي توصل إليها تعبر عن الحقيقة والمعرفة الصحيحة، كالتفكير في الحياة و الموت والخلود.[6]

ج/ المعرفة العلمية التجريبية: وهي المعرفة التي نتوصل إليها عن طريق الاختبار والملاحظة والمقارنة والاستقراء والاستنباط وفقا لمنهج علمي مجرد في قواعده ومبادئه وطرقه ووسائله بدءا من الملاحظة إلى وضع الفرضيات والاختبارات والوصول إلى استنتاج المبادئ والقوانين والقواعد التي تضيف جديدا إلى التراث العلمي والفكري الإنساني.

---

[1] المرجع نفسه، ص25.
[2] ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص21.
[3] آكلي تومي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، الجزائر: برتي للنشر ،ص30.
4 عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص08
[5] إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية في البحث العلمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص160.
[6] ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 20.

ومن مزايا المعرفة العلمية التجريبية، أنها تقوم على أساس "الملاحظة المنظمة للظواهر"، وأن مصدرها الاختبار والتجريب وقوامها التنبؤ ووضع الفرضيات الدقيقة إلى جانب إمكانية التحكم في الظاهر أو الظواهر مستقبلا.[1]

4- مصادر المعرفة العلمية: لقد حاولت الابستومولوجيا « دراسة نفعية لتكون العلوم، قيمتها وأهميتها»، دراسة أسس المعرفة العلمية بأطروحتين:[2]

أ- أطروحة الاستقراء: تمنح أطروحة الاستقراء الأسبقية لجمع الملاحظات عن الظواهر بهدف الاستنتاج الممكن للافتراضات العامة. « فالاستقراء العلمي استدلال مستمد من ملاحظة وقائع خاصة، بهدف استخلاص افتراضات عامة».

ب- أطروحة الاستنباط: إن هذه الأطروحة تدعي أن العلاقات الممكنة بين الظواهر ما هي إلا بناءات فكرية يمكن التحقق منها في الواقع لاحقا.

ثانيا- العلم

يعد العلم الركيزة الأساسية لتقدم الشعوب وتطورها وهو السبيل لفهم الظواهر التي تحيط بنا، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية، فهو من يمكننا من إعطاء تفسيرات منطقية لها، تسمح لنا الاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها، وتعطينا مفاتيح مواجهة كافة المشاكل التي تعترض طريقنا في الحياة فهو بحق مدخل المعرفة الإنسانية بكل شموليتها.

ولو لم تكن للعلم كل هذه الأهمية ما كان الله في شريعتنا الإسلامية يحث عليه فأول آية نزلت كانت قوله تعالى :"اقرأ باسم ربك الذي خلق* خلق الإنسان من علق* اقرأ وربك الأكرم*الذي علم بالقلم *علم الإنسان ما لم يعلم".[3]

فهي دعوة صريحة للاهتمام بالعلم والأخذ بأسبابه، لتجسيد فكرة التمكين في الأرض التي أرادها الله بمشيئته أن تكون ضمن رسالة الإنسان عليها كل ذلك لتحقيق الغاية من وجوده وهي الإخلاص في عبوديته لله.

وفي القديم كانت الفلسفة تشمل كل العلوم، وكانت تعتمد على منهج التأمل الذي لا يتوصل إلى نتائج تحل المشاكل، مما أدى بضرورة استقلال العلوم عن الفلسفة، فحدثت قطيعة معرفية باستقلال عدة علوم عن الفلسفة بشرطين أساسين هما المادة (المنهج)، والموضوع (الظاهرة). ومن أهم المحطات التاريخية التي مر بها العلم هي:

- المرحلة اللاهوتية: مر بها العلم كأول مرحلة، فكل شيء يخضع لقدرة إلاله، وكانت تعبر بالطقوس.

---

[1] أكلي تومي، مرجع سابق، ص 34.
[2] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص50.
[3] سورة العلق، الآيات من 1- 5

– المرحلة الميتافيزيقية: حاول الفكر البشري في هذه المرحلة الخروج إلى ما وراء الطبيعة.

– المرحلة الوضعية: وفي هذه المرحلة أصبح العلم يبحث في أسباب الظواهر من خلال (التجريب، الملاحظة المقارنة...) وهذا من أجل إدراك حقيقة الأشياء عن طريق التجريب.

وللتعرف أكثر على مدلول العلم، يجب علينا التطرق إلى تعريفه اللغوي والاصطلاحي، خصائصه وكذلك أهدافه ووظائفه.

1- تعريف العلم: يشير مصطلح "العلم" في اللغة، إلى ما يلي: العلم جمع علوم، أدرك الشيء بحقيقته، العلم: اليقين والمعرفة.[1] فإن العلم لغويا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالإدراك الذي يأتي بعد الإحساس.

أما قاموس (ويبستر)[2] فقد عرف العلم بأنه:" المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس أو أصول ما تتم دراسته، إنه فرع من فروع المعرفة أو الدراسة، خصوصا ذلك الفرع المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض".

ويعرف قاموس أكسفورد المختصر العلم بأنه: "هو ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة، وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة.[3]

أما اصطلاحا، هناك العديد من التعاريف المتصلة بالعلم، وهذه أهمها:

فيعرف بأنه: " نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة" أو هو "جهد إنساني عقلي وفق منهج محدد في البحث يشمل على خطوات وطرق محددة ويؤدي إلى معرفة عن الكون والنفس والمجتمع يمكن توظيفها في تطوير أنماط الحياة وحل مشكلاتها" .[4]

"العلم هو المعرفة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم لغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تم دراسته..... العلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض".[5] وعرف كذلك على أنه يمثل "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما لم تتم دراسته.[6]

---

[1] المنجد في اللغة والإعلام، ط13، بيروت، منشورات دار المشرق، 1998، ص527.

[2] Webster 's New Twentieth Century Dictionary of English Language, 1960, p, 1622

[3] أحمد بدر، المرجع السابق، ص19

[4] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، ط2، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص 04 .

[5] عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص22.

[6] آكلي تومي، المرجع السابق، ص 35، 36.

كما ورد له تعريف يؤكد على أنه:" مجموع المعارف الوضعية في اختصاص معين، منسقة حسب مبادئ واضحة ومؤكدة بطريقة عقلية في مقابل الشائعة بين عامة الناس، والما ورائيات والفلسفة والفن والدين.[1]

وجاء في تعريفه أيضا: "إن العلم هو مجموعة الخبرات الإنسانية التي تجعل الإنسان قادرا على التقدير أو إن العلم هو فهم ظاهرات الكون أسبابها وآثارها".[2]

كما يعرف العلم أيضا بأنه: "مجموعة منسجمة من المعارف المتعلقة ببعض فئات الظواهر أو المواضيع المنتجة طبقا لمنهج وطريقة خاصين لأي بحث". وعرف بأنه:" مجموعة من المبادئ والقوانين والنظريات التي يتم التوصل إليها باستخدام المنهج العلمي للبحث"، ويهدف الإنسان بصفة عامة من استخدام العلم إلى فهم وتفسير الظواهر المحيطة به، من خلال الربط بين القوانين التي تحكم هذه الظواهر وتفسير العلاقات التي تربط بينها".[3]

ولهذا يرى الفقيه "جوليان هو كسلي" في كتابه " الإنسان في العلم الحديث " حيث قال " إن العلم هو النشاط الذي يحصل به الإنسان على قدر من المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تمت دراسته" [4]

وأكد الكثير من المختصين والباحثين في المنهجية، ومن بينهم "فان دالين " على أن العلم هو: "ذلك البناء المتناسق من المعلومات والحقائق، يبدأ من الواقع وينتهي إلى تفسيره."

ومن خلال هذه التعاريف، نستنتج أن الإنسان يستخدم العلم لفهم وتفسير الظواهر المحيطة به من خلال معرفة العلاقات والقوانين التي تحكم هذه الظواهر والأحداث المرتبطة بها وإيجاد الطرق المناسبة لضبطها والتحكم فيها.[5]

2. خصائص العلم: يهدف العلم إلى البحث عن العلاقات بين الظواهر، معتمدا على المعرفة المصنفة للوصول إلى النتائج المدعومة بالحقائق فالعقلية العلمية تتطلب خصائص ومميزات أهمها:[6]

أ- التنظيم والضبط: إن العلم نتاج نشاط عقلي دقيق ومضبوط وتنظيم لطريقة التفكير والممارسة العقلية ودراسة الظواهر وتحليلها وتصنيفها ووضع القوانين والأحكام لها.[7]

ب- التطور اللا محدود: كلما تطورت أساليب البحث، ازدادت الاكتشافات العلمية الجديدة، والتي إما أن تضاف للقديمة فتزيد من حجمها ومداها، وإما تعتمد إلى إلغائها بعد إثبات خطئها

---

[1] صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 08.
[2] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص22.
[3] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص30.
[4] كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط1، عمان ؛ دار الثقافة؛ سنة 2007 ؛ ص 14 ، 15 .

[5] مصطفى محمود أبو بكر، وأحمد عبد الله اللحلح، المرجع السابق، ص 19.
[6] إدريس فاضلي، مدخل للعلوم المنهجية وفلسفة القانون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص41، 42.
[7] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص21.

وعدم موضوعيتها، حيث تزول وتهجر الاكتشافات القديمة وتحل محلها النظريات والقوانين العلمية الجديدة.[1]

ج-التحليل والتفسير: يقوم العلم على التحليل والتفسير، لأنه يستخدم المعرفة العلمية لفهم الظواهر المادية، الطبيعية، والاجتماعية...إلخ، بإتباع أسلوب وطريقة إخضاع هذه الظواهر لمبادئ ونظريات وقوانين تكون أداة وطريقة لإثبات صحتها من عدمها.[2]

د-السببية: يعرف السبب بأنه مجموع العوامل أو الشروط وكل أنواع الظروف، التي متى تحققت ترتب عنها نتيجة مطردة، ونستطيع القول بوجود علاقة سببية بين متغيرين (سبب ونتيجة) عندما نجري تجارب عديدة وبنفس الظروف نحصل على نفس النتيجة.[3]

هـ-اليقين: ونقصد باليقين النسبي، أنه كثيرا ما تظهر نظريات جديدة يثبت من خلالها فشل النظريات السابقة.

و-العلم أحكام دقيقة: العلم أحكام دقيقة، بعيدة عن التخمين والوهم والتأرجح بين الحقائق العلمية المختلفة ،فالقوانين والنظريات والقواعد تصاغ بدقة لا متناهية إلا درجة ضئيلة من الخطأ والتقدير.

ز-المنهجية: يستخدم العلم المنهج في الوصول إلى النتائج، سواء كان ذلك في عملية جمع المعلومات أو عملية التحليل والتفكير.[4]

3. أهداف ووظائف العلم: تتمثل أهداف ووظائف العلم في الاكتشاف والتفسير، الضبط والتحكم وكذلك التنبؤ.

أ-فهم الظواهر وتفسيرها: يهدف العلم إلى فهم الظواهر المختلفة وتفسيرها، ولا يقصد هنا بفهم الظواهر ووصفها فقط، بل يتعدى ذلك إلى تقديم تفسير علمي لها، لكيفية حدوثها وأسبابها والقوانين التي تحكمها والعلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى.

ب-وضع القواعد والنظريات العلمية: يترتب على عملية البحث والاستكشاف والتقصي في العلم، وضع النظريات والمبادئ والقواعد التي تحكم الظاهرة المطروحة للدراسة والتفسير.[5]

وهذه المرحلة تعتبر نتيجة طبيعية لعملية الدراسة والمقارنة والتحليل الذي يسمح للباحث تنفيذ القواعد والنظريات والتي تساعده على اختراع معظم معطيات الظاهرة المدروسة.[6]

---

[1] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، الجزائر، دار الخلدونية، 2006، ص 24.
[2] أكلي تومي، مرجع سابق، ص 37.
[3] حسن عبد المنعم، إعداد وكتابة ونشر البحوث والرسائل العلمية، ط0، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996، بدون صفحة.
[4] عبد القادر حوبة، مناهج العلوم القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ،2010/2009، بدون صفحة.
[5] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص15.
[6] أكلي تومي، مرجع سابق، ص 42.

وتمثل القوانين المتوصل إليها، النتيجة المتوخاة من البحث والتجريب والاستكشاف والتفسير، فإذا تم وضع هذه القوانين والقواعد انطلاقا من نتائج تحليل واختبار المتماثلات بعد المقارنة والجمع، أمكن القول أن كل المتشابهات تخضع لقانون أو قاعدة كذا.[1]

ج- التنبؤ: ويقصد بالتنبؤ توقع الحوادث في المستقبل على غرار ما كان منها في الماضي، وفق الشروط معينة ولأن الحاجة الإنسانية إلى معرفة ما سيكون بهدف الاستعداد له، بقصد مواجهته بما يناسبه فإن العلم يهدف إلى التنبؤ، بما سيكون اعتمادا على ما كان، واستنادا إلى مبدأ الحتمية، وبه يكون أداة تجاوز الحاضر لمعرفة المستقبل.[2]

د- التحكم والضبط: يرتبط بعملية التحكم، عملية الضبط، باعتبارها هي كذلك من أهداف العلم، ويعني الضبط هو عملية التحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة، بحيث تجعل هذه الظاهرة تتم أو تمنع وقوعها.[3]

وبخصوص التساؤل حول إمكانية التحكم في جميع الظواهر وضبطها؟ يمكن القول أنه إذا كانت ظواهر العلوم الطبيعية، يمكن أن تخضع للتحكم والضبط من خلال الملاحظة والتصميم الدقيق للتجربة، إلا أن هناك القليل من الظواهر الاجتماعية التي يمكن أن تخضع للتحكم والضبط، وبالتالي، يقال عادة بأن شرح وتفسير الظواهر الإنسانية هو تفسير احتمالي، بينما تفسير الظواهر الطبيعية هو تفسير استنباطي، والتفسير الأول أضعف من الثاني نظرا لقدرته التنبؤية المحدودة.[4]

***** **العلاقة بين المعرفة والعلم:** إن الإحاطة بكل تفاصيل مصطلحي" المعرفة والعلم" بداية من تعريفهما، مرورا بخصائصهما، ووصولا إلى التطرق إلى أنواع المعرفة العلمية وأهداف العلم ووظائفه يقودنا إلى تحيد العلاقة بينهما وهي كالآتي:

يحمل العلم والمعرفة في اللغة، نفس الدلالة، إلا أنه مع هذا التقارب، نلاحظ اختلافا يكاد يكون واضحا بين معنى اللفظين،[5] فمفهوم المعرفة ليس مرادفا لمفهوم العلم فهي أشمل وأوسع منه، منه، كما أنها تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية، فكل علم ناتج عن معرفة، إلا أنه ليس بالضرورة أن كل معرفة علم.[6]

-يمثل العلم جزءا لا يتجزأ من المعرفة، فهو فرع من فروعها المتمثل في المعرفة العلمية التجريبية، ومن ثم فالعلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل.[7]

---

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.
[2] صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص18
[3] مصطفى محمود أبو بكر، احمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 20، 21.
[4] المرجع نفسه، ص 20، 21.
[5] أكلي تومي، مرجع سابق، ص 34.
[6] ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص20.
[7] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص25.

تشكل العلم والمعرفة المكونات الأساسية للبحث العلمي، فلا يمكن معرفة طبيعة البحث بدون معرفة مكوناته، إلا أنه رغم تحديدنا لها، إلا أن مفهومه يبقى غامضا غموضا أساسه التعدد والتنوع في التعاريف المتصلة به.[1]

–ليست جميع أنواع المعرفة على مستوى واحد، فهي تختلف باختلاف ما تتميز به من دقة ومن أساليب للتفكير، وقواعد المنهج المتتبع للوصول إليها.

وهو ما يعني أنه ليست كل معرفة تكون بالضرورة علمية، فالمعرفة العلمية تختلف عن المعرفة العادية في أنها بلغت درجة عالية من الصدق والثبات، وأمكن التحقق منها والتدليل عليها، وهي التي يتم تحقيقها بالبحث والتمحيص، ويعتبر العلم معرفة مصنفة تنسق في نظام فكري، له مفاهيمه ومقاييسه الخاص من مبادئ وقوانين ونظريات.[2]

ومن كل سبق، يمكننا القول أن البحث يمثل وحدة الإثراء المعرفي، والمعرفة أوسع نطاقا من العلم، والعلم أوسع نطاقا من البحث فالعلاقة بين الباحث والعلم علاقة ترابطية، إذ لولا وجود العلم ما بحثنا ولولا البحث ما تعلمنا.

وعند القول بأن المعرفة للجزئية الواحدة لا تكون علما، يتبين أن المعرفة بالأمور أوسع من العلم الخاص بها، فليس كل ما نعرفه من قبيل العلوم، إلا أن كل حقيقة علمية هي ضرب من المعرفة.

ثالثا– التفكير العلمي

لقد بات من المعلوم أن التفكير العلمي هو من كشف لنا عن معظم أسرار الكون، وذلل للإنسان مختلف الصعوبات التي كان يواجهها، وما التقدم والرقي الذي وصل إليه العالم حاليا إلا نتاج هذا التفكير العلمي، لذا سنحاول دراسته فيما يأتي من خلال التطرق إلى تطور التفكير العلمي عبر التاريخ، ثم مفهوم التفكير العلمي، وأخيرا معوقات التفكير العلمي.

1– تطور التفكير العلمي عبر التاريخ: تطور التفكير العلمي مع تطور المراحل التي مر بها المجتمع الإنساني إلى أن وصل إلى الطريقة العلمية الحديثة، ويمكن تقسيم تطور الفكر العلمي إلى ثلاث مراحل سنتطرق إليها فيما يأتي:

أ– مرحلة الفكر البدائي: الملاحظ أن تراكم معرفة الإنسان تميز بالبطء في مراحله الأولى، لاسيما في المرحلة اللاهوتية من تفسيره للواقع، والتي أبرز معالمها العالم الاجتماعي الفرنسي كونت ويرجع ذلك إلى سيطرة أفكار معينة على تفكير الإنسان، وممارستها لنوع من الضبط

[1] المرجع نفسه، ص 25، 26.
[2] ماجد محمد الخياط ، مرجع سابق، ص 19.

والسيطرة القوية عليه، مما أعاق الاجتهادات الفكرية الدائمة للإنسان في تفسيره لمختلف الظواهر المحيطة به.[1]

كانت الحياة الاجتماعية في هذه الفترة تتميز بالبساطة وكان الإنسان يمارس هذه الحياة بدافع الغريزة والفطرة، وقد ظهرت مجتمعات بدائية انخرط فيها الإنسان من أجل مقاومة الطبيعة وتحدياتها، وفي هذه المرحلة انتشرت الأسطورة والخرافة، وكان الإنسان يعتقد اعتقادا جازما بالأساطير والخرافات في تفسيره لمختلف ظواهر الطبيعة.

ويقوم التفسير الأسطوري للظواهر على مبدأ "حيوية الطبيعة"، والمقصود بهذا المبدأ هو أن التفكير الأسطوري يقوم أساسا على صبغ الظواهر الطبيعية غير الحية بصبغة الحياة، بحيث تصبح هذه الظواهر كما لو كانت كائنات حية تحس و تنفعل وتتعاطف أو تتنافر مع الإنسان، ولو فكرنا مليا في أية أسطورة سنجدها تعتمد على هذا المبدأ اعتمادا أساسيا، فأسطورة "إيزيس وأوزيريس"، التي كان المصريون القدماء يفسرون بها فيضان نهر النيل، ما هي إلا إضفاء لطابع الحياة ولانفعالات الأحياء على ظاهرة طبيعية هي الفيضان، كما أن أسطورة خلق العالم على يد سلسلة الآلهة التي تبدأ من "زيوس" عند اليونانيين تقوم على هذا المبدأ، حيث يكون لكل جزء من الطبيعة إله خاص به، ويسلك هذا الإله سلوكا مشابها لسلوك البشر.[2]

وبذلك يتبين أن هناك اختلافا بين النظرة الأسطورية إلى العالم وبين النظرة العلمية الحديثة، فإذا كانت الأسطورة تفسر غير الحي عن طريق الحي، فإن العلم يسعى إلى تفسير الظواهر من خلال عمليات فيزيائية وكيمائية، وبذلك فإن هذا العلم مناقض تماما لهدف التفسير الأسطوري للظواهر، وقيام الإنسان بالتفسير الأسطوري وتفسير الظواهر استنادا إلى أساطير كان أمرا طبيعيا في أول عهده بالمعرفة، حيث أصبغ ظواهر الطبيعية بصبغة الأحاسيس والخبرات التي يشعر بها، فيتصور هذه الظواهر كما لو كانت تنفعل وتفرح وتغضب وتحب وتكره مثله، وهكذا فسر البشر كسوف الشمس في إطار التفسير الأسطوري بأن الشمس غاضبة.[3]

ب–مرحلة الفكر الديني والميتافيزيقي: بعد مرحلة الفكر البدائي جاءت المرحلة الميتافيزيقية من تفكير الإنسان، إذ نشطت محاولاته الفكرية لكن ذلك دون وجود منهج معين يوجه عملية التفكير خلال تلك المرحلة، مع أن التراث الفكري في هذه الفترة من تفكير الإنسان تزايد، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة تنظيم أو إتباع طريقة علمية دقيقة في تحصيله، بل جاء نتاج تصور أو تخيل فلسفي ينزع للمعاني المطلقة والمبادئ العامة الكلية، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد ساهمت

---

[1] علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، الجزائر، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص.21

[2] فؤاد زكريا، التفكير العلمي، العدد رقم 3 من سلسلة كتب ثقافية شهرية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1978، ص 49.

[3] المرجع نفسه، ص 49،50.

في تحرير فكر الإنسان من مراحله الأولى من النزوع لتفسير الظواهر بقوى خارقة، غير أنها جعلت من الميتافيزيقيا منهجا عاما للتفكير.[1]

وقد عاش الإنسان مرحلة ظهرت فيها الرسالات السماوية، منحته آفاق الرقي والتطور واستطاع أن يخرج من الظلمات إلى النور، حيث اهتمت الأديان بالجانب الروحي والعقلي للإنسان، وقد جاء خاتم الأديان مركزا على وجوب التفكير العلمي منذ نزول أول آياته، والتي دعت النبي الأمي إلى القراءة والتعلم، ومع تواصل الصياغات واستمرارية الضمانات، جاءت الدعوة إلى وجوب إعمال العقل، والى التعقل والتعلم والتفكير والتدبر والتأمل، وهي دعوة صريحة إلى التفكير المنهجي، وهو ما أدى إلى توعية العلماء المسلمين، فحاولوا توظيف التفكير العلمي في معرفة حقائق الكون من خلال الاندفاع إلى عالم التجارب والبراهين والأدلة والنتائج، بعيدا عن الشعوذة والدجل والخرافة والأساطير.[2]

وكانت أوروبا في الوقت الذي كان فيه المسلمون في عصر التطور والرقي تحت سلطة الكنيسة، فقد كان العلماء ينادون بتعاليم مضادة لما تقول به الكنيسة ومن ثمة فمن الواجب اضطهادهم، وفي بعض الأحيان كان العلماء يتهمون بالسحر حتى تكون إدانتهم أيسر، فقد كانت الكنيسة تفسر كل الظواهر تفسيرا ميتافيزيقيا وكل مخالف لذلك يكون قد اعتدى على مبادئ الكنيسة وبالتالي يجب عقابه.[3]

ج-مرحلة التفكير الوضعي: لقد مهدت المرحلة الميتافيزيقية من تفكير الإنسان لظهور الطريقة العلمية في المرحلة الوضعية، إذ تم رفض الأساليب والطرق القديمة في التفكير وتفسير الظواهر، وبرز التأكيد على فكرة القوانين العلمية في تفسير الظواهر والواقع وإخضاع المعرفة للملاحظة لا للتصور والتخيل، لذا سعى الإنسان إلى تحديد العلاقات بين الظواهر، وكذا إلى تحديد مجال دائرة المعاني وجعلها نسبية، بما يتوافق ويتناسب مع طبيعة الوقائع والظواهر السائدة في المجتمع، وهو ما جعل العالم الاجتماعي" كونت" يرفض مختلف الحلول التي جعلت من الأساليب والطرق العلمية في التفكير أساسا لحل مشاكل عصره وتفسير مختلف ظواهره.[4]

وبذلك أكد على التفكير الوضعي وجعل منه منهجا علميا عاما، مما أسهم في تحقق تقدم العلوم في هذه المرحلة من تفكير الإنسان، وباتت معارف الإنسان مطردة في تراكمها، وأضحى للإنسان مجاله المعرفي الذي يساعده على تحديد سلوكه واتجاهاته تجاه ظواهر الوجود بشكل عام والوجود الاجتماعي في الفترة الأخيرة بشكل خاص، كذلك تبلورت الصيغ العلمية لكافة العلوم سواء الطبيعية منها أو الاجتماعية، وتقدمت مناهجها، وأصبحت تسعى للكشف عن الحقائق وتحديد

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، ص 21، 22.
[2] عبد الله التطاوي، منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2005، ص 15-16
[3] فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 54.
[4] علي مراح، المرجع السابق، ص 22.

مميزاتها من جهة، وتفسيرها وإظهار العلاقات بين خواصها من جهة أخرى، وبات تقويم العلم مرتبط بمدى أدائه لوظيفتي الوصف والتفسير للظواهر التي يتناولها بالمعالجة.[1]

وهكذا بات التفكير العلمي سبيلا إلى تقدم الإنسان ونهضته، وتجاوزا لمراحل جهله، وانطلاقا نحو حركة الفكر في تشخيص المشكلات، ورصد الحالة الواقعية، وتحديد معالم المشكلة.[2]

وعليه فإن هذه المرحلة الوضعية لا تهتم إلا بما هو موضوعي موجود في الواقع بحيث يمكن ملاحظته والتأكد منه، وقد كان للنهضة العلمية في العصر الحديث دور في ازدهار التفكير العلمي، كما أن ما وصل إليه العلم من تطور جاء نتيجة البحوث العلمية التي توصل إليها التفكير العلمي، لذا يحتل التفكير العلمي حيزا أساسيا من مجمل القدرات العقلية.[3]

وهكذا أصبحت النظرة العلمية على مستوى المجتمعات البشرية ضرورة لا غنى عنها بالنسبة لأي مجتمع معاصر لا يرغب في أن يعيش على الهامش بين كافة المجتمعات،[4] وبتنا نشهد اليوم تسارع الدول المتقدمة منها والنامية لتطوير مجال البحث العلمي، وهذا الأخير مرتبط بتطور التفكير العلمي.

وتجدر الإشارة إلى أن عالم الاجتماع أوغست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث، يرى أن الفكر الإنساني مر بمراحل ثلاث في تطوره، وهي:

-**المرحلة الأولى:** وهي المرحلة الحسية، واعتمد فيها الإنسان على حواسه، دون محاولة معرفة العلاقات القائمة بين الظواهر، لذا كانت مرحلة للوصف وليس للفهم؛

-**المرحلة الثانية:** وهي مرحلة المعرفة الفلسفية التأملية أو مرحلة البحث عن الأسباب والعلل الميتافيزيقية البعيدة عن الواقع؛

-**المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة المعرفة العلمية التجريبية أو مرحلة نضج التفكير البشري، وتفسير الظواهر تفسير علمي وإدراك العلاقات القائمة بينها.[5]

ويرى بعض الباحثين بأن الفكر الإنساني مر بثلاث مراحل أخرى، تمثلت في المرحلة الخيالية، المرحلة الدينية والمرحلة العلمية، حيث تميزت المرحلة الخيالية بمحاولة تفسير الظواهر بإرجاعها إلى الأرواح، وتميزت المرحلة الدينية الميتافيزيقية بمحاولة تفسير الظواهر بإرجاعها إلى علل غيبية، وظل هذا الأسلوب مسيطرا خلال العصور الوسطى حتى بدأت أفكار فرانسيس بيكون في الظهور، حينها بدأت المرحلة الثالثة وهي التفسيرات العلمية للظواهر.[6]

---

[1] المرجع نفسه، ص 22، 23.
[2] عبد الله التطاوي، المرجع السابق ،ص 21.
[3] علي مراح، المرجع السابق، ص 48.
[4] فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 11.
[5] ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط1، عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2015، ص 32-33.
[6] المرجع نفسه، ص 33.

2- تعريف التفكير العلمي: يعرف التفكير بأنه: "نشاط العقل في حل المعضلات والمشاكل التي تواجه الإنسان، ومحاولة التكيف مع بيئته وفهم ما يصادفه من ظواهر. ويشمل نشاط العقل القدرات العقلية والملكات الفكرية التي هي عمليات ذهنية معقدة كالإدراك والتحليل والاستنتاج والتخيل والذاكرة...إلخ التي تسعى المنهجية إلى تحقيقها"[1]، كما يعرف بأنه: "كل نشاط عقلي، أدواته الرموز(صور ذهنية، مقاييس، ألفاظ، أرقام، تعبيرات، صيغ رياضية...الخ) ، وبالتالي فهو يشمل جميع العمليات العقلية والتصورات وعمليات الحكم والفهم والاستدلال والتعليل والتعميم"[2]، وهذا يعني أن البحث العلمي يعتمد على التفكير بشكل كبير، حيث يمكن القول أن البحث العلمي يعد أرقى النشاطات العقلية التي تسعى لفهم ظاهرة محددة باستعمال المنهج العلمي بهدف الحصول على الحقائق، التي يمكن الاستفادة منها أو التحقق من صحتها.[3]

أما التفكير العلمي فيعرف بأنه: "هو الأسلوب الذي يعالج به الدارس المعلومات والأفكار حتى يمكنه فهم العالم الذي يحيط به. فالتفكير نشاط عقلي هادف يمكننا من تقدير المشكلات وحلها، كما يمكننا من تفسير البيانات واتخاذ القرارات وفهم الأفكار والمفاهيم".[4]

وبذلك يعد التفكير العلمي طريقة في النظر للأشياء ترتكز في الأساس على العقل والبرهان المقنع بالتجربة أو حتى بالدليل، وهذه الطريقة يمكن أن نجدها لدى شخص لم يكتسب تدريبا خاصا في أي مجال من مجالات العلم، كما قد يفتقر إليها أشخاص لهم معارف علمية.[5]

3- أنواع التفكير: تطور التفكير العلمي مع المراحل التي مر بها المجتمع الإنساني حتى وصل إلى الطريقة العلمية الحديثة، ووفقا لذلك اعتمد الإنسان عدة طرق وأساليب في التفكير لحل مشاكله وتفسير ظواهر بيئية والتي مازال يلجأ إليها بعض الناس أحيانا لمواجهة مختلف المشاكل ويمكن حصر هذه الأنواع من التفكير في:

أ-التفكير الخرافي: تعتمد على طريقة العادات والتقاليد في حل المشكلات، ويستند فيها الإنسان على أسباب غيبية غير صحيحة لتفسير أو حل مشكلات بيئية؛

ب-التفكير عن طريق المحاولة و الخطأ: ويعتمد على الخبرة الشخصية للوقت والجهد، ورغم قيمتها إلا أن هذه الخبرة عرضة لعوامل شتى تقلل من صلاحيتها وكفايتها في الحكم على الأشياء كما أنها ذاتية ومضيعة للوقت والجهد؛

ج-التفكير بعقول الآخرين(الإتكالي): ويكون بصور عديدة كالاعتماد على الكهنة والعرافين أو الأخذ بآراء الآخرين دون رؤية؛

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، ص 46.
[2] عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه، ط1، عمان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014، ص 18.
[3] المرجع نفسه.
[4] المرجع نفسه ص 48
[5] فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 11.

د-التفكير الخيالي (الحلمي، أحلام اليقظة): ويعتمد على الوهم أو الخيال لأنه يتخيل أشياء غير موجودة ويحاول تجسيدها في الواقع؛

هـ-التفكير العلمي: بعد ذلك توصل التفكير البشري إلى المرحلة الوضعية أو العلمية، والتي تهتم بكل ما هو موضوعي موجود في الواقع ويمكن ملاحظته والتأكد منه.[1]

4- أساليب التفكير العلمي: تقوم عمليات التفكير العلمي على ما يلي:

أ-التفكير النقدي (التقييم والمراجعة): إن البحث ليس مجرد جمع بيانات، ومعلومات وحقائق...، وإنما تفسير الباحث لهذه الحقائق، وتوضيح معانيها، ووضعها في إطار منطقي مفيد، هو ما يميز التفكير العلمي عن غيره، فالبحث يتطلب فكر، ومن ثمة كان التفكير الذي يتضمنه البحث هو ما يسمى بالتفكير العلمي النقدي،[2] الذي يقوم على أساس أسلوب التقييم الواعي للأفكار والمعلومات من أجل الحكم على قيمتها وتكوين آراء واستنتاجات وأوجه شبه واتخاذ القرارات المناسبة لحل المشكلات والتصدي للمستجدات، وهكذا يصل التفكير العلمي لأسلوب التركيب والإبداع؛

ب-التفكير الخلاق (التركيز والإبداع): إيجاد أفكار جديدة بطرق جديدة من خلال الكتابة والحديث وغيرهما، ومنه فعملية التفكير العلمي تتجاوز مسار التفكير العادي، حيث أنه يعمل على إيجاد العلاقات الجديدة بين الظواهر للوصول إلى نتائج جديدة مما ساهم في حل المشكلات.[3]

هناك علاقة وطيدة بين التفكير النقدي والخلاق فهما نتيجة مركب للعمليات العقلية ومحصلة لمنظومة التفكير العلمي بموضوعيته وخبراته.

5- خصائص التفكير العلمي: يتسم التفكير العلمي بمجموعة من الخصائص والمميزات، التي تميزه عن غيره من أنواع التفكير الأخرى، ويمكن إيجازها في الآتي:

أ-التراكمية: نبدأ مما توصل إليه الآخرون،[4] فالمعرفة عبارة عن بناء يسهم فيه كل الباحثين والعلماء، ويضيف كل باحث جديدا إلى المعرفة العلمية، فتتراكم المعرفة، وينطلق الباحث مما توصل إليه من سبقه من الباحثين، فيكمل خطواتهم ويصحح أخطاءهم أو قد يلغي معرفة سابقة.[5]

ب-المنهجية (التنظيم): يمتاز التفكير العلمي بأنه يتألف من نسق عقلي منظم في ربط مختلف الحوادث و الظواهر المراد تفسيرها بظواهر أو أحداث أخرى في نفس النطاق مما يوفر الجهد والوقت؛

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، ص 46- 48.
[2] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ط9، الرياض، مكتبة الرشد، 2000، ص 30.
[3] علي مراح، المرجع السابق، ص 49.
[4] رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، عمان، دار دجلة، 2008، ص 29.
[5] ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 45.

ج-العلية (السببية): لكل ظاهرة سبب في العلوم، فكما توفرت أسباب معينة في ظروف معينة فإنها تؤدي إلى أحداث معينة (فالنتيجة حتمية في العلوم دقيقة ولكنها نسبية في العلوم الاجتماعية)، وتعني السببية الكشف عن العلاقات المطردة الثابتة بين الظواهر وتفسيرها وضبط التغيرات وتعليل النتائج والأحكام المستخلصة من ذلك، وكذا الكشف في أوجه الشبه بين المختلفات؛

د-الشمولية: دراسة الموضوع من كل النواحي ودراسة الاحتمالات والظروف التي تؤثر فيه؛

هـ-قابلية التحقق: قائم على الملاحظة واستخدام المنطق والاستدلال الذي يقبله العقل؛

و-الموضوعية: أي دراسة ما هو كائن مع استبعاد الميول والأهواء والآراء المسبقة، فهو تفكير نقدي يقوم على التمييز والضبط والمراجعة والدقة والتفحص،[1] وبذلك فالتفكير العلمي شرطه أن يكون موضوعيا لا ذاتيا، وموضوعيته كفيلة بتخليصه من النظرات الفردية التي غالبا ما تسيطر عليها الأهواء والرغبات والحالات الوجدانية بشكل عام، فالحقيقة العلمية موضوعية، وكل تفكير فقد هذه الخاصية لا يعد من قبيل التفكير العلمي.

ز-التجريد: الابتعاد عن الميول والأهواء والمؤثرات والانفعالات التي من شأنها أن تؤثر على تفكير الإنسان ويجعله ينظر للأمور من زاوية واحدة توجهه وجهة خاصة أو قاصرة، فالتجريد كما هو ظاهر من معنى هذه الكلمة خلع للصفات عن الأشياء التي تتصف بها، وهذا التجريد في مجال التفكير العلمي نجده شرطا في كل فكرة علمية.[2]

6- معوقات التفكير العلمي: ظل الإنسان لفترة طويلة يستعيض عن العلم بخياله وحدسه وأفكاره المجردة، فلم يسطر لنفسه منهجا يسمح له بالاتصال المباشر بالواقع من خلال الجمع بين العقل والتجربة، إلا في مرحلة متأخرة، ويرجع ذلك لوجود عقبات أساسية حالت دون تحقق ذلك، التي ما زالت لحد الساعة تشوه صورة المعرفة العلمية لدى العديد من البشر، وتتمثل هذه العقبات في:

أ-الأسطورة والخرافة: سادت الأسطورة في مرحلة طويلة من تاريخ البشرية، ويرجع هذا الانتشار للفكر الأسطوري إلى أنه كان يعطي تفسير متكامل للعالم في إطار بيدائي، إذ تعبر هذه الأساطير عن نظرة الشعوب التي اتبعتها إلى الحياة والطبيعة والعالم، فهي تجمع بين الطبيعة والإنسان في وحدة واحدة، بشكل يظهر فيه العالم متلائم مع غايات الإنسان، ورغم صعوبة الفصل بين الأسطورة والخرافة، إلا أن التفكير الأسطوري هو تفكير العصور التي لم يظهر فيها العلم بعد، أو أنه لم ينتشر للحد الذي يجعل منه قوة مؤثرة في الحياة، فالأسطورة كانت الوسيلة الطبيعية

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، ص 53، 45.

[2] زكي نجيب محمود، أسس التفكير العلمي، القاهرة، دار المعارف للطباعة والنشر، العدد رقم 4 من سلسلة كتابك، دون سنة النشر، ص 7، 9.

لتفسير الظواهر في الفترة السابقة على ظهور العلم، بمعنى أنها كانت تقوم بوظيفة مماثلة للوظيفة التي أصبح يقوم بها العلم بعد ذلك، أما التفكير الخرافي فيقوم على إنكار العلم وعدم قبول مناهجه أو يلجأ في عصر العلم إلى طرق سابقة على هذا العصر، وفضلا عن ذلك فإن الأسطورة في الغالب ما تكون تفسيرا متكاملا للعالم أو لمجموعة من ظواهره، بينما الخرافة جزئية تتعلق بظاهرة أو حادثة واحدة، فهي تتعلق بالتفاصيل التي يمكن أن تكون متناقضة فيما بينها، لأنه لا يوجد من يحاول التوفيق بين الخرافات المختلفة ويجعل منها نظاما مترابطا، ورغم هذا التمايز بين المصطلحين، إلا أنهما غالبا ما يستخدمان بنفس المعنى أو بمعنيين متقاربين.[1]

وتختلف النظرة الأسطورية للعالم التي ترتكز على مبدأ حيوية الطبيعة عن النظرة العلمية الحديثة، فإذا كانت الأسطورة تفسر غير الحي عن طريق الحي، فإن العلم يسعى لتفسير الحي من خلال غير الحي، وإذا كان الفكر الأسطوري قد اختفى مع ظهور العلم، فإن الفكر الخرافي بقي متعايشا مع العلم لمدة طويلة، ولا يزال لحد الآن يمارس تأثيره على عقول البشر رغم أن نتائج السحر أو الخرافة غير مضمونة، ولعل من أهم أسباب استمرار ذلك اتجاه العقل البشري إلى التعميم السريع، إذ يؤمن بفاعليتها بناءا على نجاح أمثلة قليلة، ولما كان التركيز على هذه الحالات القليلة التي تحققت فإن الناس يعممون الحكم لينطبق على كافة الحالات، وبذلك لم يتمكن العلم من محو جميع آثار الفكر الخرافي الذي ظل راسخا في أذهان الكثيرين حتى في عصر العلم وفي أكثر المجتمعات تمسكا بالنظرة العلمية.[2]

وعليه فقد اعتمد الإنسان عدة طرق وأساليب في التفكير لحل مشاكله وتفسير مختلف الظواهر، وما زال البعض أحيانا يلجأ إليها لحل مشاكلهم المختلفة،[3] وذلك رغم ما وصل إليه التفكير العلمي الحديث.

ب-الخضوع للسلطة الفكرية: تعد السلطة الفكرية المصدر الذي نخضع له بناءا على أن معرفته تسمو على معرفتنا، وان كان هذا الأسلوب مريح في حل المشكلات، إلا أنه ناتج عن العجز والافتقار للروح الخلاقة والابتكار، وقد كانت العصور التي كانت فيها السلطة هي المرجع الأخير في مسائل العلم والفكر عصور تفتقر للإبداع والتجديد، لذا وجد عصر النهضة لزاما عليه محاربة السلطة العقلية السائدة بقوة لتمهد الطريق للابتكار والإبداع، ولعل أشهر أمثلة السلطة الفكرية والعلمية في التاريخ

الثقافي شخصية الفيلسوف اليوناني أرسطو، الذي بقي يمثل المصدر الأساسي للمعرفة في كافة جوانبها خلال العصور الوسطى في أوروبا، كما أن الكثير من قضاياه أخذت بلا نقاش في

---

[1] فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 48، 49.
[2] المرجع نفسه، ص 49-56.
[3] علي مراح، المرجع السابق، ص 46، 47.

العالم الإسلامي وان تحرر من سلطته بعض العلماء المسلمين في مجالات معينة، خاصة في مجال العلم التجريبي، وقد كان هذا الخضوع يتخذ شكل التمجيد والتقديس لشخصية هذا الفيلسوف، إلا أنه كان ينبغي ألا يتخذ تفكيره مهما بلغ عقله، وسيلة لتعطيل تفكير الآخرين وشل قدراتهم الإبداعية حتى يكون قد أدى رسالته في إثارة العقول إلى التفكير للمستقل، ولا يتم هدم سلطته من قبل الفلاسفة والعلماء في بداية العصر الحديث.[1]

وبذلك تبرز أهم عناصر السلطة من ناحية أنها عقبة في وجه التفكير العلمي، ومن أهم مرتكزاتها:

***القدم**، ويعني أن يكون الرأي قديما، إلا أن قدم الرأي لا يعد دليلا على صوابه.

***الانتشار**، وتعبر هذه الصفة عن الامتداد العرضي بين الناس، ذلك أن الرأي تكون له سلطة أكبر إذا كان شائعا بين الناس، مما يصعب مقاومته، إلا أن الانتشار ليس مقياسا للجودة؛

***الشهرة**، إذا صدر الرأي عن شخص اشتهر بالخبرة والدراية في مجاله يكتسب الرأي سلطة أكبر في أذهان الناس، ويتمثل وجه الخطورة في هذا العنصر في أنه إذا كان الشخص المشهور في غير عصرنا.

***الرغبة أو التمني**، بحيث ينجذب الناس لتصديق ما يرغبونه أو ما يتمنون حدوثه، وبالمقابل يحاربون ما يصدم رغباتهم أو يهبط أمانيهم.[2]

ج- إنكار قدرة العقل: في ظل جمود الفكر وتحجر العقل وضيق الأفق والانحياز بشتى أنواعه.[3]

د- التعصب: يعد التعصب اعتقاد باطل، ينطوي على أن الشخص يحتكر لنفسه الحقيقة أو الفضيلة وأن غيره يفتقرون إليها.[4]

هـ- الإعلام المضلل: بات الإعلام يقتصر على مجرد التلقين من طرف واحد، مقابل انصياع وخضوع الطرف الآخر، ما يؤدي إلى قيام عائق يحجب الحقائق العلمية.[5]

ويعتبر الدكتور علي مراح أن أهم المشاكل التي يعاني منها التفكير العلمي، وبالتالي البحث العلمي في الجزائر تتمثل في:

-إهمال العلماء وتهميشهم، لاسيما وأن معيار التقييم أصبح ماديا؛

-ندرة مراكز البحث ونقص الاعتمادات المالية والإمكانيات والوسائل والأجهزة والمراجع بشكل عام؛

---

[1] فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 43، 64.
[2] المرجع نفسه، ص 65-72.
[3] علي مراح، المرجع السابق، ص 56.
[4] فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 65-72.
[5] علي مراح، المرجع السابق، ص 56.

-قلة دور النشر وتعقيد الإجراءات والتكاليف وانعدام الحوافز والوسائل العلمية؛

-قلة الباحثين، ورغم أهمية تكوين فرق للبحث إلا أنها تبقى قليلة؛

-الجمود الفكري والتحجر العقلي والانحياز المصلحي أو العاطفي أو الجهوي؛

-التضليل الإعلامي.[1]

المحور الثاني: مقدمة في البحث العلمي

أولا- تعريف البحث العلمي

يتكون مصطلح البحث العلمي من مقطعين الأول "البحث" وهو كلمة لها مدلول لغوي عام تعني: طلب الشيء وإثارته وفحصه. ويعرّف العلماء المتخصصون البحث بأنّه: عملية علمية، تجمع لها الحقائق والدراسات، وتستوي فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين دقيق في حال التخصص، لفحصها وفق مناهج علمية مقرّرة، يكون للباحث منها موقف معين، ليتوصل من كل ذلك إلى نتائج جديدة. والمقطع الثاني "العلمي" وهو كلمة مشتقة من كلمة العلم ومعناه: الحقيقة، المعرفة، التجريب ... الخ.[2]

والتفاعل بين كلمتي "البحث" و"العلمي" يقود إلى تقديم العديد من التعاريف نذكر منها:[3]

-"اعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها وصولاً إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها".

- "محاولة دقيقة ومنظمة ونافدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة الإنسان".

-"أنه العمل الفعلي الدقيق الذي يؤدي إلي اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التأكد من صحتها".

- هو مجهود منظم ومسلسل بطريقة علمية للتعرف على مشكلة معينة ومحاولة حلها.

-عمل فكري منظم يقوم به شخص مدرب وهو الباحث من أجل جمع الحقائق وتنظيمها وتفسيرها وربطها بالنظريات والحقائق بهدف التوصل إلى حل مشكلة أو للإضافة إلى المعرفة في حقل من حقول المعرفة.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 56.

[2] عبد الوهاب أبو سليمان، البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، جدة، السعودية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص112.

[3] باسم صبحي بشناق، أسس البحث العلمي القانوني دليل مبسط في كتابة الأبحاث والأطروحات القانونية ، فلسطين-غزة، دار بشناق للنشر والتوزيع، 2013، ص6

[4] ضياء الدين الغنيم فائزة سحيمي، البحث العلمي (ماهيته-سماته-وظائفه- قواعده)، رسالة ماجستير إدارة أعمال (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص04.

– البحث العلمي هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة (تسمى مشكلة البحث) باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها والتحقق من صحتها.[1]

وقد عرف بعض الباحثين البحث العلمي بأنه: محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقصي دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك. ويشبّه أحد الباحثين البحث بالتمثال والباحث بالنحات الذي يجهد نفسه مثابرة دون كلل أو ملل مستعينًا بمعلوماته العامة وما لديه من خبرة ومهارة من أجل إبراز تمثاله بالهيئة التي يريدها متوخيا الدقة والمهارة والإخلاص والأمانة. والبحث العلمي هو وسيلة وليس غاية بحد ذاته، لان الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما والتعرف على العوامل التي أدت إلى وقوعها ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل أو (علاج للمشكلة واكتشاف معرفة جديدة، وعرضها لغايات المقارنة والتحليل والنقد.[2]

ويعتبر هذا التعريف الكلاسيكي للبحث العلمي متقاربا مع تعريف ثالث، خلاصته أن البحث العلمي هو: 'نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير، وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة أو القوانين التفسيرية. وهكذا فإن البحث العلمي يثير الوعي ويوجه الأنظار نحو مشكلة ربما لا يكون للحصانة أي دور يستوجب أن تثار بطريقة أخرى) أما بالنسب لباحثة في علم التربية والعلوم والاجتماعية فإن البحث العلمي هو: "محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق ثم عرضها عرضا متكاملا ".[3]

وحسب مفهوم آخر للبحث العلمي فإنه: "عبارة عن نشاط علمي منظم يسعى إلى كشف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية دقيقة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية". وفي هذا الصدد يقول "مودي" G. Moody :"البحث هو في الواقع فهم الاكتشاف الحقيقة، ويعتمد أساسا على التفكير النقدي التحليلي. ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وتقديم الفرضيات واقتراح الحلول وجمع المعلومات وتنظيمها ثم استخلاص النتائج والتأكد من مدى ملاءمتها للفروض المبدئية.

وبصفة عامة فإن اصطلاح البحث العلمي يشتمل على نقاط عامة تحدد المفهوم الدقيق لهذا المصطلح تتمثل فيما يلي:

– أن البحث عبارة عن عملية تطويع للأشياء والمفاهيم والرموز.

---

[1] عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، جدة، السعودية، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، 2012، ص03.

[2] فوزي غرايبة (وآخرون)، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط2، الجامعة الأردنية – كلية الإدارة والاقتصاد، 1981، ص6.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص13.

– أنه وسيلة للاستعلام أو الاستقصاء المنظم الدقيق.

– يقوم الباحث بإجراء بحثه بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة.

– يهدف البحث إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق النظريات أو المعلومات المتاحة.

– يتبع الباحث في تحقيق هدفه هذا خطوات المنهج العلمي خصوصا فيما يتعلق باختيار الطريقة المناسبة والأدوات اللازمة ذات الصدق والثبات الجيد.[1]

والبحث العلمي هو وسيلة وليس غاية بحد ذاته، لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما والتعرف على العوامل التي أدت إلى وقوعها ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل أو (علاج للمشكلة واكتشاف معرفة جديدة، وعرضها لغايات المقارنة والتحليل والنقد.[2]

وهذه التعريفات المختلفة تتفق فيما بينها وتشترك في العناصر الآتية للبحث العلمي:[3]

– أنه أسلوب وليس غاية في حدّ ذاته.

– أنه أسلوب منهجي منظم وليس اعتباطي.

– أنه يهدف لتفسير العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة.

– يهدف البحث العلمي لزيادة الحقائق التي يعرفها الإنسان ليكون أكثر قدرة على التكيف مع البيئة.

– يختبر البحث العلمي المعارف التي يتوصل إليها قبل إعلانها بهدف التأكد منها.

–البحث العلمي يشمل كل ميادين المعرفة ويعالج شتى أنواع المشاكل.

– يتم الاعتماد على منهجية علمية في جمع البيانات وتحليلها.

– التحليل الدقيق للأدلة وتصنيفها.

وينطبق على البحث العلمي السياسي ما ينطبق على مجالات البحث العلمي في مختلف حقوله الأخرى، وكثيرا ما تستخدم عبارة البحث السياسي بمعنى النشاط البحثي الموجه نحو تنمية علم السلوك في المواقف ذات الطابع السياسي،لكن باتساع مفهوم السياسة أصبح معه البحث السياسي يشمل كل نشاط بحثي يعنى بأيَ جانب من جوانب العملية السياسية، بما في ذلك مدخلات هذه العملية ومخرجُاتها والعوامل المؤثرة في مدى كفايتها وجودة إنتاجيتها، ومن أمثلة مجالات البحث السياسي: الدولة، والنظام السياسي، والسياسات العامة، والنشاط السياسي، والفكر السياسي، الحكومة والتنظيمات السياسية والإدارية المختلفة، والعلاقات الدولية، والدبلوماسية، القوة والسلطة والنفوذ، ...[4]

---

[1] حمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم والمنهج والإجراءات، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1982، ص 20، 21.

[2] فوزي غرايبة (وآخرون)، المرجع السابق، ص 6.

[3] محمد نشوان الأتاسي، مناهج البحث العلمي، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد الدنمارك 2014، ص11.

[4] أحمد شاطرباش، مطبوعة منهجية البحث في العلوم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، نوفمبر 2018، ص 3

كما يهتم البحث السياسي بدراسة السياسة في علاقتها بإعداد القوى العاملة الكفيلة بتوضيح الرؤية السياسية وتقلد المناصب لتسيير شؤون الرعية، وكذا توفير التخصصات اللازمة للتنمية، ويهتم كذلك بالمسائل المعنية برفع كفاءة الإطارات السياسية والإدارية وتدريبهم،...، وغير ذلك من الموضوعات الخاصة بواقع السياسة. والبحث السياسي يشمل أيضا دراسة الناشئة الصغار ومختلف الموارد البشرية وخصائص شخصيتهم السياسية، وحاجاتهم، والفروق الفردية بينهم ومستوى التحليل والذكاء والقدرات، ودراسة طبيعة عملية التعلم أو التلمذة السياسية وكيفية توفير ظروف أفضل لهذه العملية بحيث تصبح أكثر فاعلية وأبقى أثرا.

كما اتسعت مجالات البحث السياسي لدرجة أنها شملت كل ما من شأنه توفير ظروف فيزيقية جيدة داخل النظام السياسي والدولة.

يرتبط البحث السياسي ارتباطا وثيقا بالبحوث في كثير من العلوم الأخرى، كالبحث الاقتصادي، البحث الاجتماعي، البحث التربوي، والبحث النفسي، ...، إذ أن العلاقة مع هذا الأخير مثلا تنتج ما يسمى بعلم النفس السياسي، وهو يمثل تخصص أصيلا في الدراسات النفسية والدراسات السياسية على السواء، وبهذا فإن البحث السياسي والنفسي يندرجان في دائرة البحوث السياسية السلوكية، إذ أن كليهما يهتم بالإنسان (السياسي) وسلوكه، فهناك من البحوث التي تتناول الظاهرة النفسية والظاهرة السياسية معا مثل: السلوك التنظيمي والسلوك السياسي، اتخاذ القرار، نمط القيادة والتفاعل داخل التنظيم السياسي أو الإداري ... [1]

ثانيا- خصائص البحث العلمي

يمكن حصر خصائص البحث العلمي كما حددها الباحثون بشكل عام على الوجه التالي:

1 - أنه منطقي وموضوعي: ويقصد بها التقيّد بالمقاييس العلمية واحترام المنهجية المعمول بها ضمن أساليب البحث والابتعاد عن الأحكام الذاتية والآراء الشخصية للباحث. فالموضوعية هي أساس كل بحث علمي من أجل الوصول إلى الحقيقة، فالبحث العلمي لا يهدف للوصول إلى أجوبة تسر الباحث بل للوصول إلى الحقيقة المجردة.

2- يعتمد على الخبرة والملاحظة أو الأدلة الإمبريقية:

3- أنه استقصاء هادف: يهدف البحث العلمي لاستقصاء ظاهرة معينة والإجابة على أسئلة محددة وحل المشكلات. فهو هو إجابة عن سؤال أو حل لمشكلة أو فهم أعمق لظاهرة معينة. أنه باختصار استقصاء هادف، يفسر ويوضح الظاهرة المدروسة.

4-البحث العلمي منظم: أي أنه عملية يتم من خلالها الحصول بشكل منظم على بيانات ولهذا فإن البحث العلمي من وجهة نظر "ليبدى" (Leedy1997) له خصائص معينة أهمها:

---

[1] المرجع نفسه، ص 4.

-أنه ينشأ من السؤال أو المشكلة.

- يتطلب ربطا واضحا بالأهداف.

-يقسم المشكلة الرئيسية إلى مشكلات فرعية يمكن التحكم فيها وإدراكها.

-يتم توجيه البحث بواسطة مشكلة بحثية محددة، أو من خلال سؤال أو فرضية.

- يتقبل افتراضات معينة.

- يتطلب جمع وتفسير بيانات في محاولة لحل المشكلة.[1]

أضاف باحثون آخرون لهذه الخصائص مميزات أخرى للبحث العلمي يمكن اختزالها في العناصر التالية:

5- قابلية النتائج للإثبات: يعني نستطيع التأكد من نتائج البحث بأنها:

* قابلة للاختبار في أي وقت وفي أي مكان.

* لابد أن تعبر النتائج المتوصل إليها إلى واقع الحقيقي في وقت ما.

* لأنه يعتريها التغير إذا ما تغيرت العوامل التي تحكمها غير أن ذلك لا يعني التغير المنهج المستخدم.

6- قابلية النتائج للتعميم: يقصد بها تعميم نتائج العينة موضوع البحث وإمكانية تطبيقها على الظواهر المتشابهة.

***ملاحظة:** التعميم ممكن في العلوم التطبيقية والأساسية ولكنه صعب في العلوم الاجتماعية والإنسانية..السؤال لماذا؟ لأن في الأولى هناك تجانس في الصفات الأساسية للظواهر الطبيعية، أما في النوع الثاني ليس هناك تجانس نظرا لتباين العنصر البشري.

7- إمكانية التنبؤ: أي إمكانية تصور وضع الظاهرة في المستقبل. وهذا أمر يكون دقيقا في العلوم الطبيعية بخلاف التنبؤ بالظواهر في العلوم الاجتماعية والإنسانية الذي هو صعب وغير دقيق، السؤال لماذا هذا الاختلاف؟ يرجع الأمر حسب الدراسات إلى كثرة المتغيرات والعوامل المؤثرة على الظاهرة.

8- المرونة: أي أن مناهج البحث العلمي تختلف في نوعيتها من لفظ لآخر ومن مجال لآخر وكذلك أدواته تختلف مثلا: مناهج البحث العلمي في عصور سابقة تختلف عنه حاليا.

9-الاعتمادية: كل البحوث تنطلق من معطيات معلومة للوصول إلى معرفة المجهول وفهم المستقبل، لذلك نعود ونسترشد بالبحوث السابقة ونعتمد عليها لمعرفة نتائجها وتفسيراتها للظواهر فالبحوث السابقة هي وسيلة من وسائل تزويدنا بالمعارف.

[1] منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، ط1، عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص21

ثالثا– شروط البحث العلمي

يمكن تحديد أربعة شروط أساسية يجب توفرها للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة وهي:[1]

1– الواقعية: أي الارتباط بالواقع والأحداث الحسية والمرئية كما نشاهدها على أرض الواقع؛ ويجب أن يكون من الممكن التحقق من صدق نتائج البحث وقابليتها للتحقق في الواقع؛

2– الموضوعية: أي تجنب عوامل التحيز والذاتية قدر الإمكان.

3– الوضوح: بمعنى وضوح خطوات البحث العلمي بطريقة يمكن للآخرين إتباعها وتكرارها بما يسمح لهم في الأخير بإجراء عملية المقارنة بين النتائج.

4– الدقة: وذلك عن طريق الالتزام بأسس التفكير العلمي وقواعد المنهج وهذا يفرض بطبيعة الحال ضرورة إفادة الباحث من التطور المنهجي الحاصل في الحقل الذي ينتمي إليه.

وإذا تطرقنا إلى واقع البحوث السياسية فإننا نجدها تلتزم بالمنهج العلمي مثلها مثل العلم الطبيعي وهذا ما تلمسه من خلال التراكم الهائل الذي حققته من الدراسات والبحوث العلمية ومن المناهج والأطر التحليلية المعترف بها والتي يمكن الاعتماد عليها لكن بمقارنة ذلك مع ما حققته العلوم الطبيعية حجما ونوعا (إمكانية التجريب متاحة وبالتالي النتائج يقينية لأننا نتعامل مع أجسام مادية ملموسة) فإنه ناقص وأسباب ذلك عديدة نذكر منها على وجه الخصوص:[2]

–طبيعة السلوك الإنساني وتعقيداته فهو سلوك مركب وغير مستقر لذا يصعب التحكم فيه أو الحكم عليه؛

–تحيزات الباحث المسبقة وأخلاقياته وقيمه وتعصبه لجماعة أو فكرة أو إيديولوجية وميوله ودوافعه الداخلية كذلك؛

– عوامل سياسية أو مادية قد تقيد حرية الباحث أو تجعل منه وسيلة للتستر على واقع معين وللترويج لادعاءات معينة.

رابعا– أهداف البحث العلمي وأهميته

كما ذكرنا سابقا فإن البحث العلمي نشاط إنساني يهدف إلي فهم الظواهر بالتعرف على الواقع، ودراسة العلاقات بين المتغيرات وبناء النماذج والعمل على التنبؤ بالمستقبل؛ ثم إيجاد الطرق المناسبة لضبط الظواهر أو التحكم بها وبناء عليه يمكن أن نذكر أهداف البحث العلمي كما يلي:[3]

---

[1] محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي،عمان، دار وائل للنشر، 1998، ص 7 - 9.

[2] نفيسة زريق، مطبوعة محاضرات مقياس منهجية العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016، ص 8.

[3] ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 45.

1-الفهم: ونقصد به دراسة الواقع وفهم الظاهرة موضوع البحث والتعرف على الظروف والعوامل المؤثرة وفهم العلاقات بين المتغيرات، إضافة إلى فهم قوانين الطبيعة وتوجيهها لخدمة الإنسان.

2-التنبؤ: وهو من أهم أهداف العلم والبحث العلمي كما ذكر سابقا ويشترط بالتنبؤ أن يكون مبنيا على أساس سليم بعيدا عن التخمين. والتنبؤ هو "عملية الاستنتاج التي يقوم بما الباحث بناء على معرفته السابقة بظاهرة معينة، وهذا الاستنتاج لا يعتبر صحيحا إلا إذا استطاع إثبات صحته تجريبيا.

3- الضبط والتحكم: أي السيطرة على الظواهر والتدخل لحجب ظواهر غير مرغوب فيها وإنتاج ظواهر مرغوب فيها. وهذا من أهم أهداف التخطيط المبني على البحث العلمي الصحيح.

4- إيجاد الحلول للمشكلات المختلفة التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها.

5- تطوير المعرفة الإنسانية في البيئة المحيطة بكافة أبعادها وجوانبها في الطبيعة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والإدارة والاجتماع وخلافه.

فمن الأهداف الرئيسة للعلم، التحكم الذي يعني معالجة الأوضاع والظروف التي ظهر يقينا أنها تحدث الظاهرة، بشكل يتيح تحقيق هدف معين والقدرة على التحكم تزداد كلما زاد الفهم وازدادت بالتالي القدرة على التنبؤ.

يضاف إلى ذلك أن نجاح التحكم في الظاهرة وتكرره، هو في الوقت ذاته اختبار لمدى سلامة الفهم والتفسير ومقدار صحة التنبوءات بخصوص الظاهرة المبحوثة، ففهم ظاهرة الهجرة الريفية وآثارها في المدينة الصناعية وتفسيرها وما يترتب على هذا الفهم والتفسير من قدرة على التنبؤ ما يحدث في أوضاع وظروف أخرى مماثلة، يساعد في تعديل هذه الأوضاع وتلك الظروف بالشكل الذي يمنع حدوث الظاهرة، أو يخفف من حدتها أو يغير مسارها.[1]

أما عن **أهمية البحث العلمي** فإنها كبيرة جدا لماذا؟[2]

1- لأن البحث العلمي لعب دورا أساسيا في قيام الحضارات وبناء صروحها، وذلك بتنمية روح الاستنتاج العقلي، وحضور البديهة؛ وإذكاء روح البحث والابتكار والإبداع لدى الباحثين، فالتقليد أو الجمود هو في أساسه تحنيط للعلم؛ ولا خير في أبحاث تنفصل عن مجتمعه، لأن البحث العلمي يؤدي إلى الاكتشاف والاختراع الذي يجعل من المتخلف متقدما ومنافسا ومصارعا لمن كان سببا في تخلفه؛ وهو ما يساهم في تكوين الشخصية العلمية القادرة على التفكير المستقل؛ والنقد الحر والمنطق السليم والمنظم.

---

[1] حسن ساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، 1982، ص 32، 33.
[2] جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002 ص.15.

2- اكتشاف الظواهر الطبيعية؛ ومحاولة فهمها ومعرفة أسبابها والسيطرة عليها، والتحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة أو حدثا معينا، وكذلك إمكانية التنبؤ بحدوث تلك الظواهر فالبحث العلمي يؤدي إلى الاكتشاف الجاد والتفسير والنقد المنطقي الذي يساهم في تطور معارف الإنسان وتهذيب سلوكه.

خامسا- أنواع البحث العلمي

تنقسم البحوث العلمية وتتنوع وفقا للمعيار المعتمد، أو الزاوية التي ينظر منها حيث يمكن تصنيفها إلى أنواع عديدة وأشكال مختلفة، ومن هذا المنطلق كان تقسيم البحوث العلمية بحسب الغرض والنطاق أو التخصص.

1- تصنيف البحوث العلمية حسب الغرض: تنقسم البحوث العلمية وفق هذا المعيار إلى بحث علمي نظري وبحث علمي تجريبي.

أ- **البحث العلمي النظري:** ينطلق الباحث في هذا النوع من البحوث من الإطار النظري، يحدد المفاهيم النظرية يكون الغرض منها، هو الوصول إلى الإحاطة الحقيقة العلمية وتحصيرها وفهم أعمق لها رغبة في الإطلاع والطموح العلمي بغض النظر عن التطبيقات العملية، لها يتناول ويدرس البحث العلمي النظري الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية التي تعرف بالعلوم الإنسانية الأدب والتاريخ هو الفلسفة والدين والسياسة...[1]

تنطلق البحوث النظرية عادة من المشاكل الفكرية أو المشاكل المبدئية فهي إذن، ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى إلا أ ن هذا لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل.[2]

ب- البحث العلمي التجريبي (التطبيقي): هو بحث ميداني، موضوعه البحوث التطبيقية مرتبط بالمجال التطبيقي كالطب والهندسة مثلا، إن غرض من هذا النوع من البحوث ليس الوصول إلى الحقيقة النظرية، وإنما يتجاوز هذا الحد ليصل إلى تكريس الجانب النظري، في الابتكارات لتلبية حاجات الإنسان في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والاجتماعية... وذلك من خلال التطبيق العملي لنتائج البحوث العلمية النظرية، وبهذا نشأت التكنولوجيا التي عرفت تطورا مذهلا في وقتنا. [3]

تعتمد البحوث العلمية التطبيقية على المنهج التجريبي، الذي هو أحد مناهج البحث العلمي والذي يقوم على الملاحظة، ووضع الفروض والتحقق منها بالتجربة وإذا كان البحث العلمي التطبيقي يجد مجاله أكثر في العلوم الطبيعية، غير أنه لا يمكن أن يجد تطبيق العلوم الاجتماعية كما هو الشأن في العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس...

---

[1] علي عبد المعطي محمد، فلسفة العلوم ومناهجها، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1980، ص31.
[2] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 30
[3] علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 31.

ورغم هذا التمييز بين النوعين من البحوث العلمية، إلا أنه يوجد بينهما ارتباطا وثيقا فالبحث العلمي التطبيقي لا يحقق فوائده المرجوة إلا إذا استند إلى البحث النظري، كما أن البحث النظري يعتمد على الوسائل المادية، وأجهزة التكنولوجيا للوصول إلى نتائج علمية جديدة.[1]

ويوجد بين هذين النوعين من البحوث أنواعا متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

– **البحث التنقيبي الاكتشافي:** وهو ذلك النوع من البحوث الذي يركز على حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة مجموعة من التجارب العلمية؛ ومن أمثلة ذلك الطبيب الذي يقوم في معمله باختبار دواء جديد والتأكد من مدى فعاليته ونجاعته.

– **البحث التفسيري النقدي:** وهو ذلك النوع الذي يهتم أساسا بمناقشة الأفكار ونقدها والتوصل إلى نتيجة تكون في الغالب الرأي الأرجح بين آراء متضاربة من بين الأفكار الموجودة، ومن الأمثلة على ذلك مناقشة رأي فكر معين حول قضية معينة؛ ويستدل في ذلك بالحجج والبراهين حول مدى صحة أو خطأ رأي غيره.

– **البحث الكامل:** هذا النوع من البحوث يقوم بالجمع بين النوعين السابقين حيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يقوم بجمع الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته ويدرسها دراسة تفسيرية نقدية وفي الأخير يضع الحل الذي يراه مناسبا والذي يكون قابلا لإثبات صحته.

– **البحث العلمي الاستطلاعي:** ويطلق عليه أيضا اسم الدراسة العلمية الكشفية الصياغية؛ ويهدف هذا النوع من البحوث إلى التعرف على المشكلة فقط؛ وتقوم الحاجة إلى هذا النوع من البحوث عندما تكون المشكلة محل البحث جديدة أو عندما تكون المعلومات أو المعارف المتحصل عليها حول المشكلة ضئيلة؛ وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل لتلك المشكلة الجديدة.

– **البحث الوصفي التشخيصي:** وهو الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ظاهرة معينة تحديدا كميا وكيفيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر أو الأشياء الأخرى.

– **البحث التجريبي:** يستخدم هذا النوع من البحوث في مجال العلوم الطبيعية والتقية، حيث يعتمد على المنهج التجريبي.

2– تصنيف البحوث العلمية حسب الناحية الأكاديمية: تنقسم أنواع البحث العلمي من الناحية الأكاديمية إلى ثلاث أنواع:

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 30

[2] كريم رقولي، مطبوعة محاضرات في منهجية العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 35.

أ- **البحوث القصيرة/ الصفية:** هذه البحوث يطلبها الأستاذ في أحد المواد من الطلاب لتحفيز الطالب على الاستزادة ومطالعة العلم بطريقة منهجية؛ فليس المقصود من هذه البحوث أن يصل الباحث إلى أفكار مبتكرة أو إضافة للعلم؛ بقدر ما يكون المقصود هو السيطرة على المعرفة المسجلة في موضوع معين.[1]

يرمي البحث الصفي (القصير) إلى تدريب الطالب على استعمال المراجع والمصادر الموجودة في المكتبة، وإبراز مقدرته على ترتيب المعلومات وجمعها ثم تحليلها واستخلاص النتائج.[2]

كما يعتبر القيام بالبحوث القصيرة بمثابة تدريب للطالب على القيام ببحوث أكثر عمقا مثل رسائل الماجستير والدكتوراه ولاسيما وأن الإجراءات النمطية للبحث القصير لا تختلف كثيرا عن إجراءات القيام ببحوث الماجستير أو الدكتوراه.[3]

ب- بحوث الماجستير والماستر: وهي بحوث تكميلية لنيل درجه الماجستير حيث يختار الباحث عند إعداد الرسالة مشكلة من المشاكل ويقوم بدراساتها وتحليلها ويضع الفرضيات لتفسيرها ثم يعمل على اختبار مدى صحة هذه الفرضيات، وقد يتوصل الباحث إلى إضافة جديدة إلى عالم المعرفة وقد لا يكون ذلك؛ فهي بمثابة تدريب للطالب على القيام ببحوث أعمق كبحوث الدكتوراه.[4]

ج- بحوث الدكتوراه: هي عبارة عن بحث شامل ومتكامل شامل يقوم به الباحث بالاعتماد على نفسه وبقليل من الإشراف؛ وتكون في شكل توسيع لرسالة الماجستير[أو الماستر] أو في شكل بحث في موضوع جديد، وفي الحالتين فهي تعبر عن نظرية جديدة أو إضافة جديدة غير مسبوقة للعلم، إنها إسهام أصلي وأصيل؛ يجعل الباحث ومن خلال ما توصل إليه من نتائج معترف به من الآخرين في مجال تخصصه.[5]

ولا يكفي أن يكون الباحث حاصل على درجه الماجستير بل يجب أن يقدم شيئا جديدا وان النتائج التي توصل إليها يجب أن تجعله من الأشخاص المعترف بهم بواسطة الآخرين في مجال تخصصه.

3-تصنيف البحوث العلمية حسب الهدف والزمن: فأما أنواع البحث العلمي وفق الهدف فيمكن إيجازها فيما يأتي:[6]

- البحوث التي تستهدف اكتشاف أكبر عدد ممكن من الوقائع والحقائق وتعد المسوح الاجتماعية بمختلف أنواعها نموذجا بارزا لهذا النمط من البحث؛

---

[1] سيد الهواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 2004، ص.2.
[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص48.
[3] نفيسة زريق، المرجع السابق، ص 9.
[4] المرجع نفسه، ص 10.
[5] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 50.
[6] نفيسة زريق، المرجع السابق، ص 10.

– البحوث التي تسعى إلى تفسير معلومات أو بيانات متاحة؛

– البحوث ذات الأهداف النظرية وتسعى إلى بناء نظريات(بحوث تنظيرية).

وأما أنواع البحوث العلمية وفق المعيار الزمني فهي كالتالي:

– بحوث طولية: وتتناول فترات زمنية ممتدة قد تأخذ شكل مراحل زمنية متتالية؛

– بحوث عرضية: تقوم بدراسة ظاهرة ما في لحظة زمنية واحدة.

سادسا– مستويات البحث العلمي

حصل هناك جدال ونقاش واسع بين مختلف الباحثين في ميدان الدراسات المنهجية بخصوص مستويات البحث العلمي، فهناك فريق يرى بأن مستويات البحث العلمي ما هو إلا وظيفة من وظائف البحث العلمي والمتمثلة في: الوصف؛ التفسير التنبؤ والتحكم؛ بينما يرى فريق آخر أن هذا المفهوم (المستوى) هدفه تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة، وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة، فهو يعلن ضمنيا أن هناك جوانب أخرى يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث، والمستوى الواحد في حد ذاته يمكن أن يتضمن مستويات أخرى، وفي العموم يمكن تحديد مستويات البحث العلمي فيما يلي:

1–الوصف: يعد التوصيف أولى مراحل الدراسة المنهجية لمختلف الظواهر التي يرغب أي باحث في البحث عنها خصوصا في الظواهر السياسية، ويشمل هذا المستوى وصف مختلف الأحداث التي تحيط بالظاهرة، وتحديد مختلف العلاقات المتبادلة بينهما ووصف سياقاتها.[1]

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الدراسات الوصفية تهدف إلى إعطاء صورة كلية عن الظاهرة المدروسة بغرض التعرف على كينونتها فهي تقوم بدراسة الظواهر المجهولة نسبيا لاستكشاف ملامحها تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقا أو الاكتفاء بذلك المستوى من البحث؛ مثل وصف السياسة الخارجية لدولة ماء فالوصف يقتضي تحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك لعناصر.[2]

إن الوصف ليس هدفا أخيرا في البحث العلمي إنما هو دور أولي يساعد في القيام بأدوار أخرى؛ يتحقق بفضلها المشروع العلمي؛ فمن خلاله يكتشف العلم بوسائله العالم الامبريقي، أي يجيب عن ماذا؟ (عما هو قائم)، ويشمل ذلك الإجابة عن أربعة أسئلة جزئية هي: أين ومتى وقعت الحادثة؟ وما هي أطرافها الفاعلة وما هي موضوعاتها أو الأجزاء المكونة لها؟

2– التصنيف: تعرّف البحوث التصنيفية على أساس أنها: " تلك التي تهتم بتوزيع الظاهرة بين فئات معينة محددة معنى ذلك تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين؛

---

[1] حامد عبد الماجد؛ المرجع السابق، ص 26.

[2] عبد النور ناجي؛ منهجية البحث السياسي: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير، دمشق، وزارة الثقافة، 2004، ص34.

والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر...؛ وتتضمن هذه العملية شقين أساسين: عملية التوزيع، وعمليات البناء للفئات وهي التي تعرف باسم التبويب".[1]

ويتم استخدام التصنيف لدى مختلف المتخصصين في العلوم السياسية والعلوم الطبيعية، ومختلف العلوم الاجتماعية؛ ففي دراسة العلوم السياسية يستخدم التصنيف في النظم السياسية؛ فهناك من يقوم بتصنيف النظم السياسية وفقا لانتقال السلطة، أو طبقا للتعددية السياسية،[2] ويساعد التصنيف على:[3]

– **فهم الحالات الفردية** بطريقة روتينية (فإذا قلنا أن النظام السياسي هو تسلطي فبإمكاننا معرفة أو توقع أدائه المحتمل)؛

–**تلخيص الظاهرة:** فإذا كانت الظاهرة الحزبية محل الدراسة فإن تصنيف النظم الحزبية إلى أحادية؛ ثنائية وتعددية يساعد على تلخيص الظاهرة بتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة؛

– التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر الاختلاف بين الفئات المتعددة كأن نتساءل: لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعدد في دولة أخرى؟ وإذا أجبنا على هذا السؤال فإننا سنكتشف ذلك الاختلاف؛

– التصنيف خطوة أولى نحو التعميم فإذا صنفنا الظاهرة إلى فئات معينة يمكننا البحث عن العناصر المشتركة بين كل فئة بشكل معمق وتحويل تلك العناصر المشتركة إلى تعميمات.

3– التفسير: يعتبر أهم مستوى في البحث العلمي والأكثر عمقا، والتفسير يجيب عن تساؤلات مثل: كيف يحدث ولماذا؟ والتساؤل الأخير يعتبر الحافز الأصلي لإثارة الكثير من المشكلات البحثية، حيث يكون الهدف عادة الوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأحداث أو على الشروط والظروف الممكن أن تساعد على وقوع الأحداث.[4]

ويعد التفسير ضرب من ضروب التعميم، فبواسطته يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة؛ والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار التفسير ركن أساسي من أركان البحث العلمي، بحيث تسعى معظم المناهج لأجل فك الغموض عن الظاهرة والقيام بكشف العلاقات التي تحكم الظاهرة سواء كانت تلك الارتباطات سببية أو وظيفية.[5]

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، الجزائر، 1997، ص 48.
[2] كريم رقولي، المرجع السابق، ص 39.
[3] نفيسة زريق، المرجع السابق، ص 12.
[4] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص 50، 51.
[5] محمد شلبي، المرجع السابق، ص50.

ويهدف التفسير إلى اكتشاف النظريات أو تطبيق نظريات من أجل المساعدة على إبراز العلاقات وتوضيحها فضلا عن ذلك فإنه يسعى إلى الوصول إلى مستوى معتبر من التعميم الذي تنشده كل العلوم حتى وإن كان هناك اختلاف في درجاتها، في حين تتمثل فوائد التفسير كونه يجعل بعض الأشياء واضحة بشكل مفهوم، كما يقوم بتنمية قدراتنا وتوسيعها فضلا عن ذلك فإنه يساعد الباحث على التوقع ولا يكتفي بما حدث.[1]

وفي مجال العلوم السياسية نجد التفسير يواجه مصاعب عدة بسبب صعوبة ضبط الظاهرة السياسية التي تدخل فيها الإرادة الإنسانية؛ وبالتالي يصعب التحكم في أطوارها وسلوكها بالإضافة إلى صعوبة الانتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للأفراد، ولكن رغم هذا تمكن حقل العلوم السياسية من تحقيق نتائج معتبرة في دراسة السلوك السياسي، وتقديم تفسيرات مقبولة له في ميادين متعددة كالإقبال على التصويت من عدمه، أو تفسير بعض ظواهر التحول السياسي السلمي أو العنيف.[2]

4-التنبؤ (التوقع): يهتم التنبؤ بما سوف يقع مستقبلا لأنه بمثابة اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة ولهذا تكون تلك التنبؤات مصاغة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة، ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا بفهم تلك الوقائع والظواهر، وتقديم تفسير لها في شكل حكم احتمالي تتحقق درجة يقينه في ضوء التحقق الامبريقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ والتوقع يساعد الباحثين على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إلى الوجهة المرغوبة، أو العمل على كبح جماحه.[3]

ويستهدف هذا المستوى معرفة مآلات الظواهر والوقائع السياسية بناءا على معطيات معينة، عبر بناء مشاهد مستقبلية للظواهر السياسية على أسس وقواعد علمية وواقعية سليمة، وانسجاما مع الامتدادات المستقبلية للظواهر السياسية، أضحت الدراسات المستقبلية حقلا فرعيا هاما لاستشراف المسارات المتوقعة لتلك الظواهر، وطورت لخدمة هذه الغاية تقنيات وسيناريوهات متعددة بنيت على أسس علمية، ومع ذلك تظل مقدرة البحث العلمي على التنبؤ في علم السياسة وبقية حقول المعرفة الاجتماعية محدودة للغاية؛ ويعود سبب هذا العجز إلى طبيعة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية بشكل عام، سيما ما تعلق بديناميكيتها وعدم انتظامه.[4]

---

[1] كريم رقولي، المرجع السابق، ص 40.
[2] نفيسة زريق، المرجع السابق، ص 12.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص52.
[4] توفيق حكيمي، محاضرة في تحديد مفهوم المنهجية أو علم المنهج، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022/2021، ص 2.

https://elearning-facdr.univ-annaba.dz/pluginfile.php/11119/mod_resource/content/1/%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%B9%D9%84%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%20%281%29.pdf

المحور الثالث: المنهج والمنهجية والعلاقة بينهما

أولا- المنهج

1-تعريف المنهج:

- **من الناحية اللغوية:** لقد اختلف الفقهاء والباحثين حول تعريف كلمة منهج؛ لكن أصل هذه الكلمة تعني الطريق الواضح، ونهج الطريق أي أبانه وأوضحه؛ ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبناه،[1] وبالتالي فإن التعريف العام والبسيط لهذه الكلمة هو الطريقة المتبعة في دراسة وتحليل موضوع معين، أو هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر، للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود، كما يعني كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين، وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنظمة.[2]

ومنه يقصد به لغويا "الطريق أو المسلك"، وقد بينه القرآن الكريم في سورة المائدة الآية (48) وذلك في قوله عز وجل: " وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ".[3]

- **من الناحية الاصطلاحية** فقد تم طرح مصطلح المنهج منذ القرن السابع عشر من قبل فرانسيس بيكون Francis Bacon وكلود برنار Claude Bernard وغيرهما من العلماء الذين اهتموا بالمنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي، وعليه فقد أخذ المنهج معنى: الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

وقد تعددت تعريفات المنهج بناءا على تعدد الاهتمامات والمداخل النظرية لعلماء المنهجية في تحليل الظواهر الاجتماعية، فهناك من يرى أن كلمة منهج تعني"عدة أدوات استقصائية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية، البشرية والمادية، البيئية والفكرية، تنظم بشكل مترابط ومنسق لكي تفسر وتشرح وتحلل ويعلق عليها".[4]

تعني كلمة منهج في البحث العلمي: "مجموعة من القواعد المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم"، فالمنهج يعني الطريق الموصل إلى الحقائق العلمية تبعا لقواعد يستضيء بنورها الفكر.[5]

---

[1] ابن منظور جمال الدين الأنصاري؛ لسان العرب، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د. س. ن، ص 383.
[2] ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير، ترجمة ملكة أبيض، دمشق، وزارة الثقافة، 2004، ص 71
[3] سورة المائدة، الآية (48)
[4] عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 11، 12
[5] محمد جمال الدين العلوي، منهج البحث العلمي في علم السياسة، ط2، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012، ص 23.

ويعرف المنهج على أنه الطريقة التي يتعين على الباحث أن يلتزمها في بحثه، حيث يتقيد بإتباع جملة من القواعد العامة التي تهيمن على سير البحث ويسترشد بها الباحث في سبيل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث.[1]

وهناك من يعرف المنهج العلمي بأنه البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم.[2]

وقد عرف فلاسفة منطق بروبال المنهج سنة 1662 بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من اجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين".[3]

يعرف الباحث محمد بدوي المنهج بأنه: "مجموعة القواعد التي يستعملها الباحث لتفسير ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى الحقيقة العلمية، أو أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[4]

وحسب بعض المهتمين والعلماء فإن المنهج العلمي هو: " جملة المبادئ والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث إتباعها من بداية البحث إلى نهايته بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية والضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة ".[5]

كما يعرف المنهج بأنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[6]

أما موريس أنجرس فيعرف المنهج العلمي بكونه: " عبارة عن جواب لسؤال " كيف؟ " نصل إلى الأهداف في حين أن التقنيات تشير إلى الوسيلة التي يتم استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف ".[7]

– **من الناحية الإجرائية:** فإنه يعني الإطار الذي توضع فيه البيانات والمعلومات، ويتم تنظيمها ومعالجتها والتعامل معها من حيث إخضاعها لإجراءات معينة، والتعامل معها بأساليب محددة.[8]

---

[1] عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، ط3، الرياض، المملكة العربية السعودية، سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية ،1992، ص 17.

[2] عايدة حوشي، "مساءلة فيما بين المنهج والمنهجية- من إشكالية المفهوم إلى آليات التطبيق-"، مجلة الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، المجلد 18، العدد 01، 2018/11/25، ص 180.

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص13.

[4] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، ط1، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص 14.

[5] فؤاد البهي السيد، عبد الرحمان سعد، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999، ص 300.

[6] عبد الرحمان بدوي ،مناهج البحث العلمي، ط3، الكويت، وكالة المطبوعات،1977، ص 05.

[7] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص20.

[8] حامد عبد الماجد، المرجع السابق، ص17.

وعليه يمكن القول أن المنهج يوضح طريقة البحث؛ ويمنح الباحث مخططا عاما ليمكنه حل مشكلة بحثه، أو تحقيق هدفه، وفق مجموعة من الأسس والقواعد والمقولات التي توجه نشاط الباحث وتحدد معالجته، ويمتاز المنهج بخاصية أساسية والمتمثلة في أنه يطبع البحث بطابعه، وهذا ينعكس بوضوح على تقسيم البحث وطريقة المعالجة.[1]

أو هو مجموعة من الخطوات العلمية التي يتبعها الباحث في دراسته لظاهرة معينة بهدف الوصول والكشف عن الحقائق العلمية.

2- خصائص المنهج العلمي: يتميز المنهج العلمي بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[2]

-التنظيم والانضباط ولا يقنع بالمصادفة أو الأحداث التي تقع عرضاً.

- يعتمد على إجراءات عملية موضوعية، فعلى الباحث العلمي ألا يقنع بآرائه الذاتية أو يتمسك بنتائج لا تثبت صحتها من خلال الفحص العلمي والاستقصاء والاختبار.

-يتميز بالتصحيح الذاتي، فمن صفات البحث العلمي اكتشاف أية نتائج غير صحيحة في الوقت الملائم، والعمل على تلافي الخطأ بقدر الإمكان في حدود قدرة الباحث، أي أن تصبح نتائج وإجراءات البحث عرضة للتدقيق والمراجعة والتقويم، ليس فقط من جانب الباحث بل ومن جانب زملاءه أعضاء الجماعة العلمية في تخصصه.

3-نشأة وتطور المنهج: يرجع أول استعمال لمصطلح منهج المترجم من مصطلح méthode الفرنسية واليونانية الأصل إلى أفلاطون 427_347 ق م ويقصد به البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه. أما أرسطو 384_322 ق م "وهو تلميذ أفلاطون" فقد عرف المنهج بأنه البحث نفسه.[3]

لقد تكونت فكرة المنهج بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه اليوم ابتداء من القرن السابع عشر على يد فرانسيس بيكون (Francis Bacon) وكلود برنار وغيرهما من العلماء الذين اهتموا بالمنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي، ومن ثم أصبح معنى اصطلاح المنهج هو "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[4]

كما أن هناك من العلماء من ركزوا على الاشتقاقات اللغوية والاستعمالات التاريخية في تحديد معنى المنهج، فكلمة Method مأخوذة من الكلمة اللاتينية Methodus المأخوذة بدورها عن اليونانية، والتي تعني عند أفلاطون " البحث أو النظر أو المعرفة" بينما استعملها أرسطو

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص 38.
[2] المرجع نفسه، ص29.
[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.12.
[4] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 34.

بمعنى بحث، أما في العصر الحديث فقد عرفت كلمة منهج ابتداء من القرن السابع عشر(17) على يد الباحث فرنسيس بيكون Francis Bacon (1562- 1626)، وبورويال و جون ستيوارت ميل و ديكارت وكلود برنارد وغيرهم من المحدثين دوركايم وبرتران رسل وجون ديوي.[1]

فقد قام الباحث فرنسيس بيكون في كتابه "الأورغانون الجديد " بصياغة قواعد المنهج التجريبي بكل وضوح، كما حاول الباحث ديكارت أن يكتشف المنهج المؤدي إلى حسن السير بالعقل، والبحث عن الحقيقة في العلوم، كما قام أصحاب منطق بورورويال بتحديد المنهج بكل وضوح وجعلوه القسم الرابع من منطقهم هذا، وقد اعتبروا المنهج على أنه "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين". إذن هناك نوعان للمنهج: أحدهما للكشف عن الحقيقة، ويسمى التحليل أو منهج الحل أو منهج الاختراع، والآخر وهو الخاص بتعليمها للآخرين بعد أن نكون قد اكتشفناها ويسمى التركيب أو منهج التأليف أو منهج المذهب.[2]

وقد شهد استعمال المنهج تطورا كبيرا في العصر الحديث خاصة في القرن السابع عشر(17)، من خلال أبحاث ودراسات نخبة من المفكرين، من أبرزهم: وليم جيمس وليام (1561_1626)، رينيه ديكارت (1596_1650)، فريديريك وليم هيجل(1770_1831)، فريديريك أنجلز(1820_1895)، كارل ماركس(1818_1883)، اميل دور كهايم، كلود برنار (1858_1917).[3]

كما عرف المسلمون المنهج العلمي مع نزول القرآن الكريم، وصاغوا قواعد البحث العلمي المنظم من جميع المجالات كالتوثيق للأخبار والمرويات وكذا في مجال القضايا والأحكام، بالإضافة إلى علوم الكون والإنسان، حيث كان لهم السبق والريادة في تأسيس المناهج العلمية في البحث وفي تطبيقاتها في مختلف المجالات المعرفية، مع التناسب بين المنهج والمجال المعرفي المستخدم فيه، ومع مراعاة حدود العقل وإمكانياته وفق قواعد سهلة وبسيطة وذات فائدة.[4]

فقد عرف عبد الرحمان ابن خلدون (1332_1406م) وابن تيمية المنهج بأنه " عبارة عن مجموعة القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل.[5]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريفا إجرائيا شاملا للمنهج عبر العصور وهو: "أن المنهج عبارة عن تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي دارس أو باحث في دراسته وتحليله لظاهرة

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 12.
[2] عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 04.
[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 13.
[4] عايدة حوشي، المرجع السابق، ص .181.
[5] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص .12.

معينة أو لمعالجة مشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى المعرفة العلمية اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل.[1]

4- العلاقة بين الفكر والمنهج: إن الإشكالية المطروحة في هذا الصدد هي حول ما إذا كان الفكر هو الذي يؤثر أو يحدد المنهج أم أن المنهج هو الذي يؤثر على الفكر وكذا طبيعة العلاقة بين هذين المفهومين. وهنا سنكون أمام رأيين متناقضين، الرأي الأول أي تأثير الفكر على المنهج والرأي الثاني هو تأثير المنهج على الفكر وفي الأخير نصل إلى تحديد العلاقة بين الفكر والمنهج.[2]

-الرأي الأول: تأثير الفكر على المنهج:

-الفكر أوسع وأشمل من المنهج، إذ أن الفكر عبارة عن كل المعارف والثقافات المختلفة أما المنهج عبارة عن أداة تنظيم تلك المعارف والثقافات.

-لولا الفكر لما كان هناك منهج، أي أسبقية الفكر عن المنهج في الوجود، فالمنهج هو نتاج للفكر وليس العكس.

-بالفكر نستطيع أن نكتشف منهج يلاءم ذلك الفكر فلولا فكر أفلاطون الفلسفي والرياضي لما كان هناك المنهج الاستنباطي...الخ

-الرأي الثاني: تأثير المنهج على الفكر:

-المنهج هو المنظم لأفكارنا فلولاه لكان الفكر مبعثرا وفوضويا.

-يعمل المنهج للكشف عن الحقيقة وبالتالي فهو يوسع معارفنا وفكرنا.

-بدون إتباع منهج معين لا يستطيع أي باحث أو طالب أو أستاذ إيصال معلوماته للآخرين.

-بواسطة المنهج يمكننا التنبؤ وكذا صياغة المفاهيم والمصطلحات.

-العلاقة بين المفهومين: بعد استعراض الرأيين المتناقضين نجد أنه لا مناص من الاستغناء عن أحد المفهومين (الفكر أو المنهج)، إذ يؤثر كلاهما في الأخر، وبالتالي فطبيعة العلاقة بين الرأيين هي علاقة جدلية.[3]

ثانيا- المنهجية (علم المنهج)

1-تعريف المنهجية (علم المنهج): يعود استخدام مصطلح علم المنهج بدلالته الحالية إلى الفيلسوف الألماني إيمانيال كائط، فقد تبنى هذا الأخير تقسيما ثنائيا للمنطق؛ مذهب المبادئ وهو الذي يعنى بشروط المعرفة الصحيحة، وعلم المناهج الذي يحدد الشكل العام لكل علم، والطريقة

---

[1] المرجع نفسه، ص 14.

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 18.

[3] صوالحي ليلى، محاضرات في مقياس منهجية العلوم السياسية 02، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022/2021، ص09.

التي تكون بها أي علم كان أي انه يهتم بالبحث في المناهج التي يتبعها الباحثون من اجل الوصول إلى الحقيقة في شتى أصناف المعرفة.[1]

وكما كتب ماك كريقور ومورنام McGregor & Murname : تتكون كلمة منهجية من اسمين: منهج method وology التي تعني فرع من فروع المعرفة، ومن ثم فالمنهجية هي ذلك الفرع من المعرفة الذي يتعامل مع المبادئ أو البديهيات التي تخلق معارف جديدة؛ وهي تشير إلى الافتراضات العقلانية والفلسفية التي تكمن وراء أي دراسة في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو الإنسانية... وببساطة، تشير المنهجية إلى الطريقة التي يتولى من خلالها [كل من] المنطق، الحقيقة، القيم وكل ما يعد معرفة تعليم [كيفية] البحث.

تعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها: "مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينص عليها أي علم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي باعتباره طريقة تفكير يعتمد عليها في تحصيل المعرفة وبالتالي يكون المنهج العلمي ضرورة للبحث العلمي".[2]

المنهجية Méthodologie أو علم المناهج: "هي مجموعة الخطوات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهرة ما كما أنها مجموعة المناهج والاقترابات والمفاهيم والأدوات التي تتضافر فيما بينها، حيث تقدم للباحث أو الطالب أو المحلل دليلا إرشاديا يتبعه لإدراك الظواهر المختلفة والتعامل معها وسبر أغوارها".[3]

إذن هي "مجموعة من المسالك التي تتبعها هذه المناهج والاقترابات للوصول إلى الحقائق، أو إزالة اللبس والغموض عن كثير من العمليات وتفاعلاتها".[4]

ويعرفها محمد بدوي بأنها: "علم يعتني بالبحث في أيسر الطرق للوصول إلى المعلومة مع توفير الجهد والوقت، وتفيد كذلك معنى ترتيب المادة المعرفية وتبويبها وفق أحكام مضبوطة لا يختلف عليها أهل الذكر".[5]

المنهجية هي كذلك الطريق التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى الهدف المنشود. هي مجموعة الأدوات التي يستخدمها باحث ما في تقديم البراهين والأدلة والحجج للتأكد من صحة فرضية أو نظرية معينة أو عدم صحتها.[6]

---

[1] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص77.
[2] مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986، ص، 17.
[3] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص 12
[4] محمد شفيق،البحث العلمي: خطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 22.
[5] محمد بدوي، المنهجية في البحوث والدارسات الأدبية، تونس، دار الطباعة والنشر ،د.ت.ن ، ص 09
[6] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص 12

لذلك فإن المنهجية: "هي مجموعة الإجراءات والآليات المتعارف عليها بين العلماء، والتي يمكن استخدامها للملاحظة والكشف والتحقيق في اكتساب المعرفة والوصول إلى الحقائق والغرض الأساسي من المنهجية هو محاولة فهم الأمور والعلاقات في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان من أجل الوصول إلى النظريات والقوانين العلمية التي تحكم الكون وتسيره".[1]

إذن هي العلم الذي يدرس المناهج البحثية المستخدمة في كل فرع من فروع العلوم الأخرى.

ولقد اتفق المفكرون والمهتمون في تعريفهم للمنهجية بأنها: "هي الدراسة المنطقية لقواعد وطرق البحث العلمي وصياغتها صياغة إجرائية تيسر استخدامها".[2]

وحسب موريس أنجرس فإن المنهجية هي: "مجموعة المناهج والتقنيات التي توجه إعداد البحث العلمي وترتيب الطريقة العلمية، أي هي دراسة المناهج والتقنيات المستعملة في العلوم الإنسانية ".[3]

ويبحث علم المناهج في تاريخ المناهج وطرائق البحث العلمي من حيث الأسباب التي أدت إلى نشوء المناهج وطرق البحث العلمي، كما يبحث في الشروط المتعلقة بإمكانية استخدام هذه المناهج والطرق في الحصول على نتائج علمية، كما يستعمل علم المناهج التحقق الفعلي من كفاية المناهج والطرق في الحصول على مجمل الأهداف المرجوة من البحث العلمي في واقعه الاجتماعي.

وتبحث المنهجية كذلك في تركيب المناهج والعناصر التي تتكون منها وتصنيفها، وفي العلاقات الجوهرية بين المناهج والطرق المختلفة، فضلا عن البحث في إمكانية استخدامها (المناهج) وحدود هذا الاستخدام.[4]

2- المنهجية علم أم فن: يعرف الفن **لغة** على أنه: "نشاط إنساني خاص ينبأ ويدل على قدرات وملكات إحساسية وتأملية وأخلاقية وذهنية خارقة ومبدعة"، وتعبر كلمة فن على المهارة والقدرة الخاصة الاستثنائية في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية في الواقع والميدان، أما **اصطلاحا** فإن الفن هو: "المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والخلق والمبادرة وتعتمد هذه المقدرة على عوامل وصفات مختلفة ومتغيرة مثل درجة الذكاء وقوة الصبر وصواب الحكم والاستعدادات القيادية لدى الأشخاص". وتظهر فنية المنهجية في الخطة التي يتصورها أي باحث عند دراسته لموضوع معين بعد قراءته لمجموعة من المراجع والمصادر، حيث يقوم بتصميم خطة بحثه كالمهندس المعماري الذي يرسم مخطط بناءه، فالخطة هي بمثابة المشروع الهندسي لبحثه. كما أن المنهجية هي ذلك العلم الذي يدرس المناهج، فهي تحتوي في طياتها على المنهج وما

---

[1] الطاهر جواد، منهج البحث الأدبي، العراق، مطبعة العاني،1970، ص 21، 22.
[2] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص 13
[3] موريس أنجرس،المرجع السابق، ص 20.
[4] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص 13.

يطبقه هذا المنهج من ظواهر بمثابة الموضوع، فالمنهج الإحصائي يقوم بتطبيق موضوع الانتخابات وغيره من المواضيع الكمية، والمنهج الوظيفي يعمل على دراسة وتحليل النظام السياسي في العلوم السياسية من خلال الوظيفة التي يؤديها هذا النظام، وهكذا، إذن المنهجية تحتوي على منهج وموضوع وهي الشروط الكافية لإضفاء صفة العلمية عليها، فالمنهجية هي علم، وبالتالي نستنتج أن المنهجية هي فن وعلم في آن واحد.[1]

ثالثا– العلاقة بين المنهج والمنهجية

من خلال التعاريف السابقة يمكن تمييز مفهوم المنهجية عن المنهج، فالمدلول الأكاديمي لهذا الأخير ينصرف إلى الخطوات العملية للقيام بالأبحاث، وهي المعرفة عادة في إطار تحديد نطاق البحث، طرح الإشكالية وصياغة الفرضيات، جمع البيانات ومعالجتها بهدف التحليل، وعرض البيانات بصورة منسقة للإجابة عن تساؤلات البحث؛ في حين يشير مفهوم المنهجية إلى النقاشات المتعلقة بالمناهج، أي إلى تلك الأفكار النظرية التي توجه استخداماتنا للمناهج والأدوات المنهجية مختلفة.

فالمناهج ليست سوى تقنيات وأساليب يتم إتباعها في إدارة عملية البحث، وتتحدد من خلال المنهجية (اختيار الموضوع، جمع المعلومات، تحليل المعلومات، واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى النظرية؛ الأطر التصورية؛ التصنيفات والنماذج) حتى غاية ومقاصد البحث وأسئلة البحث في حد ذاتها، يتم صياغتها من خلال المنهجية؛ ويكمن سبب الخلط بين مفهومي المنهج والمنهجية بحسب "ماك غريغور ومورنام" في الإساءة إلى استخدام (مصطلح) المنهجية بالشكل الذي يحجب تمييزا تصوريا مهما بين أدوات الاستقصاء العلمي (المناهج) والمبادئ التي تحدد كيفية توظيف أو استخدام هذه الأدوات (المنهجية).[2]

[1] صوالحي ليلى، المرجع السابق، ص 11.
[2] توفيق حكيمي، الموقع السابق، ص 3

المحور الرابع: مفاهيم أساسية في منهجية العلوم السياسية

تعتبر المفاهيم ركنا أساسيا في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض، وعليه فإن تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر تداولا لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية يعد متطلبا ضروريا لذلك يمكن رصد بعض المفاهيم الأكثر تداولا في ميدان العلوم السياسية والتي هي كما يلي:

أولا- النظرية Theory

يرى براتويت R. Braithwaite أن النظرية هي: "مجموعة من الفروض التي تكون نسقا استنباطيا، بمعنى أنها تنظم في ترتيب متتابع فيه بعض الفروض اللاحقة التي تلحق بعض الفروض المتقدمة".[1]

أما الباحث مونت بالمر Monte Palmer فيقول: إذا كان الفرض إقرارا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة امبريقيا، وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الامبريقي (التحقق منها امبريقيا) يمكن عندئذ الاستنباط منها افتراضات عدة".[2]

في حين يعرف الباحث **كيرلنجر Kerlinger** النظرية بأنها: "مجموعة من المفاهيم يوجد بينها علاقة، تعرض بطريقة منظمة لدراسة الظاهرة من خلال تحديد العلاقة بين المتغيرات بهدف التوضيح والتنبؤ بالظاهرة المدروسة".[3] أما الباحث **رالف دارندروف** فيعرفها بأنها: "مجموعة قوانين يستخرج منها استنتاجات دقيقة غير متحيزة لها فاعلية في تفسير وشرح سلوك وتفكير الناس من واقعها الحقيقي".[4] ويتفق مع هذا التعريف الباحث **ديفيد سلفرمان David Silverman** إذ يرى أن النظرية تعني: "مجموعة من المفاهيم المنظمة لتعريف أو تفسير بعض الظواهر"[5].

يعرف الباحث **كنيث والتز Kenneth Waltz** النظرية بأنها: "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة".[6]

والنظرية هي مجموعة من الافتراضات العامة المتصلة منطقيا، والتي تربط بين متغيرين أو أكثر، وهناك من يعرفها بأنها تفسير لظاهرة اجتماعية معينة، والتي تحدد مجموعة من العوامل ذات الصلة.[7] وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة مدمجة من القوانين والأحكام العامة التي تستطيع

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص18.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 17.
[3] منذر الضامن، المرجع السابق، ص39
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص18.
[5] كنعان حمة غريب عبد الله، "اتجاهات البحث في علم السياسة: دراسة نقدية للأسس المعرفية للتحليل السياسي"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين بالسودان ،2007، ص 66.
[6] عامر مصباح، المرجع السابق، ص19.
[7] Lawrence Neuman, **Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches**, 7th ed, United States of America**:** Pearson New International Edition, 2014, p. 50.

تأمين التفسير النظامي لميدان معرفي أو مجموعة ملاحظات، أو التي قد تستعمل للتنبؤ بالأحداث، أو التي تفرض السلوك الواجب إتباعه، إن هذه الفئة الأخيرة نوع من النظريات المعيارية".[1]

ويعرفها الباحث **فلفريدو باريتو** بأنها: "مجموع احتمالات تعكس بناء العقلية البشرية التي توضح قدرة الإنسان على صياغة قوانين خاصة في التفاعل الاجتماعي المبني على العاطفة والمبرر عقليا".[2]

ويذهب مجموعة من الباحثين إلى أن النظرية تعني: "نسق من المقولات المترابطة منطقيا، وشبكة من التعميمات الاستدلالية من خلالها يمكن اشتقاق تفسيرات أو تنبؤات عن أنماط معينة من الأحداث المعروفة جيدا".[3]

وهناك من يعرف النظرية بأنها: "مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية:[4]

-ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها القضايا محددة بدقة.

-يجب أن تتسق القضايا بعضها ببعض.

-لابد أن تصاغ القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطيا.

-ينبغي أن تكون هذه القضايا من النوع الخصيب والمثمر الذي يستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى، وتعميمات تطور في مجال المعرفة القائمة.

إن النظرية في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والسياسة المقارنة لا بد أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

-أن تتيح الفرصة لاستنتاج نتائج يمكن اختبارها امبريقيا.

-أن تتماشى مع الملاحظات المباشرة، ومع النظريات السابقة التي ثبتت صحتها، وتتوقف أهميتها على قدرتها التفسيرية والتنبؤ والتعميم.

-أن تصاغ بشكل واضح، وأن تكون شاملة فلا تهمل بعض العوامل والمتغيرات لمجرد أنه يصعب تفسيرها.

-النظرية مؤقتة بطبيعتها، فهي تتغير وتحل محلها نظريات أكثر تقدما وتماسكا تشتمل على إجابات أكثر عمقا للتساؤلات المطروحة، الأمر الذي يسمح بتطور العلم.

تقوم النظرية بثلاث وظائف أساسية تتمثل في الآتي:[5]

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 17.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 19.

[3] كنعان حمة غريب عبد الله، المرجع السابق، ص 67.

[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 19.

[5] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، ط1، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002، ص 74.

– **التعريف:** ويكون التعريف سواء بالحقل موضوع الدراسة وتحديد أبعاده والوحدات المكونة له، أو التعريف بالمفاهيم المفتاحية، ليس على سبيل إعطاء تسمية معينة لها، وإنما إعادة وضعها في إطار ما يعرف بالجغرافية المفاهيمية، أو تأسيس نمط علاقات جديد بين المفاهيم يعيد ترتيب أوزانها وأدوارها ومن ثم مضمونها.

– **الوصف:** يكون الوصف بتحديد خصائص الظاهرة ومكوناتها والعوامل الفاعلة فيها، وأوزانها النسبية ودرجاتها في الفعل، وهذه الوظيفة وقفت عندها العديد من النظريات في العلوم الاجتماعية.

– **التفسير:** ويعني محاولة تقديم تفسير لظاهرة معينة من خلال ظاهرة أو ظواهر أخرى، ينظر إليها على أنها تمثل العوامل المستقلة المفسرة لهذه الظاهرة.

يكمن سبب الإطراء الذي تحظى به النظرية في علم السياسة في دورها الفاعل في تعزيز النزعة العلمية لهذا الحقل المعرفي من خلال وظائفها التعريفية والوصفية والتفسيرية، بل يعتقد البعض أن تطور علم السياسة يتوقف في المقام الأول على بناء نظريات دقيقة وملائمة. لأن النظريات القائمة تبقى أبواب البحث مفتوحة في استجابة للمعطيات المتجددة وتطور الظواهر موضوع الدراسة.

ثانيا– الاقتراب (المقترب) Approach

من بين المصطلحات القريبة من مصطلح المنهج أو التي تتقاطع جزئيا معه، فهو عبارة عن إستراتيجية عامة أو أسلوب تحليلي يؤخذ كأساس في الدراسة وتحليل الظواهر السياسية أو الإعلامية أو الاجتماعية، وغالبا ما يستخدم في تحديد نقاط التركيز في الدراسة وفي كيفية معالجة الموضوعات أو الاقتراب منها، وتحديد وحدات التحليل يؤثر بشكل مباشر في اختيار المفاهيم والاستنتاجات التي يسعى الباحثون إلى التوصل إليها".[1]

يقصد بالاقتراب "طريقة التقرب من ظاهرة أو حالة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها، بالاستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى الاقتراب بأنها الأنسب في التفسير".

يعرف الدكتور محمد شلبي الاقتراب بأنه: "يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تضم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث".

ويعرف الاقتراب كذلك على أنه إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل

[1] عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 05.

المستخدمة أم الأسئلة التي تثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها.[1]

إذن هو: "اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم، الاستفسار والطرق التي يستعملها الباحث في الدراسة".[2]

وينقسم الاقتراحات إلى العام والخاص وتنقسم المقاربات إلى عامة وخاصة:

الاقتراب العام: يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها، ويتناول عدد كبيرا من الظواهر مثل الاقتراب السلوكي، البنائي الوظيفي واقتراب تحليل النظم.

أما **الخاص** فيتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يمكن تناول ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب، واقتراب السمعة واقتراب صنع القرار.

أما الدكتور عامر مصباح فيعرف الاقتراب بأنه: "الإطار النظري الذي يؤطر البحث، ويعمل بمثابة المنظار أو المبصار الذي ينظر بواسطته الباحث إلى الظاهرة المبحوثة، والأهمية المنهجية للمقارنة النظرية هي المساعدة على تأطير جهد الباحث وتفكيره وحمايته من التشتت، وفقدان التحكم في أبعاد البحث أو متغيرات الدراسة باعتماده على مقارنة القيادة في تحليله لخصائص القيادة عند الرسول الله صل الله عليه وسلم، كما أن القيادة تساعد الباحث في تزويده بأدوات البحث التي تستخدم في تحليل الظاهرة المبحوثة".[3]

كما أن لفظ إقتراب هو أقرب للواقع في مجال دراسة الظاهرة السياسية، على اعتبار أن الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في نفس الوقت محاور البحث وقضاياه الأساسية، وعليه فهو بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيم معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ويتوقف اختيار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معينة على عنصرين أساسيين هما:[4]

– اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.

– كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية على حد سواء.

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص116.

[2] عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص15.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص06.

[4] رملي مخلوف، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا ،"**مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 03(2020)، ص49.

ثالثا- النموذج المعرفي Paradigm

هو منظور أو منظار بصفة أدق ينظر منه إلى الأشياء القضايا المختلفة، وهو إطار مرجعي لرؤية العالم الاجتماعي، وعلى الرغم من وجود مفهوم النموذج المعرفي العلوم الاجتماعية منذ القديم، إلا أنه لم يبرز بقوة حتى القرن العشرين من طرف توماس كون عام 1962 في كتابه "بنية الثورات العلمية" والذي كان له الأثر القوي في الدراسات الاجتماعية اللاحقة.

استخدم توماس كون مفهوم النموذج المعرفي بمعنيين مختلفين؛ يشير الأول إلى "طريقة معينة في التفكير يتقاسمها أعضاء مجتمع معرفي معين في سياق سعيهم لمعالجة مشاكل حقلهم المعرفي، بينما يشير الاستخدام الثاني إلى حزمة الضوابط، المعتقدات، القيم، المناهج، والرؤى وغيرها المشتركة ضمن حقل معرفي.

كما يعد نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا تستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من طرف باحثين اثنين ينظران إلى قضية واحدة، فسبب الاختلاف ذاك يعود إلى النموذج المعرفي لكل منهما ولعل أحسن مثال في ذلك عندما نظرة كل من ماركس ومالتوس إلى الزيادة السكانية حيث نظر الأول منهم أن سبب الزيادة راجع إلى قانون الملكية واستغلال فائض القيمة، في حين رأى الثاني أن سبب التزايد السكاني راجع إلى الزيادة السكانية بمتتالية هندسية أما الغذاء فإنه يزداد حسبه بمتتالية حسابية ورتب على ذلك سياسات معينة.[1]

يعرف الباحث عامر مصباح النموذج بأنه:" إطار فكري مجرد يبنى من أجل استخدامه كأداة لتحليل ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، فهو أداة توظف عمليا لتحليل الظواهر، وكذلك بناء للظاهرة كما هي موجودة في الواقع بناءا نظريا تجريديا، ثم تتم المقارنة بين ما هو نظري وما هو واقعي ويتم تحليل الظواهر على هذا الأساس، ومن بين العلماء الذين اشتهروا ببناء النماذج ماكس فيبر Max Weber الذي بنى ما يسمى بالنموذج المثالي أو النموذج الخالص The Pure Model".[2]

أما الباحث ديفيد ويللر D.Willer فيعرف النموذج بأنه: "تصور لمجموعة من الظواهر يتم تكوينه على أساس عقلاني، ويكون هدفه النهائي تزويد النسق الصوري الذي عندما يتم تحقيقه أصبح نظرية، بالحدود والعلاقات والقضايا".

في حين يرى الباحث ماكس فيبر Max Weber : "أننا نحصل على نموذج مثالي بإبرازنا من طرف واحد وجهة نظر أو أكثر، وبربطنا بين مجموعة ظاهرات منفصلة، منتشرة وخفية، نجدها

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 24
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 22.

تارة بعدد كبير وطورا بعدد ضئيل، في غير مكان، وننسقها وفقا لوجهات النظر السابقة المختارة من طرف واحد لإعداد لوحة فكرية متجانسة".[1]

كما قدمت له تعاريف مختلفة منها على أساس أنه: "عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع، أي أنه عبارة عن بناء مشابه للواقع".

ومن جهة أخرى هناك من يعرفه على أساس أنه: "أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة يقوم على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقات بنائية، بمعنى أنها تعني بالتغيير في آن واحد لعناصر النموذج، بحيث أن التغير في أحد هذه العناصر يجر تلقائيا التغيير في بقية العناصر بحكم الارتباط، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر، وغالبا ما يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح المفاهيمي".[2]

كما عرف على أساس أنه نمط العلاقة التصورية أو الرياضية؛ الذي تكونه لتقليد أو نسخ أو إيضاح نموذج العلاقات التي تقوم بين ملاحظات أحد الباحثين، مثل نماذج السلوك الاجتماعي المستخدمة في الدراسات الاجتماعية.[3]

يعرف النموذج المعرفي على أساس أنه: "مجموعة متألفة من منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتقنيات يشترك فيها أعضا مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما".[4]

يعرف الباحث عبد الوهاب المسيري النموذج المعرفي فيقول: "النموذج المعرفي هو صورة عقلية للعالم تشكل ما يمكن تسميته "خريطة معرفية" ينظر الإنسان من خلالها للواقع".[5]

في حين ت عرف الباحثة منى أبو الفضل النموذج المعرفي كما يلي: "إن Paradigm نسق معياري وإدراكي ينظم تفكيرنا في حقل معين، ويوفر الأسس والإطار، ويضع حدوده وإطاره و نطاقه مثل: المفاهيم، النظريات، المنظورات ورؤية العالم".[6]

فالنموذج يسمح بفهم أفضل لبعض جوانب الظواهر وإبراز بعض العلاقات التي يصعب الوصول إلى كشفها بدون النموذج، ويظل النموذج بمثابة البناء الرمزي المنطقي لوضع بسيط إلى حد ما فهو يلعب أدوارا في عملية التصنيف والتنظيم والمساعدة على كشف العلاقات دون أن تبلغ مرتبة التفسير للموضوعات والقضايا المختلفة، كما تقوم النماذج بأدوار إعلامية أو تقوم باقتراح

---

[1] المرجع نفسه، ص 22.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص16.
[3] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة، ص 293.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 23.
[5] عبد القادر سعيد عبيكشي، "ثورة الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي" وأدوات التجاوز"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2014/06/01، ص 161.
[6] المرجع نفسه، ص 161.

مشاكل جديدة للبحث، وهناك العديد من النماذج في العلوم الاجتماعية على غرار نموذج تالكوت باستوز في علم الاجتماع، ونموذج ليونيتيف في علم الاقتصاد، نموذج دافيد استون في علم السياسة.[1]

والنماذج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة، ولكن يعتريها التغيير عند فشل نظرياتها عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة، فتظهر نماذج جديدة.

رابعا– القوانين العلمية

يعرف القانون على أنه علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر، وهذه القوانين قد تأخذ الصيغة السببية، بمعنى أن أي تغير يحدث في ظاهرة يكون له الأثر في الظاهرة الثانية التي ترتبط معها ربطا سببيا، وهناك من يعرف القوانين العلمية على أنها فروض خاصة بظاهرة معينة تم التحقق من صحتها.[2]

القوانين تختلف عن النظريات العلمية في ذلك أنهم لا يفترضون آلية أو تفسير للظواهر: هي مجرد استخلاصات لنتائج المراقبات المتكررة. على هذا النحو، القانون يكون محدودا من حيث انطباقه على ظروف تشبه تلك التي لوحظت بالفعل، ويمكن العثور على خطأ عند استنتاجها. قانون أو ما ينطبق فقط على الشبكات الخطية، قانون نيوتن للجاذبية العالمية ينطبق فقط في حقول الجاذبية الضعيفة، ولا تنطبق القوانين الأولية للديناميكا الهوائية مثل "مبدأ بيرنولي" في حالة التدفق القابل للانضغاط كما يحدث في الطيران الأسرع من الصوت، قانون هوك لا ينطبق إلا على وتر أدناه الحد المرن... إلخ. هذه القوانين تظل مفيدة، ولكن فقط تحت الشروط التي تتحقق فيها.

مصطلح "القانون العلمي" يرتبط تقليديا بالعلوم الطبيعية، على الرغم من أن العلوم الاجتماعية تحتوي أيضا على قوانين. مثال لقانون علمي في العلوم الاجتماعية هو قانون زيف، مثل النظريات والفرضيات، القوانين تقوم بتنبؤات (على وجه التحديد، تتوقع أن الملاحظات الجديدة سوف تلتزم بالقانون)، ويمكن أن تكون مزورة إذا تبين أنها في تناقض مع البيانات الجديدة.[3]

خامسا– الأساليب المنهجية والوسائل

ونقصد بها الطرق الإجرائية والتقنية المتعلقة بعملية البحث العلمي، وتندرج ضمنها: أساليب الملاحظة، وتحليل المضمون، والقياس وأدوات المسح الاجتماعي كالمقابلة والاستبيان واستخدام الاستمارات، وتقنيات جمع المعلومات وتحليلها.[4]

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 16.
[2] المرجع نفسه، ص 19.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 17، 18.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 20.

سادسا– وحدات التحليل

ويقصد بها مستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته، فوحدة التحليل قد تكون الفرد، أو المؤسسة، أو الحكومة، أو الدولة، أو اتجاها، أو نمطا سلوكيا معينا.[1]

فالفرض البحثي يشير بداية إلى وحدة التحليل التي يختارها الباحث، كما يشير إلى السلوك أو الخصائص التي يمكن قياسها في تلك الوحدة، كذلك فانه يجب على الباحث الذي اختار وحدة تحليل معينة أن يلتزمها في مسار بحث كله.

سابعا– المتغيرات

يرتبط المتغير ارتباطا وجوديا بالمفهوم، ويسمى متغيرا لأنه يشير إلى شيء ما قد يأخذ قيما مختلفة ومتغيرة في آن واحد،[2] فكلنا نضع باستمرار أحكاما قيمية حول كل ما نلاحظه من ظواهر أو نعيشه في حياتنا اليومية، والمهم في ذلك أن تلك الأحكام التي نطلقها تختلف وتتغير من شخص لآخر ومن حالة لأخرى، وهذا ما يضفي عليها صفة المتغيرات، إذ أن الصورة والمدرك والمفهوم القابل للقياس، أو بالأحرى القابل لأخذ قيما مختلفة هو ما يطلق عليه عبارة المتغير،[3] ويمكن للمفهوم أن ينتج عدة متغيرات قابلة للقياس والملاحظة عبر عملية التحليل المفهومي.

ومن أهم سمات العلوم الاجتماعية أو الإنسانية هو عدم الثبات، بل إن الكثير من الصفات والسمات داخل الفرد ذاته متغيرة من فترة لأخرى، ومثال ذلك الاتجاهات والميول التي لا تثبت على حال. لذلك فالظاهرة الاجتماعية تتسم بالتعقد وكثرة المتغيرات.

وقد تم تعريف المتغير بأنه كل شيء يقبل القياس الكمي أو التعبير الكيفي، وكل شيء يقبل التغيير يعرف باسم المتغير. ومن أبرز صفات المتغيرات الكمية والكيفية التأثر والتأثير، ويجب أن يقوم الباحث بتحديد تلك العلاقات بينها ومن ثم يقوم بضبطها حيث أن تحديد المتغيرات بشكل صحيح يؤدي إلى الوصول إلى نتائج صحيحة في البحث العلمي.[4]

مثال: . **مفهوم العنف الداخلي** نحوله من حالته المجردة إلى **متغير بتحديد مؤشراته** التي يمكن قياسها بحساب عدد القتلى وأحداث الشغب والمظاهرات العنيفة وعدد المصابين...

. **مفهوم الاستقرار السياسي** نحوله إلى **متغير بتحديد مؤشراته** وهي: تكرار حوادث العنف السياسي، تكرار حل البرلمان قبل انتهاء مدته، تكرار سحب الثقة من الحكومات، تكرار تغيير

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص32.

[2] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 168

[3] Ranjit Kumar, Research methodology: a step by step for beginners, London: SAGE publications Ltd, 3rd ed, 2011, p. 70.

[4] ما هي أنواع المتغيرات في البحث العلمي

المناصب العامة (وزراء ، قيادات ...)، وهذه المؤشرات لابد أن تحدد بدقة لكي تعبر بصدق عن واقع الظاهرة المدروسة.

فكل مفهوم يمكن معالجته كمتغير طالما كان له اثنين أو أكثر من القيم المحتملة (مواطنين: إناث وذكور، سكان: ريف وحضر، أثرياء وفقراء، التجمعات السياسية: دول قومية، أمم، جماعات مختلفة، دول: كبرى وصغرى، ديمقراطية وديكتاتورية، تقليدية وحديثة) ثم نحدد مؤشرات هذه المتغيرات ونقيسها ونقرؤها في الواقع.

-**أنواع المتغيرات:** تعرّف الفرضية في العادة على أنها عبارة عن تصريح حول علاقة بين متغيرين أو أكثر، وأن المتغيرين المقصودين هنا يختلفان عن بعضهما البعض ولا يحتلان المكانة نفسها في الفرضية. يقدم أحد المتغيرين وكأنه السبب، ويُعرف بالمتغير المستقل، وهو الذي يعتمد عليه في تفسير المتغير الثاني الذي يمثل النتيجة، وهذا الأخير يسمى المتغير التابع، أي الناتج عن فعل الأول. ويرصد البعض عوامل أخرى قد تتداخل في العلاقة بين المتغيرين المذكورين، ويسمونها المتغيرات الوسيطة أو الدخيلة.

* **المتغير المستقل:** المتغير المستقل في المنهج التجريبي، هو ذلك العامل الذي نتداوله لقياس التأثير في المتغير التابع. ويسميه البعض بالمتغير السبب أو السابق، أو النشط أو التجريبي،[1] كما أنه العامل الذي يؤثر في الظاهرة مباشرة،[2] ولذلك اقترح (غوتيGauthier) من أجل وضوح منهجي أكثر، تعويض تسمية المتغير المستقل بالعامل المثير، والمتغير التابع بالتغيير في حالة موضوع الدراسة،[3] ويضيف البعض بأنه يمكن تسميته بالمتغير المنبه عندما يتسبب المتغير المستقل في رد فعل يكون بمثابة الإجابة عن الموضوع من طرف العنصر المبحوث. لذلك نقوم بانتقاء المتغيرات المستقلة انطلاقا من الأسباب المتوقعة للظواهر الملاحظة.

* **المتغير التابع:** هو المتغير الذي يمكن تسميته كذلك بالمتغير الخاضع أو اللاحق، أو الناتج، وهو ذلك المتغير الذي يجرى عليه الفعل من أجل قياس التغيرات. فأي متغير تعتمد قيمته أو تنتج على متغير آخر يسمى متغير تابع. وإذا اعتبرنا أن الفرضية تتكون من جملة قصيرة في شكل "إذا ، فإنّ" فإن الجزء الخص ب " فإن" من الجملة التصريحية يتعلّق بمتغير يسمى التابع، لأن قيمته تابعة لقيم الجزء الخاص ب مقطع " إذا" من الفرضية، وهو المتغير المستقل.[4]

* **المتغيرات الوسيطة أو الدخيلة:** يمكن للواقع الملاحظ أن يكون أكثر تعقيدا من مجرد العلاقة السببية الوحيدة بين متغيرين كما يفترضهما الباحث. إذ أن هناك متغيرات أخرى يمكن أن

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 169.

[2] فوزي عبد الخالق، وعلي إحسان شوكات، طرق البحث العلمي المفاهيم والمنهجيات وتقارير نهائية، طرابلس، المكتب العربي الحديث، 2007، ص144.

[3] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 178.

[4] Pierre Mongeau, realiser son mémoire ou sa these, Quebec: Presses de L'université du Québec, 2008, p. 75.

تتوسط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، بحيث لا تصبح هذه العلاقة مباشرة، هذه المتغيرات هي الدخيلة أو الوسيطة.[1] وهي عبارة عن متغيرات مستقلة ولكن ليست لها علاقة بأهداف البحث رغم أن لها تأثير على المتغير التابع، ولذلك يطلق على التأثير الحاصل في المتغير التابع نتيجة لها بالخطأ التجريبي.[2]

أمثلة: * يؤدي تحسين مستوى الدخل في المجتمع إلى زيادة مستويات المشاركة السياسية.

المتغير المستقل: مستوى الدخل.

المتغير التابع: المشاركة السياسية.

المتغير الوسيط: إتاحة الوقت للأفراد أو الإمكانيات المتاحة حيث إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى إتاحة الوقت، ويوفر الإمكانيات اللازمة التي يمكن للأفراد استخدامها في عمليات المشاركة، كالاهتمام ومتابعة الحملات الانتخابية والانتقال إلى صناديق الاقتراع.

* . كلما زاد الحرمان كلما زاد العنف السياسي.

المتغير المستقل: الحرمان.

المتغير التابع: العنف السياسي.

المتغير الوسيط: طبيعة الدولة . فقد تكون في الأصل طبيعة الدولة عدوانية أو طبيعة أفرادها تتميز بالميول للعنف .

وما يهم هو المتغير المستقل والمتغير التابع وعملية تحليل العلاقة بينهما.

إن المطلوب من الباحث في هذه الحالة هو العمل على تحييد تأثير المتغير الوسيط ما أمكن، أو على الأقل توضيح طبيعة العلاقة غير المباشرة بين المستقل والتابع، والناتجة عن هذا التوسط. ويستفيد من عملية التحليل المفهومي لتفادي انحراف البحث نحو المتغيرات الوسيطة بدلا من المتغير المستقل بواسطة الاهتمام بتفكيك المفاهيم ذات المتغيرات وثيقة الصلة بالبحث فقط.

ثامنا– المقاييس

إذا كان المتغير يرتبط بالمفهوم كما سبق وأشرنا، فإن المقياس أو القياس لا ينفصل عن المتغير، ذلك أن المقاييس هي وحدات تكميمية أو وصفية للمتغيرات. كما أن القياس هو أداة للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الدقة في الملاحظة.[3] وبالتالي فالقياس هو إعطاء قيم عددية أو رمزية للمتغير. في هذا الإطار هناك متغيرات يمكن قياسها، كما أن هناك متغيرات لا يمكن قياسها.[4]

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 170.

[2] R C Kothari, Research methodology: Methods and Techniques, New Delhi, New Age International, 2004, p. 34.

[3] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 169.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 257.

يمكن معرفة إمكانية قياس المتغيرات من عدمه بواسطة البيانات Data المستخدمة في البحث، إذ هناك نوعين من البيانات، هما:

***البيانات الكيفية أو النوعية (الوصفية) Qualitative** : وهي بيانات لا يمكن التعبير عنها عدديا أو لا يمكن إخضاعها للتكميم، مثل الديانة، والحالة الاجتماعية، والاتجاهات السياسية، والمشاعر وغيرها. وينقاد هذا النوع من البيانات أو المتغيرات إلى نوعين من القياس هما المقياس الاسمي والمقياس الترتيبي.

***البيانات الكمية (العددية) Quantitative**: وهي بيانات يمكن التعبير عنها عدديا أو يمكن تكميمها وإخضاعها للإحصاء. مثل عدد القتلى وعدد الأحزاب ونسبة المشاركة في الانتخابات وغيرها. ويخضع هذا الصنف من البيانات أو المتغيرات إلى نوعين من القياس كذلك، هما المقياس الفئوي والمقياس النسبي.

– **مستويات القياس (أنواع القياس) Scales of measurement** إن معيار التصنيف أو التقسيم المستخدم هنا هو التناسب بين المقياس والأساليب الإحصائية المستخدمة، فتحديد مستوى القياس أو نوعه هو الذي يحدد الاختبار الإحصائي المستخدم في عملية التحليل. إضافة إلى أن لكل حقل معرفي مقاييسه الخاصة، وبالنسبة للعلوم الاجتماعية والسياسية هناك بعض المقاييس مثل مقياس الاندماج القومي، ومقياس قيادة الرأي، ومقياس القيم، ومقاييس التدين.

أما إذا تحدثنا بشكل عام فسنجد أن المتخصصون اختزلوا المقاييس في أربعة أنواع أو مستويات هي:[1]

* **القياس الاسمي: Nominal scale** هو مقياس ينتمي لفئة البيانات النوعية، ويمتاز بأنه يصنف البيانات ولا يرتّب، وذلك مثل تصنيفنا الناس على أساس عرقي أو ديني أو لغوي لكن لا يمكن له أن يرتّب المتغيرات المصنفة. مثال مسلم/ يهودي، متزوج/ أعزب، موالي/ معارض.

* **القياس الترتيبي: Ordinal scale** هو مقياس خاص بالبيانات والمتغيرات الكيفية أو النوعية، ومن خصائصه الجوهرية أنه يرتب ولا يبيّن الفرق بين المجموعات زيادة على أنه يرث خصائص المقياس الذي تحته في الهرم وهو المقياس الاسمي أي أنه يصنف المتغيرات كذلك. مثال تقديرات النجاح ممتاز–جيد جدا– حسن– مقبول، أو مثال مقياس ليكارت الثلاثي بصيغه الترتيبية (موافق– محايد– غير موافق). وفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يمكن تصنيف الدول إلى عظمى وكبرى، ومتوسطة، وصغرى.

* **مقياس الفترة أو المسافات المتساوية: Interval scale** هو النوع الأول من مقاييس البيانات الكمية، ومن خصائصه أنه يفرّق ولا يوجد صفر مطلق بالإضافة إلى اكتسابه لخصائص

[1] Ranjit Kumar, Research methodology, Op. cit, p. 81.

المقياسين السابقين. ومن أمثلة التغيرات القابلة للقياس بواسطته نجد درجة الحرارة والذكاء ودرجات الطلبة وغيرها. مثلا في درجات الذكاء رغم وجود الصفر إلا أنه لا يلغي صفة الذكاء، أو في درجات الحرارة فإن وجود صفر درجة لا يلغي درجة الحرارة المسماة بدرجة التجمد؛ كما أن درجة الطالب أو علامته حتى لو كانت صفر فهذا لا يعني أنه لم يفهم المقرر.

* **مقياس النسبة: Ratio scale** يمثل النوع الثاني من مقاييس البيانات الكمية، وهو يرث خصائص المقاييس الثلاثة السابقة، إضافة إلى خاصيته الجوهرية المتمثلة في أنه يوجد صفر مطلق. وهذا النوع يقيس متغيرات مثل الطول والوزن والدخل والوقت.... وهذا المقياس يستخدم في العلوم الطبيعية، بحيث أن للصفر معنى حقيقي مطلق، فإذا كان الطول صفر فهذا يلغي الطول أصلا. ويستخدم في قياس الدخل والعمر والوزن، فالفرد الذي يكسب 60 ألف دولار في السنة يفوق ثلاث مرات دخل الشخص الذي يكسب 20 ألفا.[1]

تاسعا- المؤشرات

لغة: يعرفه معجم أكسفورد بأنه: "الذي يشير أو يلفت النظر إلى شيء ما بدقة معينة".

اصطلاحا: المؤشر هو: "الذي يقدم دليلا على أن الشرط الموجود أو النواتج المتفق عليها أنجزت أو لم تنجز"، ويعرف مراد صالح المؤشر على أنه: "يشير إلى الموقف الذي يختبره أو نتفحصه، وليس من الضروري أن يقوم بذلك بدرجة عالية، ولكن يشير إلى الحالة العادية للشيء الذي نختبره أو نفحصه". كما يعرفه بأنه: "المعالم القابلة للقياس والتي تقدم في انفرادها أو اتحادها دليلا علميا إداريا حول وجود الظاهرة المدروسة"، وهناك من يعرفه بأنه: "ما يشير إلى المعلومات والبيانات التي تحدد الحالة الإجمالية للشيء الذي نختبره بدرجة معينة من الدقة".

إنه العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة مثلا يعد مؤشرا من مؤشرات قياس الديمقراطية.

وتستخدم المؤشرات لغرضين أساسين:

- تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.

- كاستخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة outcomes أو طويلة impacts.[2]

ولمعرفة بنية مؤشرات بُعد معين من أبعاد المفهوم المعني، لابد على الباحث أن يطرح على نفسه في كل مرة السؤال التالي "ماذا يعني هذا الجانب من المفهوم؟ أو ما هي العلامات الملاحظة

[1] ibid, p 84.

[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 23.

في الواقع والتي يمكن من خلالها تحديد هذا البعد؟[1] مثلا لو فككنا مفهوم الممارسة الديمقراطية، وأردنا استخراج مؤشرات دالة عليه في الواقع، فسنجد الانتخابات المنتظمة والحرة والنزيهة والتعددية، وكذلك الصحافة الحرة، والاعتراف بتعدد الأحزاب والجمعيات، والحق في محاكمة عادلة، فهذه كلها مؤشرات تسمح بالوصول إلى الوجه الملموس للممارسة الديمقراطية.

المحور الخامس: خطوات البحث العلمي

لا يكون البحث علميا بالمعنى الصحيح إلا إذا كانت الدراسة موضوعه مجردة بعيدة عن المبالغة والتحيز أنجزت وفق أسس ومناهج وأصول وقواعد، ومرت بخطوات ومراحل، بدأت بمشكلة وانتهت بحلها وهي قبل هذا وبعده إنجاز لعقل اتصف بالمرونة وبالأفق الواسع.[2]

وتمر عمليات إعداد البحوث العلمية بمراحل متسلسلة ومنسقة تخدم جميعها غاية البحث وخطته العامة، ومع ذلك يوجد اختلاف بين الباحثين بشان عدد هذه المراحل وترتيبها، وفي حقول المعرفة الاجتماعية بشكل عام يوجد ما يشبه الإجماع على سبعة مراحل متساندة تسمى بخطوات البحث العلمي نستعرضها فيما يلي:

أولا: اختيار موضوع بحث

أول خطوة يخطوها الباحث نحو انجاز بحثه هي اختيار الموضوع، واختيار الموضوع يعني اختيار المجال الذي سوف يبحث فيه الباحث، ثم يحاول أن يقلص اهتمامه حول نقطة معينة من موضوع كبير، وكلما ينزل الباحث من نقطة أعم إلى نقطة أكثر جزئية، كلما اقترب من إشكالية بحثه، وتمكن من التحكم الجيد في الموضوع الذي يكون مجال بحثه ويمكن تقديم مثال على ذلك، فإذا كان الباحث متخصصا في العلاقات الدولية، يمكن أن يختار مجال السياسة الخارجية كموضوع يبحثه، وضمن السياسة الخارجية يختار الدولة المعنية بالبحث، وضمن السياسة الخارجية للدولة يختار أحد نشاطات السياسة الخارجية: الأمن، الاقتصاد، التكامل، الأحلاف، السلام وهكذا....

وهناك طريقة أخرى يمكن إتباعها في اختيار موضوع البحث وهي وجود غموض حول موضوع ما أو قضية معينة أثارت اهتمام الباحث، وخلقت لديه الرغبة في تفكيك عناصرها، وقد يكون مصدر الغموض عدم توفر معلومات كافية حول موضوع معين، أو قلة الدراسات التي تبحث مثل هذا الموضوع، ورجح لدى الباحث أن بقيامه بمثل هذا البحث سيساعد في توفير أرضية فكرة حول الموضوع، أو يكشف اللثام عن حقائق الموضوع غير معروفة بين الباحثين والطلبة.[3]

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 162.

[2] عبد الرحمن بن عبد الله الواصل، البحث العلمي: خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته، المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، 1999، ص12.

[3] مصطفى عمر التير، المرجع السابق، ص 19.

ومصادر اختيار موضوع البحث يمكن إيجازها في:[1]

– **التجارب المعاشة:** تكون هذه التجارب عادة متصلة بالعائلة، بالجامعة، بمكان الإقامة، بالأشخاص الذين ربطتنا بهم علاقات أو بالأحداث التي عشناها، فكل تجربة معيشية قد ينبثق عنها موضوع بحث.

– **ملاحظة المحيط:** إن ملاحظة المحيط على المستوى المحلي، الوطني والعالمي يعد طريقا نحو الاستكشاف، فالإنسان عادة ما يلاحظ تصرفات وممارسات معينة تحدث في محيطه فينجذب إليها ويحاول معرفة خباياها منها على سبيل المثال: ظاهرة العنف، التلوث البيئي(حيث نتكلم عن حماية البيئة ولكن نلاحظ عملية تلويثها)، نتحدث عن السلام العالمي ونلاحظ ظاهرة السباق نحو التسلح، نتكلم عن الإصلاح ونلمس استمرار عمليات الفساد...الخ.

– **تبادل الأفكار:** إن تبادل الأفكار مع الآخرين قد يفتح لنا المجال للعثور على موضوع بحث، فقد يثير الزملاء اهتمامنا بالحديث عن المواضيع التي لم ننتبه إليها كما أنه إذا قدمنا لهم موضوع بحثنا فسيكونون دعما ثمينا لنا. فتبادل الأفكار حول مواضيع بحث يسمح بالتفتح على آفاق جديدة ومعرفة رأي الآخرين حول الاقتراحات المطروحة.

– **البحوث السابقة:** تعتبر البحوث السابقة مصدر لا غنى عنه بالنسبة للباحث الذي يود اختيار موضوع لدراسته، فموضوع بحثه ما هو إلا مجرد امتدادا للبحوث التي سبقته لذا لابد من استعراض البحوث السابقة التي أنجزت من قبل حول الموضوع الذي يشغل بال الباحث، فقراءة هذه البحوث تسمح بالإحاطة الجيدة بموضوع البحث وضبطه بدقة.

وهناك توجيهات عامة يرغب الباحث في الالتزام بها، قدمها العديد من الباحثين، منها:

– أن يكون الموضوع جديدا لم يتناوله أحد من قبل، أو يكون الموضوع قديما لكن التناول المنهجي جديد، بما يضمن الإضافة الجديدة للمعرفة.

– توفر الرغبة الجامحة في دراسة الموضوع، والإرادة القوية لإنجاز البحث بشكل يمكن الباحث من توفير القدرة على تجاوز عقبات البحث، وتذليل صعوباته.

– تحري الدقة والوضوح والتحديد اللفظي للموضوع بحيث يعبر مباشرة عن إشكالية الموضوع، وما ينوي القيام به.

– التأكد من توفر المصادر والمراجع المساعدة على انجاز البحث، والأفضل أن يكون بحوزته الحد الأدنى من هذه المراجع، أو على الأقل يحدد أماكن وجودها.[2]

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص122-125.

[2] حسين عناية غازي، إعداد البحث العلمي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ب.ت، ص.40.

ثانيا- تحديد المشكلة البحثية (أو الإشكالية):Problematic

يعلمنا البحث العلمي أن أمثل طريقة لمقاربة موضوع ما وتحليله هو استشكاله أي تحويله إلى إشكالية أو سؤال إشكالي، لأن الإشكال وحده يشد الوعي إلى الأبعاد والعوامل المختلفة للموضوع المدروس ما ظهر منها وما بطن ويُبدد وهم الوضوح الظاهري للمسألة.

وعليه يعد تحديد المشكلة أو صياغة السؤال خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث، وصياغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات بل تعد المرشد والموجه للخطوات الأخرى من الفروض وتحديد المفاهيم والمتغيرات واختيار المناهج وأدوات جمع البيانات.[1]

1-تعريف المشكلة البحثية: تعرف المشكلة "بأنها عبارة عن موضوع يحيط به الغموض وأنها ظاهرة تحتاج إلى تفسير فهي موضع خلاف، وهي موضوع يتحدى تفكير الباحث ويتطلب إزالة الغموض وإبراز الحقائق".[2]كما يمكن أن تعرف على أنها "حاجة لم تشبع، أو وجود عقبة أمام إشباع حاجاتنا أو موقف غامض لا نجد له تفسيرا محددا له".[3] أما موريس أنجرس Maurice Angers فيرى أن المشكلة هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا، أي كل ما يبدو عليه أنه يتطلب الدراسة.[4]

هناك من يعرف الإشكالية بأنها: "موقف غامض لا نجد له تفسيرا محددا".[5]

أو هي صياغة إجرائية لمجموعة من التساؤلات حول الموضوع، تبدأ هذه الصياغة بطرح سؤال عام، ثم تجزئته إلى أسئلة فرعية، بالإجابة عليها يتمكن الباحث من الإجابة على السؤال العام فالإشكالية هي تحديد استفهامي لأبعاد الموضوع الذي يريد أن يبحثه الباحث وتكون هذه الأسئلة موجهة في المقام الأول إلى ذات الباحث، وكأنه يسأل نفسه ماذا يريد أن يبحث.

وقد شاع في البحوث الجامعية أن تحدد أسئلة الإشكالية في أربعة أسئلة: ماذا؟ وأين؟ وكيف؟ ومتى؟ أي ماذا أريد أن أبحث؟ وما هو مكان دراسة البحث؟ وما هي الطريقة المنهجية التي أبحث بها الموضوع؟ وفي أي زمن أجري الدراسة؟

2- العوامل المؤثرة في صياغة الإشكالية: هناك العديد من العوامل المتباينة النمط والنوعية تتدخل في صياغة إشكالية البحث يمكن إيراد بعضها في الآتي:

- الإطار النظري الذي يعتمد في تحليل الموضوع.
- ثقافة الباحث، من حيث ثراؤها وتنوعها.

---

[1] زريق نفيسة، المرجع السابق، ص 15.
[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 86.
[3] Koul, L, Methodology of educational research, New Delhi: Vikas publishing house PVT LTD, 1997, p96.
[4] فضليو دليو، علي غربي، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، الجزائر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، (سلسلة العلوم الاجتماعية، المنهجية 3) ، 1999، ص 73.
[5] عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1988، ص 79.

– التخصص العلمي للباحث ومستوى التكوين الأكاديمي الذي يتمتع به.

– الزمن المخصص لإنجاز البحث، وكذا الهدف من البحث، كأن يكون البحث من أجل نيل درجة علمية معينة، مطلوب انجازه في مدة زمنية معينة.[1]

ويرى مصطفى عمر التير أن هناك عدة عوامل تتدخل في اختيار مشكلة البحث هي:

– الاهتمامات الشخصية – استيفاء شرط الحصول على ترقية أو شهادة علمية – هوايات شخصية – وجود اهتمام اجتماعي عام – توفر الدعم المالي – إمكانية القيام بالدراسة – التأكد من صحة نتائج دراسة سابقة –إتاحة فرص التدريب.[2]

وهناك دراسة أخرى للأستاذ "عناية غازي حسين" يرى فيها أن العوامل المؤثرة في صياغة الإشكالية هي: – المهنة – برامج الدراسات العليا – الخبرة العلمية –الدراسات السابقة – القراءة الناقدة في مجال التخصص– الاطلاع على المجلات والدوريات العلمية– حضور المؤتمرات العلمية – الاشتراك في حلقات البحث.[3]

هناك من يرى أن الخطوة الأولى في تحديد المشكلة هي قيام الباحث بقراءة مصادر الإنتاج الفكري المتعلقة بالمشكلة التي يريد أن يبحثها وبالتالي تكون مطالعاته الفكرية أحد العوامل المؤثرة في صياغة الإشكالية.[4]

لكن يمكن إجمال العوامل المؤثرة في صياغة الإشكالية في: التخصص العلمي، ومستوى الباحث العلمي والتحكم في مناهج البحث.

3– صياغة الإشكالية: تنطوي صياغة الإشكالية على أهمية بالغة، على اعتبار أنها المرحلة التي يعبر فيها الباحث عما يدور في خلده، ويحدد فيها بدقة ما يريد بحثه وعلى هذا الأساس يتحدث العديد من علماء المنهجية عن شروط صياغة الإشكالية وضوابطها.

ويأتي على رأس شروط صياغة الإشكالية، أن تكون المشكلة قابلة للبحث[5] والاختبار بحيث يستطيع الباحث أن يصل إلى نهاية جهده العلمي، ويستطيع تطبيق أدوات الاختبار عليها وبالتالي لابد على الباحث أن يركز جهده على صياغة الإشكالية عمليا بما يتناسب وعمليات الاختبار.

ويمكن تحديد طريقة صياغة الإشكالية في أسلوبين: إما أن تصاغ بعبارة لفظية تقديرية، أو تصاغ بسؤال أو أكثر وهو الأفضل من الناحية العلمية[6] والأسلوب الأخير هو الشائع بين

---

[1] المرجع نفسه، ص 54.

[2] مصطفى عمر التير، المرجع السابق، ص 19-23.

[3] منى أحمد الأزهري ومصطفى حسين باهي، أصول البحث العلمي في البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 1999، ص 18.

[4] حسين عناية غازي، المرجع السابق، ص 40.

[5] محمد فتحي عبد الهادي، البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 72.

[6] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص.411.

الباحثين والمفضل لدى معظم الطلبة الباحثين، لأنها طريقة سهلة وواضحة، وتمكن الباحث من التحكم أكثر في الموضوع.

وقد حاولت كل من "منى أحمد الأزهري" و"مصطفى حسين باهي" أن يعددا شروط صياغة الإشكالية في بعض النقاط منها: –أن تكون الصياغة واضحة، مفهومة لدى المجتمع العلمي – أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر –تحديد نطاق المشكلة البحثية –ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة ومن خبرة المختصين –أن ترتبط المشكلة البحثية بإطار نظري عام يعطيها دلالة علمية – الربط بين المشكلة البحثية والإمكانات المتاحة لتغطيتها.[1]

من جهته حاول عبد الله عامر الهمالي أن يحدد الإطار العام الذي تصاغ فيه الإشكالية – ولو أنه لا يبتعد كثيرا عن سابقيه–، والمكون من مجموعة من الأفكار، منها: وجود تحديد واضح للمشكلة الرئيسية، والفصل بين النقاط الجوهرية والنقاط الفرعية داخل الإشكالية، وتحديد دوافع الباحث، الدراسات السابقة، صعوبات الدراسة، مصادر ومراجع وأدوات الدراسة.[2]

لكن ما تحدث عنه الأستاذ عبد الله عامر الهمالي هو خطوات تصميم مشروع بحث وليس صياغة الإشكالية في إطار محدد قابل للاختبار فبالرغم من وجاهة الأفكار التي طرحها إلا أنها لا تخص التدقيق في ضبط إشكالية البحث.

ولذلك نجده في موضع آخر يدقق في شروط صياغة الإشكالية والتي يحدد بعض ملامحها في النقاط التالية:

* صياغة المشكلة في قضايا ومفاهيم محددة تحديدا دقيقا.
* تحديد مدى أهمية المشكلة في ضوء واحد أو أكثر من المحاكاة التالية:
– من حيث علاقة هذه المشكلة ببعض الجوانب التطبيقية.
– من حيث ارتباطها بقطاع من السكان له أهمية في المجتمع.
– هل ستؤدي دراسة هذه المشكلة إلى تغطية نقص معين في مجال البحث الاجتماعي؟
– هل ستؤدي هذه الدراسة إلى صياغة تعميمات أو قضايا عامة تفسر عملية التفاعل الاجتماعي؟
– هل ستدعم دراسة هذه المشكلة تعريفا معينا لمفهوم رئيسي أو علاقة من نوع خاص؟
– ما مدى ارتباط هذه المشكلة بغيرها من المشكلات؟
– هل يمكن أن تسهم دراسة هذه المشكلة من الناحية المنهجية في تطوير أدوات جديدة للبحث أو في تحسين الأدوات المستخدمة الآن.[3]

---

[1] منى أحمد الأزهري ومصطفى حسين باهي، المرجع السابق، ص17.
[2] عبد الله عامر الهمالي، المرجع السابق، ص 78-82.
[3] المرجع نفسه، ص 70.

كذلك نجد الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي يبلور رؤية حول موضوع صياغة إشكالية البحث، يبدأها بالحديث عن الشروط العملية الإجرائية للإشكالية الجيدة، ويلخصها في شرطين أساسيين هما:

– أن يكون السؤال في الإشكالية يقتضي إجابة محددة وقاطعة.

– أن تؤدي الإجابة عن السؤال إلى حصول تقدم في اتجاه تحقيق أهداف البحث، وإيضاح الصورة حول موضوع البحث.[1]

أما الشروط العامة التي يجب أن تتوفر في صياغة إشكالية البحث فقد حددها بقوله:

– **الشروط الموضوعية:** وتشمل الأهمية، وعمق التحليل، والإمكانيات المتاحة للقيام بالبحث أما الأهمية فإنها تشكل الدافع الأساسي والحافز للباحث الذي يدفعه إلى اختيار وتحليل المشكلة بأبعادها المختلفة.

أما عن توافر الإمكانيات المتاحة اللازمة للعملية البحثية فهي ذات أهمية لإتمام وتكامل العملية في مجمله، فالباحث يجب أن تتوافر لديه القدرات والمهارات والخبرة، فضلا عن الخلفية العلمية والنظرية.

– **الشروط الشكلية:** المشكلة البحثية وكذلك موضوعه وتساؤلاته، بحاجة دائما إلى عرضها في وضوح كامل، وهذا يتطلب أولا أن يفهم الباحث مشكلة بحثه، وذلك حتى يكون قادرا على التعبير عنها في لغة واضحة محددة ودقيقة، وفي كلمات قليلة بقدر الإمكان، بحيث يستطيع أي فرد آخر، أو باحث أن يقرأها ويفهمها ويكون من السهل توصيل مضمونها للآخرين وثانيا فإن العرض الواضح والدقيق للمشكلة البحثية، واختيار الباحث كلماته بدقة وعناية للتعبير عن المشكلة دون لبس وثالثا: فإن فهم الباحث للمشكلة البحثية وعرضها بوضوح سوف ييسر له متابعة خطوات البحث بدقة، ويكون عندئذ قادرا على فهم وتحديد المصطلحات والمفاهيم والمؤشرات وصياغة الفروض، وجمع وتنظيم وتحليل البيانات..

ويقصد بالشروط الشكلية أي من حيث اللغة وطريقة العرض ومن بين أهم هذه الشروط:

– عرض المشكلة البحثية في عبارات دقيقة واضحة محددة.

– تحليل المشكلة البحثية إلى عناصرها الأولية أو إلى مشكلات فرعية ويمكن للباحث ترجمتها في شكل تساؤل مركزي، وتساؤلات فرعية.

– تحديد المسلمات التي تستند إليها المشكلة البحثية، والتي بدونها لا يكون للمشكلة البحثية وجود، وقد يجد الباحث أنها مسلمات بغير حاجة إلى برهان.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصيبي، المرجع السابق، ص 93.

– تحديد المصطلحات والمفاهيم وكذلك التعريفات والمؤشرات، وهذا ييسر العملية البحثية أن تسير في طريق النضج والاكتمال.[1]

ومن جهتنا نرى أنه بحكم خبرتنا في البحث، ومن خلال مناقشتنا للعديد من الرسائل الجامعية، لابد على الطالب الباحث من مراعاة شروط معينة عند صياغة إشكالية بحثه، يمكن تلخيصها في الآتي:

– صياغة الإشكالية في شكل أسئلة تقتضي إجابة محددة.

– أن تكون أسئلة البحث في شكل سؤال رئيسي، وأسئلة متفرعة عنه، بالإجابة عنها يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الرئيسي.

–مراعاة الاختصار والوضوح، والألفاظ المباشرة عند طرح الأسئلة، وذلك بتلافي الأسئلة الغامضة، أو التي تحتمل كم من إجابة، أو الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنى.

– صياغة الأسئلة بطريقة يجعلها في حالة الإثبات أو النفي تعبر عن فرضيات البحث.

– تضمين أسئلة البحث متغيرات الدراسة.

– تضمين أسئلة البحث وحدات التحليل الأساسية في البحث.

ثالثا– صياغة فرضيات البحث:Hypotheses

تعتبر صياغة الفروض أهم وأصعب خطوة ضمن خطوات البحث العلمي، بحيث تكمن أهميتها في ارتباطها بالبحث العلمي، فأول عملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث عادة الإجابة عنه في شكل فرضية، وبواسطتها ترتقي أي دراسة إلى مصاف البحث العلمي. أما "الصعوبة الكبرى فتكمن في كيفية استنتاج الباحث للفروض، وكيفية صياغتها صياغة ملائمة للإشكالية".[2] باعتبارها الإجابة المؤقتة لتساؤلات البحث.

1– تعريف الفرضية: تعبر الفرضية عن توقعات الباحث التي تمثل حلولا وإجابات للمشكلة وتساؤلاتها ولا يتم صوغها من محض الخيال. وإنما في ضوء الخبرات والقراءات والاطلاع على البحوث والتجارب السابقة. والفروض حلول ممكنة. وإجابات محتملة لأسئلة البحث فهي إجابات ذكية واعية لسؤال أو أسئلة البحث بناءا على النقص أو الفجوات الملاحظة في المعرفة. أو في الدراسات والأبحاث السابقة. وهي ليست مجرد تخمينات اعتباطية تدل على مدى القدرة على اختبارها.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 90-93.

[2] احمد زردومي،"ملاحظات أولية حول تحديد الإشكالية وصياغة الفروض"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد6 (1995) جامعة قسنطينة، ص28.

[3] نصير خلفة، "صياغة الفروض العلمية وكيفية اختبارها"، وقائع أعمال المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي: منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)، أيام 14 و15-08-2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ص 74.

إذا تعتبر الفروض أجوبة مبدئية ومؤقتة تحتاج إلى إثبات. وقد تكون صحيحة أو غير صحيحة. فهي إجابات محتملة أو استنتاجات مبنية على معلومات أو نظرية أو خبرة علمية محددة وهي بذلك تعد أول عملية لإضفاء الطابع الملموس على سؤال البحث بالإجابة عنه في شكل فرضية. كما تمثل الفرضية جملة تجريبية للعلاقة المتوقعة بين متغيرين أو أكثر أي أنها ادعاء واستنتاج حول معلمة من معالم المجتمع أو ظاهرة ما استنادا إلى إحصاءات العينة. يعبر عنها في صورة عبارات قابلة للاختبار ليتم التأكد من صحتها أو في صورة جملة شرطية. أي أنها بلورة إجابة أولية للسؤال البحثي أو إعطاء تفسير أولي للظاهرة.[1]

2- خصائص الفرضية العلمية: وحتى يمكن صياغة أي فرضية علمية لابد أن تتميز بالخصائص التالية:[2]

-الوضوح المحدد والخالي من الإبهام والغموض والتشويش.

- يجب أن تخلو الصياغة من التناقض أي وجود جزء في الحل يتم عن الموافقة وآخر يرفض هذه الموافقة.

- أن تكون الصياغة احتمالية بمعنى أن تقبل إثبات الصحة أو العكس.

- أن تساهم هذه الصياغة في تحديد الإطار النظري للبحث والأساليب الإحصائية المتبعة والهيكل العام للبحث.

- لا يجب أن تقتصر الصياغة في البحوث الاجتماعية على فرضية واحدة بل يجب وضع مجموعة من الفرضيات تفسر مختلف جوانب المشكلة.

- يجب أن تكون هذه الفرضيات قابلة للاختبار.

3- أهمية الفرضيات: تكتسي الفرضية أهمية كبرى في صياغة النظريات وبناءها وفي الوقوف على حقيقة الظاهرة محل الدراسة، ويحدد البعض أهميتها في:[3]

- أنها تثير الملاحظة وتدفع نحو الدراسة والبحث وتنظمها بشكل يؤدي إلى بناء النظرية التي تفسر الظاهرة محل الدراسة،

- توجيهه البحث وجهد الباحث وإرشاده إلى الخطوات التي ينبغي أن يتبعها ليصل إلى ما افترضه.

- أداة فاعلة في تقدم المعرفة، بما تفترضه من علاقات وارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، يمكن اختبارها والتأكد من صحتها أو خطئها فيما بعد؛ وذلك بخلاف الحقائق المعزولة التي لا يمكن اختبارها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 74.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، ط1؛ عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع. 2001، ص 54.

[3] - محمد شلبي، المرجع السابق، ص 43.

4- شروط صحة الفرضيات العلمية: لكي تكون الفرضية صحيحة يجب أن تتميز بما يلي:[1]

- يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة وليس من تأثير الخيال، وهذا حتى تكون الفرضيات أكثر واقعية.
- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.
- يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.
- يجب أن تكون شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوافرة، وعلى التناسق مع النظريات السابقة.
- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.

5- شروط صياغة الفروض: لصياغة فرضية علمية دقيقة ومعبرة لابد من احترام الشروط التالية:[2]

- الوضوح: بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرّفة بدقة أي وضوح المعاني والمفاهيم المستخدمة في الفرضية (أي معرفة المقصود من المفاهيم المستخدمة)،
- الإيجاز: أن تكون عبارةٍ الفرضية مختصرة، موجزة توحي بوجود العلائقية أو انعدامها، وأن تصاغ بشكل تقريري،
- القابلية للاختبار والإثبات: وذلك بصياغة الفرض في عبارات قابلة للاختبار (أي إمكانية التحقق منه في الواقع)،
- أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى بحيث يخضع لمجموعة من المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه،
- أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض؛
- أن يكون عدد الفرضيات محدودا بشكل لا يؤدي إلى تشتت ذهن الباحث أو عدم القدرة على اختبارها معا،
- أن يتصف الفرض بالعمومية بمعنى أن يتناول ظاهرة عامة وليس حدثا محددا.

5-أنواع الفرضيات: تشتمل الفرضية على عنصرين أساسيين يسميان متغيرين الأول هو المتغير المستقل والثاني هو المتغير التابع هذا الأخير هو المتغير المتأثر بالمتغير المستقل والذي يأتي نتيجة عنه، والمتغير المستقل لفرضية في بحث معين قد يكون هو نفسه متغير تابع في بحث آخر، وتصاغ الفرضيات في شكلين. هما:[3]

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 54.
[2] محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر، 1992، ص 16.
[3] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، التفكير والبحث العلمي، عمان، :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 206.

– صياغة الإثبات، إذ يتم صياغة الفرضية بشكل يثبت علاقة بين عاملين إما بشكل ايجابي أو سلبي. مثل توجد علاقة قوية بين المستوى المعيشي للطالب وبين تحصيله العلمي.

– صياغة النفي، إذ يتم صياغة الفرضية بشكل ينفي وجود أية علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مثل لا توجد علاقة بين المستوى المعيشي للطالب وتحصيله العلمي.

وعموما هناك العديد من التصنيفات لفرضية البحث العلمي ومنها:[1]

–**الفرض التجريبي:** ويتحقق بالملاحظات والتجارب، وهذا النوع من الفرض يعبر إذا كان صحيحا عن علاقة ثابتة بين ظاهرتين وإذا أيدته التجربة يصير قانونا يفسر مجموعة من الظواهر.

– **الفرض النظري أو الصوري:** والذي يستنتج من مجموعة من القوانين والنظريات والآراء بالتأمل والاستقرار وهو الفرض الذي لا يتحقق بالتجربة على نحو مباشر حتى إذا كنا في مجال العلوم التجريبية لأنه ليس نتيجة ملاحظات وتجارب بل نتيجة تأملات واستقراءات لا تقوم على الواقع مباشرة.

وعليه فمن الممكن إن يتحقق الفرض النظري أو الصوري بطريقة غير مباشرة باستنباط نتائج منه تستنبط منها نتائج حتى تصل إلى ما يمكن أن يختبر بالتجربة، ومن ناحية أخرى تختلف الفرضيات حسب غايتها وأهدافها ومنها:[2]

– الفرضيات التي تسعى للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

– الفرضيات التي تسعى إلى تفسير التباين في المتغير التابع والناتج عند المتغير المستقل.

– الفرضيات التي تسعى لتوضيح الفروق بين المجموعات البحثية.

– الفرضيات التي تسعى للتعرف على درجة الاستقلالية بين عدد من العوامل المختلفة.

كما يرى كل من عباس ونوفل والعبسي وأبو عود وعبيدات أن الفرضيات نوعين هما:[3]

أ– الفرضية الصفرية: وهي الفرضية التي تنفي وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، فالباحث ينفي وجود العلاقة ليضع نفسه في موضع المحايد، فغياب هذه العلاقة في الفرضية تحرر الباحث من إثبات وجودها وتجعله يحاول فحص العلاقة أو البحث عن صلة ما أو متابعة البحث، ومثال ذلك: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي يواجهها المعلمون وبين انخفاض مستوى أدائهم الصفي.

ب–الفرضيات البديلة: وتشتمل على نوعين من الفرضيات:

---

[1] عيد المجيد إبراهيم مروان، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، الأردن،عمان، مؤسسة الوراق، 2000، ص32.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، المرجع السابق، ص56.

[3] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، المرجع السابق، 207.

-الفرضيات المتجهة: يلتزم الباحث بهذا النوع من الفرضيات عندما يملك أسبابا محددة تقوده إلى استنتاج. مثلاً: يكون مستوى القلق لدى الطلبة ذوي الذكاء المرتفع أعلى منه لدى الطلبة من ذوي الذكاء المنخفض.

-الفرضيات غير المتجهة: في حالات معينة تقع بين يدي الباحث بيانات تجعله يتوقع وجود اختلاف في مستوى القلق بين فئتين من الطلبة من ذوي الذكاء المرتفع والذكاء المنخفض وفي الوقت نفسه لا يمكنه أن يتوقع اتجاه هذا الاختلاف. فعندئذ يمكن له صوغ الفرضية بطريقة تسمى الفرضية غير المتجهة على النحو التالي: يوجد فرق في مستوى القلق لدى الطلبة ذوي الذكاء المرتفع والطلبة من ذوي الذكاء المنخفض.

ملاحظات هامة: تجمع كل الدراسات على أهمية الفرضية في البحث العلمي، وتؤكد أن القانون العلمي ما هو إلا فرض أو مجموعة فروض أمكن التحقق من صحتها، ومع ذلك يمكن التأكيد على بعض الملاحظات:[1]

- تحتاج الفرضيات إلى تأكيد صحتها أو خطئها وإذا وصلنا إلى نتيجة تثبت بطلان الفرضية المقترحة فهذا لا يعني فقدان قيمتها العلمية بل عدم صحتها في حد ذاتها نتيجة علمية وهنا ما علينا سوى إيجاد فرض بديل فقط.

- على الرغم من أن الفروض ركن هام من أركان البحث العلمي إلا أن القليل من البحوث لا تحتاج إلى فروض لاسيما البحوث التي تتسم بالبساطة ولا تبحث إلا عن حقائق أو معارف. فإذا كان البحث يتعلق بحقائق تاريخ بلد معين أو حياة أحد الزعماء أو تطور أسعار البترول أو مستويات التنمية... فإنه لا يحتاج إلى فروض.

أما إذا كان البحث يهدف إلى تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل وتحليل الظاهرة المدروسة فلابد من وجود فرضيات، لأن الدراسة ذات المستوى المتعمق تحتاج إلى فرضية.

- على الباحث أن يخضع الفرض إلى التجربة وليس التجربة للفرض وبالتالي يختار الحقائق القوية والموضوعية ويسقط الحقائق الضعيفة وغير الموضوعية،

- لبناء الفرضية لابد من وجود المعرفة الواسعة والخبرةٍ والاطلاع لدى الباحث كما لابد من تمتعه بقدرة واسعة على التخيل، وأن تكون عقليته متحررة قادرة على تصور الأمور وبناء علاقات غير موجودة أو على التفكير في قضايا غير مطروحة واستخدامها في تفسير قضايا أخرى.

رابعا- المفاهيم في البحث العلمي

يعد الاهتمام بالمفاهيم، في المجالات المتباينة للمعرفة خطوة منهجية ضرورية من منطلق أن تحصيل المفاهيم وضبطها والتحكم فيها أمر لازم لفهم أساسيات المعرفة الإنسانية من جهة،

[1] زريق نفيسة، المرجع السابق، ص 21.

وزيادة القدرة على التحكم في الموضوع العلمي المعالج من جهة أخرى، فالمفهوم يختزل الفكر والعصر والزمن، ويعطي للتواصل الإنساني دلالة واضحة ومحددة ومنظمة.

1-تعريف المفهوم: يذهب أغلب المهتمين بالدراسات الإنسانية والاجتماعية إلى أن أهمية قيام الباحث بالتحديد الدقيق لمفاهيم بحثهٍ، تنبع أساسا من كون أنّ المعيار الأول لتصميم أي بحث دقيق وجيد تتأتى من الاهتمام بجميع المتغيرات المؤثرة في المشكلة موضوع البحث، ومن المعيار الثاني المتمثل ففي التزام الدقة في التعبير، وهذا في كثير من الحالات وفي ضوء طبيعة اللغة المستخدمة ليس بالمطلب السهل.[1]

فالمفهوم بهذا يعتبر مجموعة من الرموز التي يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن المعاني والأفكار بهدف إيصالها للآخرين، مع العلم أن مضمون مفهوم ما قد يختلف معناه من مجتمع إلى آخر ومن بيئة لأخرى، لأنها تنشأ من الخبرات الاجتماعية والتجارب الحياتية التي يمر بها الأفراد في المجتمع.

فأكثر المفاهيم العلمية تشتملُ كل منها على أكثر من تعريف واحد، ذلك بسبب تناول موضوع البحث من طرف أكثر من باحث واحد، حيثُ يقوم كل منهم بصياغة تعريف جديد للمفهوم، والذي في الغالب لا يتناقضُ مع التعريف الأول، لكنهُ يكملهُ بأن يشير إلى جانب جديد من المعنى المتضمن والذي لم يشر إليه التعريف الآخر، ذلك أنّ المفاهيم في الواقع ما هي إلا :" تصورات ذهنية لمجموعة متنوعة من الظواهر التي نريدُ ملاحظتها.[2]

وإذا كانت هناك اختلافات كثيرة بين الناس حول المفاهيم فإن على الباحث الاجتماعي أن يكون دقيقا في تحديده ذلك أن هذه المفاهيم التي يستخدمها الباحث تكون أكثر تخصصا، فالرجل العادي يرى في مفهوم البيروقراطية ذلك الروتين الإداري الممل، بينما الباحث الاجتماعي يرى فيها ذلك النظام المضبوط الذي يقوم على القواعد الرسمية في العمل.

وعليه يقصدُ بالمفهوم "مجموعة الرموز التي يستخدمها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني لغيره من الأفراد".[3] كما يعرفه موريس أنجرس على أنه: "تصور ذهني عام ومجرّد لظاهرة أو أكثر وللعلاقات الموجودة بينها".[4] وهو فكرة عامة تنطبق على مجموعة من الأشياء أو أسماء تطلق على الأشياء.

المفاهيم حسب معن خليل عمر، تعني "الصورة الإدراكية-الذهنية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث".[5]

---

[1] نادية سعيد عيشور، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، ط1، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017، ص 62

[2] المرجع نفسه، ص 62

[3] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 18.

[4] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص158.

[5] معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996، ص 56

ويذهب صلاح إسماعيل إلى أن "المفهوم لا يعني فقط مجموعة الصفات والخصائص التي تحدد الموضوعات، التي ينطبق عليها اللفظ تحديدا يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى، كما يبدو من الناحية المنطقية، وإ نما يتعدى ذلك ليشمل المعاني والمشاعر التي يستدعيها اللفظ في أذهان الناس".[1]

وإنّ العمل العلمي للطالب الباحث لا يرقى إلا بقدرتهٍ على التحكم في جميع الخطوات المنهجية، ومن بين أهم تلك الخطوات هو تحديد المفاهيم والمصطلحات، فقضية المفهوم تمثلُ هاجسا ثابتا من الهواجس التي تدفع بالفكر للبحث والابتكار والمغامرة في القضايا والظواهر.[2]

وإذا كان المفهوم تعبيرا موجزا يدل على ظاهرة ما، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وبين المفهوم والتعريف أصل مشترك سواء كان هذا الأصل المشترك هو المتغيّر الواقعي، أو التصور النظري الذي قد يشكل إطارا مرجعيا لكليهما.[3]

2-أنواع المفاهيم: تنقسمُ إلى نوعين أساسيين يتمُ اعتمادُهما في البحوث العلمية، الأول ينبثقُ من التراكمات المعرفية النظرية للباحثين والمفكرين في تخصص معين والثاني يضعهُ الباحث وفق الواقع الفعلي لبحثه العلمي، وفي هذا المقام سنحاول شرحهما بصورة مقتضبة فيما يلي:

المفهوم النظري: هي تلك المفاهيم التي تكون أكثر تجريدا، بحيث توصف بأنها منطقية ومعقولة، وكذلك لأنها تكون قد خضعت للاختبار الميداني من طرف العديد من المنظرين، بعد أن تكون قد تمّت صياغتها صياغة علمية من طرف باحث أولا، ثم صارت مقبولة من الجميع لكونها لا تعبر عن مجتمع بعينه أو فترة زمنية محددة، كما أن هذه المفاهيم النظرية ليست مؤقتة ولا طارئة فمثلا مفهوم التغير الاجتماعي، الصراع، التطور، العولمة... هي مفاهيم موجودة في كل المجتمعات الإنسانية ولو بدرجات متفاوتة ومن مجتمع لآخر من حيث الدرجة وليس من حيث النوع. وتوجد معاني مضامين المفاهيم النظرية في المعاجم والقواميس والموسوعات والمعاجم المتخصصة.[4]

التعريف الإجرائي: يقصد به التعريف الذي يحدد المفهوم من خلال سلسلة من الإجراءات أو التعليمات أو العمليات التي تشرح وجود المفهوم وخواصه التي يمكن الكشف عنها من خلال القياس، وبصفة خاصة عندما يتعامل الباحث مع هذا المفهوم خلال البحوث التجريبية أو التطبيقية، أو خلال ملاحظته لحركة هذا المفهوم وعلاقاته واتجاهاته.

---

[1] صلاح إسماعيل، "دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية"، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثانية، العدد 8 (أفريل1997)، ص 11

[2] ميلود بكاي، "التحليل المفهومي في البحوث والدراسات العلمية" مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد1 (جوان 2015)، ص 7.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 35.

[4] رشيدة سبتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الجزائر، دار القصبة، 2006، ص 158.

والتعريفات الإجرائية هي همزة وصل بين أو حلقة الاتصال بين النظرية والتطبيق وتسهم في الإجابة على التساؤلات الخاصة بماهية الإجراءات والمقاييس وطرق القياس وإجراء المقارنات وتنقسم إلى نوعين هما.

– **التعريف الإجرائي القابل للقياس:** وهو الذي يصف كيفية تحويل المفهوم إلى قيم كميّة يمكن قياسها. مثل قراءة الصحف فإنه يمكن تعريفها من خلال عدد الأفراد الذين يقرؤون الصحف بصفة منتظمة في المجتمع، أو سلوك الاستماع إلى الراديو أو مشاهدة التلفزيون فيمكن تعريفها من خلال الإقبال على أو العزوف عن الاستماع والمشاهدة، وهذه كلها تعريفات يمكن قياسها بعد تحويلها إلى قيم كميّة.

– **التعريف الإجرائي التجريبي:** وهو الذي لا يكتفي بكيفية القياس ولكنه يحدد أيضا طريقة التعامل خلال التجريب، وعندما نهتم بغرس المعاني، أو تشكيل المعتقدات أو تغيير الاتجاهات، فإن هذه المفاهيم تشير إلى كيفية الكشف عن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في هذه المجالات من خلال التعامل بالتصميمات التجريبية المختلفة مثل الجماعة الضابطة والتجريبية، أو التجريب قبل وبعد التعرض.[1]

ويمكنُ الاستعانة بالتعريفات الإجرائية لتوضيح معنى المفهوم كلما أمكن ذلك لأنّ التعريف الإجرائي هو الذي يحددُ المفهوم باستخدام ما يتبعُ في ملاحظتهِّ أو قياسه أو تسجيلهِّ كما يستهدف تحقيق المزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإلمام بموضوع البحث والدراسة.

وعلى هذا يمكن أن نستخلص أهم الفروق بين المفاهيم النظرية والإجرائية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:[2]

– تعكس المفاهيم النظرية السلوك الإنساني بشكل عام، في حين تعكس المفاهيم الإجرائية، السلوك الإنساني بشكل خاص.

– لا تعكس المفاهيم النظرية مجتمعا واحدا بل جميع المجتمعات، بينما تعكس المفاهيم الإجرائية مجتمعا واحدا وليس كل المجتمعات.

– لا تخضع المفاهيم النظرية لفترة زمنية محدودة، في حين تخضع الأخرى لفترة زمنية محددة.

– المفاهيم النظرية عامة والمفاهيم الإجرائية واقعية تجريبية.

– يصعب على الباحث السيطرة على المفاهيم النظرية، أما المفاهيم الإجرائية فبإمكان الباحث السيطرة عليها والتحكم فيها.

---

[1] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص 21، 22.
[2] أحمد شاطر باش، المرجع السابق، ص 27.

3-شروط صياغة المفاهيم: يمكنُ تحديد شروط صياغة المفاهيم فيما يلي:[1]

- ينبغي أن يكون المفهوم واضحا ومعبرا ومستوعبا وطاردا للعناصر الدخيلة.
- يجب أن يكون المفهوم موجزا وله قدرة كبيرة على وصف العناصر الداخلة تحته، وعلى الباحث الذي يهتم بإعادة صياغة مفهوم معين أن يولي أهمية كبيرة إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي والنموذج المعرفي.
- أن يكون التعريف كافيا للغرض الذي صيغ من أجله.
- أن لا يصاغ صيغة مجازية أو رمزية.
- أن يبرز الخصائص الجوهرية في الشيء المعرّف.
- أن لا يصاغ صياغة سلبية.

وعليه فإنّ صياغة المفاهيم العلمية تتطلبُ خطوات منهجية دقيقة وخصائص معينة من أجل ضبطها علميا باعتبارها من أهم الركائز التي تمكنُ الباحث من فهم موضوعه والتحكم فيه وبالتالي الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

4- **وظائف المفاهيم:** للمفاهيم العلمية وظائف مهمة تحدد فيما يلي:[2]

- توجيه الباحث من خلال تحديد المفاهيم وتعيينها نقطة الانطلاق حيث يسهل إدراك العلاقات بين الظواهر.
- تحديد العمليات والإجراءات الضرورية لملاحظة تلك الفئات والمتغيرات، التي يمكن أن تمدنا بمعلومات أكثر عن موضوع الدراسة.
- المساعدة على توضيح كيفية إجراء الملاحظات، وذلك لما ينطوي عليه المفهوم من خصائص تساعد الباحث على تحقيق أهدافه.

خامسا- تحديد مناهج وأدوات البحث

تعد عملية اختيار وتحديد مناهج وأدوات البحث خطوة هامة يتوقف على أساسها التوصل إلى حل مشكلته، ولتعزيز احتمالات انتقاء المناهج والأدوات الملائمة يتعين على الباحث الإلمام بمختلف المناهج المستخدمة في حقله المعرفي، وأن يحوز المهارة والقدرة على التحكم في استخدامها عمليا.

وتخضع عملية انتقاء مناهج البحث وأدواته لطبيعة المشكلة المثارة، وفي حقل العلوم السياسية تحديدا تستدعي عملية معالجة المشاكل البحثية بيانات ومعطيات متنوعة، كما أن معالجتها لا تتم بنفس الطريقة، ويتضمن هذا التنوع والاختلاف طرقا مختلفة في جمع المعلومات

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 40.
[2] أحمد شاطر باش، المرجع السابق، ص 25.

وفي تحليلها أي إلى مناهج وأدوات بحث تختلف باختلاف مشكلاته وطبيعة البيانات والمعلومات الملائمة لمعالجها.

وبالنظر إلى حجم التعقيد والتشابك الذي يميز مكونات الظاهرة السياسية، غالبا ما تستلزم البحوث السياسية استخدام عدد من المناهج والأدوات البحثية لفهم وتفسير الظاهرة الواحدة. فدراسة تأثير الأزمة الاقتصادية لعام 1929 في ازدهار أشكال الحكم الديكتاتوري في أوربا خلال الثلاثينيات تستلزم من وجهة نظر عميقة تبني ثلاثة مناهج على الأقل، الوصفي والتاريخي والإحصائي، مع إمكانية توظيف تقنية تحليل المضمون.[1]

سادسا- جمع البيانات والمعلومات مع عرضها وتحليلها

لإعداد البحث العلمي، يجري التمييز بين نوعين من المعلومات ثانوية وأولية، يقصد بالنوع الأول (البيانات الثانوية) فئة البيانات أو المعطيات التي سبق نشرها أو إعدادها دون أن تكون منسجمة مع أهداف البحث العلمي الذي يجري إعداده، أي أنها تشكل جزءا من أهداف أبحاث سابقة، ويتميز هذا النوع من المعلومات والبيانات بسهولة جمعه، ومن ثم ينشغل الباحث بتحليله ومناقشته.

أما النوع الثاني (البيانات الأولية) فيقصد به مجمل البيانات والمعلومات التي حصل عليها الباحث خلال مراحل إعداد بحثه، وفي البحوث السياسية بشكل عام، يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال المسوح الشاملة والعينات، وعبر استخدام تقنيات الملاحظة والمقابلة والاستبيان.[2]

كما تسير عملية جمع المعلومات والبيانات في البحث في اتجاهين هما:[3]

-جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والوثائقي في البحث وهذا يعتمد على مراجعة كافية للمصادر المطلوبة، كالكتب ومقالات الدوريات والتقارير والوثائق الأخرى... أما بالنسبة للبحوث التي تعتمد المنهج التاريخي أو الوثائقي، فإنها تحتاج إلى مراجعة للمصادر المختلفة وجمع معلوماتها في جوانب البحث.

- جمع المعلومات المتعلقة بالبحوث الميدانية (التجريبية والوضعية)، يكون جمع المعلومات في هذه البحوث الجانب إما معتمدا على الاستبانة أو المقابلة أو الملاحظة أو الاختبارات.

---

[1] توفيق حكيمي، محاضرة في خطوات البحث العلمي، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022/2021، ص 6.

https://elearning-facdr.univ-annaba.dz/pluginfile.php/12457/mod_resource/content/1/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.pdf

[2] الموقع نفسه، ص 07.

[3] موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي الكتاب الأول: أساسيات البحث العلمي، ط1، عمان، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006، ص 64، 65.

يشترط قبل البدء في تحليل البيانات تأكد الباحث من كفاية الأدلة التي قام بجمعها أو اكتشافها لتدعيم وتأييد النتائج المتوصل إليها، ومن درجة ملائمة هذه الأدلة لطبيعة البحث وغايته، وفي البحوث الميدانية بشكل خاص، على الباحث التحقق من دقة وصدق الأدلة التي توفرها البيانات الأولية التي تم تحصيلها فإلى جانب التحقق من كفاية هذه الأدلة، يتعين التحقق أيضا من صدقها وسلامتها.

انطلاقا من ذلك، يباشر الباحث في مسعى اختبار فرضيات البحث، وينصب اهتمامه في المقام الأول على التأكد من ملائمة الفرضيات على ضوء المعلومات والبيانات التي تم تجميعها وفي حالة العكس. يلجأ الباحث إلى إهمال هذه الفرضيات ووضع أخرى لحل المشكلة بطريقة صحيحة، وتخضع وظيفة تصنيف وتحليل هذه الأدلة أو البيانات لمناهج البحث العلمي كما سبقت الإشارة، ولهذا السبب تناط عملية اختيار المناهج بطبيعة البيانات أو المعلومات الضرورية لحل المشكلة، فالمنهج الإحصائي يطبق في تحليل البيانات الكمية وليس النوعية، والعكس بالنسبة للمنهج التاريخي.[1]

ويأخذ تحليل المعلومات والبيانات إحدى الطريقتين، تحليل نقدي يتمثل في إن برود الباحث رأيا مستنبطا من المصادر المجمعة لديه مدعوما بالأدلة والشواهد، أو تحليلا إحصائيا رقميا عن طريق النسب المؤوية والمجموعات التكرارية ومقاييس النزعة المركزية والتشتت وغيرها، وتستخدم هذه الطريقة مع المعلومات المجمعة من الأشخاص المعنيين بالاستبيان ونسبة ردودهم وتوجهاتها...[2]

سابعا– تفسير النتائج وتعميمها

تمثل آخر خطوة في البحث العلمي، يستعرض فها الباحث استنتاجاته من تحليل المعلومات التي جمعها على ضوء أهداف البحث، ويتضمن ذلك التصريح بنتائج إخضاع فرضيات البحث للفحص الدقيق والنهائي بناء على نتائج تحليل معطيات الدراسة، ومن ثم تقديم جواب نهائي عن إشكالية الدراسة مدعوما بأدلة مقنعة تم إثبات صلتها بموضوع البحث، حيث يمثل تفسير المعلومات أو البيانات جوهر البحث العلمي.

كما سبقت الإشارة، لا يهتم البحث العلمي بدراسة الحالات المعزولة أو المحدودة جدا، بل يعتبر اختيار الموضوعات أو الأحداث ذات العناصر المشتركة عاملا مهما في اختيار موضوع البحث، لان ذلك يسمح للباحث في نهاية المطاف بصياغة النتائج المتوصل إليها في شكل نظريات أو قوانين يمكن تعميمها، بما يساهم في فهم وتفسير الظواهر والأحداث المشابهة لموضوع

[1] توفيق حكيمي، محاضرة في خطوات البحث العلمي، الموقع السابق، ص07
[2] موفق الحمداني وآخرون، المرجع السابق، ص 66.

البحث وتعزيز المعارف العلمية بشأنها، مع ضرورة لفت الانتباه إلى محدودية نطاق التعميم في حقل علم السياسة لتمايز وتفرد الظواهر السياسية.[1]

المحور السادس: كتابة وتوثيق البحث العلمي

إن عملية إعداد البحوث تتطلب الاستعانة بالمصادر والمراجع المختلفة، كما تتطلب في الوقت نفسه توثيق الأفكار التي استعان بها الباحث، لذا يجب عليه إعطاء تفاصيل كاملة عن المصدر الذي تم الرجوع إليه من حيث اسم المؤلف وعنوان المؤلف واسم الناشر والبلد والطبعة وسنة النشر...، وعلى الباحث أن يطبقها حرفيا قصد تسهيل مهمة غيره من القراء في الرجوع إليها والاستفادة منها وفي هذا السياق تقول ثريا ملحس "وقد اهتم العلماء الغربيون بتدوين المصادر اهتماما كبيرا، وعلقوا على أهمية عظمى على ذلك، واعتبروا عملية التدوين بمثابة البوصلة للملاح، أو الخطوط والألوان للفنان، أو المفاتيح للأبواب المغلقة، كما ألفوا في ذلك الكتب الكثيرة في شرح الطرق الفضلى في ترتيب المصادر وتدوينها".

وإن لعملية التوثيق ارتباطا وثيقا بعملية الاقتباس وإرجاع المعلومات والأفكار إلى أصحابها صيانة لحقوقهم العلمية واعترافا بفضل جهودهم وتوخيا للأمانة العلمية وعرف التوثيق بأنه حفظ وتثمين مجهود الغير والمحافظة عليه والمقصود به إشارة الباحث إلى مصدر المعلومات، وإذا أرجع ما يأخذ من بحوث سابقة إلى مصدرها فهو يساعد في تحقيق مصداقية بحثه وتعزيز أخلاقيات البحث العلمي.

أولا: توثيق البحث العلمي

1- <u>الاقتباس:</u> لغة: إن كلمة الاقتباس مشتقة من الفعل الثلاثي "قبس" الذي يعني الاستفادة من العلم وغيره، واقتبست منه علما: أي استفدته[2] وفي الحديث "من اقتبس علما من النجوم، اقتبس شعبة من السحر". والقبس: الجذوة، وهي النار التي تأخذها في طرف عود واقتباسها الأخذ منها، ومنه قوله تعالى ﴿ بشهاب قبس ﴾.[3]

أما اصطلاحا فإن البحث العلمي يشير إلى الاستفادة من علم الآخرين، أما الباحثون في علم المناهج فإنهم يعرفون الاقتباس بأنه: تلك الأفكار والحقائق التي يأخذها الباحث من أقوال الآخرين أو من مؤلفاتهم ليقدمها كسلاح علمي في البحث، من أجل التدليل على سلامة ما نطرحه من قضايا مختلفة.[4]

---

[1] توفيق حكيمي، محاضرة في خطوات البحث العلمي، الموقع السابق، ص 8.

[2] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1987، ص89.

[3] سورة النمل، الآية 27.

[4] أحمد بن مرسلي، منهج البحث في علوم الإعلام والاتصال، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 128.

يعد الاقتباس من العناصر الجوهرية في كتابة البحوث كون البحوث العلمية تعتمد في معظم الحالات على المعرفة العلمية المتراكمة، ولابد للباحث أن يستفيد بآراء الآخرين وأفكارهم وتستدعي عملية الاقتباس التقيد بالقواعد الأساسية الآتية:[1]

– الدقة وعدم تشويه المعنى بمعنى أن يحاول الباحث عند الاقتباس أن يعطي المعنى الذي قصده الكاتب الأصلي وأن لا يحرف أو يشوه الفكرة أو المعنى المقتبس فأحيانا عدم التقيد بالنقل الدقيق يؤدي إلى تغيير المعنى.

–الموضوعية في الاقتباس وذلك بأن لا يقتصر الاقتباس على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث ويهمل في الوقت نفسه كتابات الآخرين الذين يملكون وجهات نظر مختلفة ومغايرة لرأيه.

– الاعتدال في الاقتباس، أي ألا يكون البحث أو الدراسة مجرد اقتباسات واستشهادات بآراء الآخرين، وبالتالي يؤدي هذا إلى عدم بروز أسلوب الباحث وشخصيته في البحث.

وعليه فالاقتباس من العناصر الجوهرية في كتابة البحوث كون البحوث العلمية تعتمد في معظم الحالات على المعرفة العلمية المتراكمة وبذلك على الباحث الاستعانة بآراء الآخرين وأفكارهم لغاية المناقشة أو التعزيز أو الدحض بشرط أن يكون اقتباسه محدودا وأن يختار المادة المقتبسة المهمة التي تخدم أغراضه وأن لا يلجأ إلى الحشو إضافة إلى توخي الدقة والأمانة العلمية وصلة المادة المقتبسة بموضوع الدراسة وعدم تشويه المعنى المقصود والموضوعية والاعتدال في الاقتباس (أي عدم إهمال آراء الآخرين والاكتفاء بما يتماشى وآرائه أو إهمال رأيه والاعتماد على آراء الآخرين فقط).

– **أنواع الاقتباس:** تتعدد طرق الاقتباس وأصول توثيقه وفقا لقواعد متعارف عليها في أصول البحث العلمي والاقتباس قد يكون اقتباسا حرفيا مباشرا أو اقتباسا غير مباشر ناقلا للمعنى فقط ونحاول أن نفصلهما فيما يلي:

أ . **<u>الاقتباس الحرفي(المباشر):</u>** يعني استعانة الباحث بفكرة للآخرين يكتبها في كتابه أو تقريره بشكل حرفي كما وردت من المصدر الأصلي دون أي تبديل أو تغيير في كلماتها، ويلجأ الباحث في الغالب إلى الاقتباس الحرفي في حالة شعوره بأهمية المادة المقتبسة وتعزيزها لفكرة أو رأي يطرحه أو لمحاولة التعليق ونقد المادة المقتبسة.[2]

شروط الاقتباس الحرفي (المباشر): عند اقتطاف جملة أو فقرة أو أكثر من مرجع معين، فعلى الباحث أن يكتب النص المقتبس بين شولتين "....." وبالشكل التالي:

* إذا لم تزد الأسطر المقتبسة عن أربعة نكتبها ضمن المتن وبنفس الخط والحجم مثال:

" _____ " (1)

[1] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص163، 164

[2] المرجع نفسه، ص 165.

* وإذا زادت المادة المقتبسة عن أربعة أسطر نفصلها عن متن البحث ونبدأها بسطر جديد وتظهر في وسط الصفحة وتكتب بخط أصغر عن خط المتن كما يتم تخفيض المسافة بين أسطر المادة المقتبسة بحيث تظهر قريبة من بعضها البعض والمثال التالي يوضح ذلك:

ـــــــــــــــــــــ هذه أسطر المتن عادية" ـــــــــــــــــــ

ـــــــــــــــــــ

ـــــــــــــــــــ

ـــــــــــــــــــ

ـــــــــــــــــــ

ـــــــ " (2) هذه الفقرة المقتبسة

* **<u>الاقتباس المتقطع:</u>** في حالة وجود مادة مقتبسة طويلة وعدم حاجة الباحث إلى إظهارها كاملة يتم حذف بعض الأجزاء منها ويشار في هذه الحالة إلى المحذوفة إذا كانت لا تزيد عن سطرين في كل مرة بثلاث نقاط... كالتالي: "ـــــــــــ...ـــــــــــ...ـــــــــــ...ـــــــــــ " (3)

* **<u>التغيير لجزء من المادة المقتبسة:</u>** عند تغيير بعض الكلمات الخاطئة (أي تصحيح) أو لإزالة الغموض في المعنى يجب الالتزام بوضع إشارة للدلالة أن ما بين **المعقوفتين** ليس جزءا من المادة المقتبسة وإنما إضافة من الباحث، كما يمكن توضيح الأخطاء في الهامش وفي حالات أخرى يتم وضع خط تحت الأفكار المرغوب التأكيد عليها أو يتم طباعتها بخط غامق.

ب . <u>الاقتباس غير الحرفي (غير المباشر):</u> يتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي أي أن الباحث يصوغ الفكرة المقتبسة بلغته وكلماته وأسلوبه، وقد يلجأ في ذلك إلى أسلوبين:[1]

. تلخيص المادة المقتبسة خاصة إذا كانت كبيرة ويرغب الباحث بتقليص حجمها؛

. إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية بلغة الباحث وبكلمات مختلفة عن النص المقتبس منه مع ضرورة عدم تشويه المعنى.

ويشيع استخدام هذا النوع من الاقتباس (غير الحرفي) في معظم الكتابات والبحوث ولا يتم وضع المادة المقتبسة في هذه الحالة بين شولتين كما أن وضع الصفحة أو الصفحات التي أخذ منها الاقتباس ضروري.

<u>2 . توثيق الهوامش:</u>

أ . <u>تعريفها</u>: يعتبر التوثيق أحد أنواع العلوم الذي يهدف إلى حفظ المعلومات، ونقلها لاستخدامها في مراجع أخرى، ويعتبر "بول أوتليت وهنري لافونتين" هما من قاما بتأسيس هذا العلم

[1] المرجع نفسه، ص167.

لحاجة المجتمع إليه، ويوجد العديد من أنواع التوثيق كالكتابية التي تستمد من الكتب، والمؤلفات، والمخطوطات، والصحف، والمجلات، بالإضافة إلى التوثيق الإذاعي، والمصور، وغالبا ما يتم استخدامها في الأبحاث، والتقارير الجديدة تجاه أحداث جديدة تهم المجتمع، تسجيل المعلومات حسب طرق علمية متفق عليها.

فالتوثيق لغة وثق فلانا، قال فيه: إنه ثقة، ووثق الأمر؛ أحكمه، ووثق العقد ونحوه أي سجله بالطريق الرسمي فكان موضع ثقة.

- مصدر وثَّقَ ترتيب واختصار وتدوين مادّة مطبوعة كمرجع مجلّة التوثيق والمعلومات
- فَنّ التوثيق: تسجيل المعلومات حسب طُرُق عِلْميّة متّفق عليها.

ويعني التوثيق إثبات مصادر المعلومات وإرجاعها لأصحابها توخيا للأمانة واعترافا بجهد الغير وحقوقهم العلمية.[1]

إن عملية إعداد البحوث تتطلب الاستعانة بالمصادر والمراجع المختلفة، كما تتطلب في الوقت نفسه توثيق الأفكار التي استعان بها الباحث، لذا يجب عليه إعطاء تفاصيل كاملة عن المصدر الذي تم الرجوع إليه من حيث اسم المؤلف وعنوان المؤلف واسم الناشر والبلد والطبعة وسنة النشر...، وعلى الباحث أن يطبقها حرفيا قصد تسهيل مهمة غيره من القراء في الرجوع إليها والاستفادة منها.

ومنه فالهوامش هي ما يرد ذكره أسفل الورقة مفصولا بينه وبين متن البحث بخط صغير يقيم حدود الفصل بينه وبين ما تتضمنه ورقة البحث.

ب . <u>مبررات استخدامها:</u> عادة ما تستعمل الهوامش للدلالة على:

. الإشارة إلى المصدر أو المرجع الذي اقتبس منه النص المذكور في المتن أعلاه يشار إليها برقم(1)؛

. ذكر أسماء مراجع إضافية تؤيد الفكرة المذكورة يشار إليها برقم (1)؛

. ذكر نص مساعد لتأييد النص المذكور في المتن يشار إليها برقم (1)؛

. شرح متمم لفكرة مجملة جاءت في صلب البحث يشار إليها برقم (1)؛

. الإحالات الداخلية أي إرجاع القارئ إلى موضع أو مواضع أخرى في البحث يشار إليها برقم (1)؛

. التعريف بنظرية أو مكان أو شخصية مشهورة أو مجهولة يشار إليها بعلامة (*)؛

. شرح بعض المصطلحات المستعملة يشار إليها بعلامة (*).

ج . <u>موضعها:</u> عادة ما تتواجد الهوامش في:

---

[1] العربي حجام،" أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية"، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، بالجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 2015، ص 49.

. أسفل الصفحة؛

. نهاية الفصل؛

. آخر البحث.

وكل طريقة من هذه الطرق صحيحة إلا أن الطريقة الأولى هي الأسهل من حيث القراءة ومتابعة المعلومات فيها حيث تساعد القارئ على التركيز وتتبع مضمون البحث؛

والمهم هو أنه أذا اعتمدت طريقة ما للتهميش فلا بد أن تتبع حتى نهاية البحث بمعنى أن لا نستخدم طريقتين أو ثلاثة طرق للتهميش في بحث واحد.

د . طريق التهميش أو التوثيق:

هنا لابد أن نفرق في بيان طريقة توثيق الهوامش بين أنواعها فقد تكون قرآنا كريما أو حديثا شريفا، قواميس ومعاجم أو موسوعات، كتبا، دوريات أو مجلات، وثائق رسمية أو حكومية، تقارير أو ملتقيات، وثائق غير منشورة، جرائد، مراجع إلكترونية أو مقابلات شخصية.

كما نشير إلى أن خطوات تهميش المراجع باللغة العربية هي نفسها باللغات الأجنبية؛ ويتم تدوين بيانات الوثائق في الهامش لأول مرة كما يلي:

أ . القرآن والحديث:

(1) . اسم السورة القرآنية، رقم الآية أو الآيات القرآنية.

مثال: (1) . سورة البقرة، الآيات 38 . 44.

ب . القواميس والموسوعات:

(1) . **اسم القاموس أو الموسوعة** (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، الإشراف أو الترجمة: الطبعة إن وجدت، بلد النشر: مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثال: (1) . **الموسوعة الفلسفية**، إشراف م. روزنتال وب. بودين ، تر: سمير كرم، ط7 ، بيروت: دار الطليعة للنشر، 1992، ص66.

ج . الكتب:

(1) . اسم ثم لقب مؤلف الكتاب، **عنوان الكتاب** (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، الترجمة إن وجدت نشير إليها: رقم الطبعة إن وجدت، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثال: (1) . عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع ، 2002، ص45.

د . الدوريات أو المجلات:

(1) . اسم ولقب كاتب المقال، "عنوان المقال"، **اسم المجلة** (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، رقم المجلد أو السنة أو السلسلة، رقم العدد، تاريخ صدور العدد بالشهر والسنة، رقم الصفحة.

مثال: (1) . بشير مصيطفى، " الفساد الاقتصادي: مدخل إلى المفهوم والتجليات" ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد الثالث، جويلية 2005، ص14.

هـ . الوثائق الرسمية أو الحكومية: تختلف الوثائق الحكومية بطبيعتها وعادة ما تكون نصا في جريدة رسمية أو وثيقة أخرى.

. بالنسبة للجرائد الرسمية:

(1) . الج. الج. د . ش، النص القانوني المعني بالاقتباس فقد يكون: قانونا، أمرا، مرسوما رئاسيا، مرسوما تنفيذيا، قرارا وزاريا أو قرارا وزاريا مشتركا نكتب رقمه وسنة صدوره ومضمونه كما جاء في الجريدة الرسمية، **الجريدة الرسمية**(تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، تاريخ صدورها، رقم الصفحة.

مثال: (1) . الج. الج. د.ش، المرسوم الرئاسي رقم96 . 438 المؤرخ في 26رجب 1417 هـ الموافق لـ 7 ديسمبر 1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، **الجريدة الرسمية**، العدد 76 الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 1996، ص34.

. بالنسبة للوثائق الحكومية الأخرى:

(1) . اسم الجهة المصدرة للوثيقة، عنوان الوثيقة (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، مكان النشر: الجهة الناشرة، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثال: (1) . الج.الج. د.ش، جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر: مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني16 . 21 أفريل 1964**، الجزائر: المطبعة الوطنية الجزائرية، **د.ت.ن** ، ص17.

و . التقارير والملتقيات:

(1) . اسم الجهة المصدرة للتقرير أو الملتقى، **عنوان التقرير أو الملتقى**(تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، بلد النشر: دار النشر، الدورة إن وجدت، العدد إن وجد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

مثال: (1) . البنك العالمي، **تقرير عن التنمية البشرية في العالم 2005**، مطبوعات البنك العالمي، 2006، ص114.

ز . الوثائق غير المنشورة:

(1) . اسم الباحث، **عنوان الرسالة أو الدراسة أو المحاضرة** (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، نوع الوثيقة مع

الإشارة إلى أنها غير منشورة ، الجامعة أو الجهة التي أنجزتها،سنة المناقشة أو الانجاز،رقم الصفحة.

مثال: (1) . محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص100.

ح . الجرائد:

(1) . **اسم الجريدة** (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، نوع الجريدة يومية، أسبوعية أو شهرية، البلد الذي تصدر فيه، رقم العدد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

مثال: (1) . **جريدة الخبر**، يومية جزائرية، العدد 5849، 17 ديسمبر 2009، ص5.

ط . المراجع الإلكترونية:

(1) . اسم ولقب مؤلف الوثيقة سواء كان شخصا أو هيئة إن وجد، **عنوان الوثيقة**، تاريخ إنشاء الوثيقة باليوم والشهر والسنة إن وجد ، (العنوان الالكتروني كاملا)، تاريخ الاطلاع على الوثيقة ،رقم الصفحة.

مثال: (1) . **كلمة رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 29 جوان 1999**،

http://www.Elmouradia.dz/arabe/communiquesarabe/com 290699.htm, 30/06/1999, p1.

ح . المقابلات:

(1) . مقابلة مع السيد(ة)، الدكتور(ة)..، صفته، مكان المقابلة، تاريخ المقابلة.

مثال: (1) . مقابلة مع السيد عبد العزيز بلخادم، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، مقر حزب جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة، 11 ديسمبر 2009.

ملاحظات هامة:

. إذا لم يكن هناك مكان نشر نكتب: **د.م.ن.**

. إذا لم يكن هناك دار نشر نكتب: **د.د.ن.**

. إذا لم يكن هناك تاريخ نشر: **د.ت.ن.**

. إذا اقتبسنا من صفحتين متتاليتين نكتب: ص ص15، 16.

. إذا اقتبسنا من عدة صفحات متتالية (أي من أكثر من صفحتين) نكتب: ص15.22.

. عند استعمال المرجع الواحد مرات أخرى فإننا ننبه إلى كيفية التهميش عند:

* استعمال نفس المرجع مرتين متتاليتين نكتب: (1) . **المرجع نفسه** (أو **نفس المرجع**)، ص.. . (1) – op.cit, p. . .

* استعمال نفس المرجع مرتين غير متتاليتين نكتب: (1) . الاسم واللقب، **المرجع السابق الذكر**(أو **مرجع سابق**)، ص.. . (1) – ibid, p. .

أمثلة: * **بطريقة متتالية:**

(1) . عمار بوحوش،.....

(2) . **المرجع نفسه**، ص...

* **بطريقة غير متتالية:**

(1) . عمار بوحوش،.....

(2) . عبد الناصر جندلي،.....

(3) . عمار بوحوش، **المرجع السابق الذكر**، ص..

. استعمال مرجع سبق استعماله لكاتب اعتمدنا له أكثر من مرجع واحد في كل استعمال نكتب:

(1) . عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، **المرجع السابق الذكر**، ص34.

(2) . عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية، **المرجع السابق الذكر**، ص17.

. كتاب له مؤلفين: **نكتب الاسمين معا.**

. كتاب له أكثر من ثلاثة مؤلفين: نكتب **الاسم** الذي يرد في **الأول** ثم عبارة **وآخرون**،..

. كتاب دون مؤلف: **نكتب عنوان الكتاب فقط مكان اسم الكاتب**،...

. كتاب أشرف على جمع مقالاته كاتب واحد: نكتب اسم ولقب هذا الكاتب، **مسؤول عن جمع المقالات أو تحرير** ،.....

. كتاب عبارة عن مجموعة من المقالات: نكتب اسم ولقب صاحب المقال المستخدم، "عنوان المقال"، **في عنوان الكتاب كاملا**،.....

3 . كتابة قائمة المراجع:

. نبدأ بترتيب المراجع ترتيبا أبجديا؛

. إذا كان لمؤلف عدة مراجع استخدمناها نقوم بترتيبها حسب تاريخ النشر ولا نعيد في كل مرة اللقب والاسم وإنما نكتفي بوضع (..) . ــ ،

. أما كيفية تدوين المعلومات فتبقى نفسها تلك المستخدمة عند التهميش الأول لكن مع كتابة اللقب أولا ثم الاسم وحذف رقم الصفحة في الأخير.

مثال: (1) . بوحوش عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع ،2002.

. ويتم ترتيب قائمة المراجع كالتالي وبجميع اللغات:

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ . القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.

ب . القواميس والمعاجم.

ج . الكتب.

د . الدوريات والمجلات.

هـ . الوثائق الرسمية أو الحكومية.

و . التقارير والملتقيات.

ز . الوثائق غير المنشورة.

ح . الجرائد.

ط . المراجع الالكترونية.

ي . المقابلات.

ثانيا: باللغات الأجنبية:

1 . باللغة الفرنسية:

A – Dictionnaires.

B – Livres.

C – Périodiques.

D – Documents Officiels et Publics.

E – Rapports et Séminaires.

F – Documents Non Publiés.

G – Journaux.

H – Sites Web (Internet).

I – Interviews.

2 . باللغة الانجليزية:

A – Dictionaries.

B – Books.

C – Periodicals.

D – Official and Public Documents.

E – Reports and Seminars.

F – Documents No Published.

G – Newspapers.

H – Web Sites (Internet).

I – Interviews.

ثانيا: كيفية كتابة البحث في شكله النهائي:

1 . الغلاف الخارجي:

بالنسبة لبحث صفي:

جـــــامعة المسيلـــــة

كـــلية الحقـــوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان البحث

بحث في مقياس منهجية العلوم السياسية، السنة الأولى علوم سياسية،

الفوج (س)

إعداد الطلبة: أستاذ(ة) المقياس:

1. الاسم ثم اللقب. . الاسم ثم اللقب.

2 الاسم ثم اللقب.

السنة الجامعية:...../.....

بالنسبة لمذكرة تخرج:

جـــــامعة المسيلـــــة

كـــلية الحقـــوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس، الماجستير، الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية.

من إعداد الطالب(ة): . الاسم ثم اللقب.

تحت إشراف الأستاذ(ة): . الاسم ثم اللقب.

لجنة المناقشة:

. الأستاذ .....رئيسا.

. الأستاذ.....مشرفا ومقررا.

. الأستاذ.....مناقشا.

السنة الجامعية:...../.....

2 . نعيد كتابة الغلاف الخارجي في الصفحة الموالية؛

3 . ثم كتابة الإهداء في صفحة وحدها؛

4 . كتابة الشكر والعرفان؛

5 . <u>المقدمة:</u> نكتب عبارة مقدمة (غير معرفة) في صفحة وحدها ثم نحررها في الصفحة الموالية ونرقمها بالحروف الأبجدية أ، ب، ج، د، هـ.....وتتكون المقدمة من العناصر التالية:

أ . أهمية الموضوع: حوالي نصف صفحة يتعرض فيها الطالب إلى أهمية الموضوع وإبداء الرغبة لدراسة المشكلة التي تستحوذ على اهتمامه والإلمام بجميع الجوانب الموضوع، وهنا يشير إلى أن عدم القيام بهذا البحث يعني استمرار بعض جوانب الضعف والغموض في مجال بحثه؛

ب . أسباب (مبررات) اختيار الموضوع: حوالي نصف صفحة وعادة ما تكون الأسباب:

. **موضوعية:** وتشمل توفر المراجع في المكتبات والرغبة في إفادة الأساتذة والطلبة والمؤسسات الحكومية وكل من له علاقة بموضوع البحث الذي سينجز؛

. **ذاتية:** وهي مرتبطة بشخصية الباحث كالرغبة في تعميق وتوسيع معارفه وأفكاره بشأن الموضوع المختار أو ابتكار أشياء جديدة أو استحواذ الباحث لخلفية فكرية عن الموضوع؛

ج . أدبيات الدراسة: حوالي صفحة ونصف يستعرض فيها الباحث مختلف الدراسات السابقة في موضوعه بحيث يثبت أن موضوعه ليس تكرارا لكل ما كتب في مجال دراسته وإنما يحتوي على عناصر جديدة وإثراء لهذا الحقل، وهنا يستحسن استعراض الكتب والمقالات مع الإشارة إلى

الجوانب التي أغفلتها ويبدي حرصه على تدارك النقص الموجود فيها وذلك بالإشارة إلى ما سيضيفه من حقائق أو وثائق جديدة أو توضيحات أساسية تخدم الموضوع وتعالجه من منظور جديد؛

د. الإشكالية: حوالي نصف صفحة يطرح فيها لباحث سؤالا محوريا يحتوي علاقة بين متغيرين على الأقل ثم يفصّله إلى أسئلة فرعية مع تحديد نطاق الإشكالية المكاني والزماني والموضوعي حيث يشير إلى أن دراسته ستقتصر على جوانب محددة في خطته فقط وأنه لن يتعرض إلى نقاط أخرى لا يراها تخدم موضوعه مع تبرير ذلك؛

هـ . الفرضيات: حوالي نصف صفحة وهنا يقترح الباحث إجابة احتمالية للإشكالية على شكل بين متغيرين أو أكثر تأخذ صيغة الإثبات أو النفي وليس التساؤل وهي إجابة مؤقتة تحتمل الصدق أو الكذب إلى غاية اختبارها؛

و. الإطار المنهجي: حوالي نصف صفحة يوضح فيها الباحث المناهج والأساليب أو الأدوات التي استخدمها في بحثه وكيف وأين ولماذا استخدمها دون غيرها؛

ز . هندسة الدراسة(الخطة): حوالي نصف صفحة يستعرض فيها الباحث كيفية معالجة بحثه ابتداء من المقدمة إلى نهاية الدراسة حيث يتناول كل عنصر بشكل مختصر من فصل أو مبحث ويشترط التوازن فيها؛

ح . تحديد المصطلحات: حوالي نصف صفحة حيث إذا كان البحث يشتمل مصطلحات أساسية أو غير مألوفة للباحثين يستحسن قيام الباحث بتعريفها وتوضيحها بحيث يكون من السهل على أي قارئ أن يكون على علم بما يقصده الباحث من استعماله لهذه المصطلحات؛

ط . صعوبات الدراسة: عادة ما تتلخص حول ندرة المراجع أو حداثة الموضوع وتعقيده.

6 . المتن: فيه يقسم البحث إلى عناصر حسب الخطة المعتمدة ويمكن تمثيلها كالتالي:

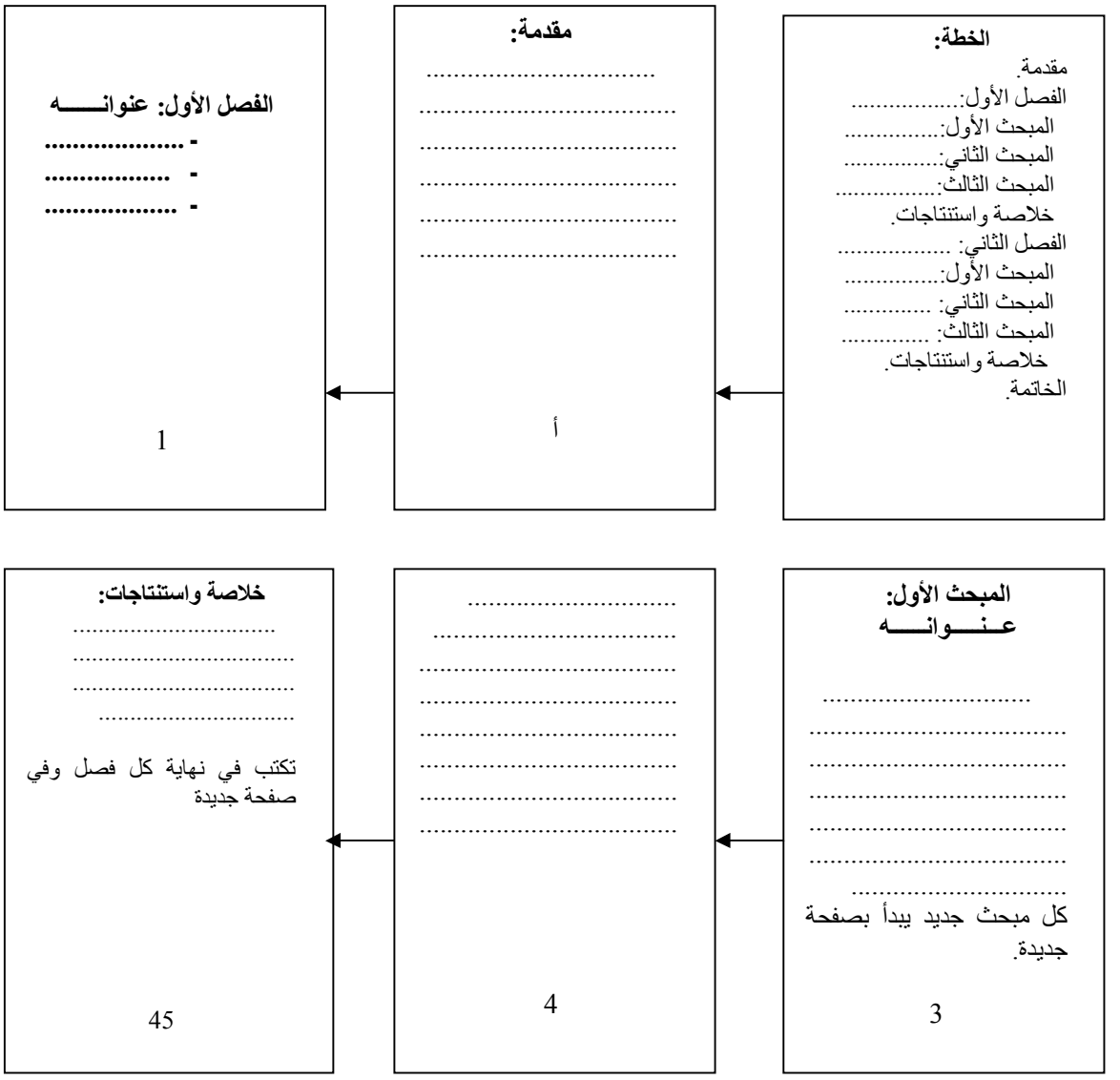

* نفس التنظيم بالنسبة للفصول الأخرى .

. الترقيم بالأرقام يبدأ من المتن ومن 1 إلى غاية آخر صفحة في البحث.

7 . الخاتمة: خاتمة البحث الصفي وهناك من يقول أنها مجرد خلاصة تكون عادة عبارة عن إجابة مختصرة جدا عن تساؤلات المقدمة كما يمكن للباحث أو الطالب أن يبرز وجهة نظره أو موقفه بشأن موضوع البحث؛

أما خاتمة بحوث الليسانس والماجستير والدكتوراه فتكون في شكل إجابة مختصرة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث واستنتاجات تثبت مدى صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة مع إبداء رأي الباحث بشأن مختلف الآراء المتنوعة الموجودة في بحثه.

8. الملاحق: نورد فيها عادة بعض القوانين أو الاتفاقيات النادرة الحصول وكذا الجداول والترسيمات والخرائط ذات الأهمية للبحث ويستحسن أن لا يكثر الباحث منها،كما أن هناك باحثين ينصحون بإيراد الجداول خاصة والمخططات ضمن محتوى البحث والتعليق عليها أو شرحها مباشرة في صفحة ورودها؛

وإذا تم تركها لكتابتها في الملاحق فهي تنظم كالتالي: فهرس الجداول ثم نورد قائمة الجداول، فهرس الترسيمات أو المخططات أو الأشكال البيانية ثم قائمة الترسيمات أو الأشكال البيانية ثم فهرس الخرائط فقائمة الخرائط و أخيرا جدول المختصرات.

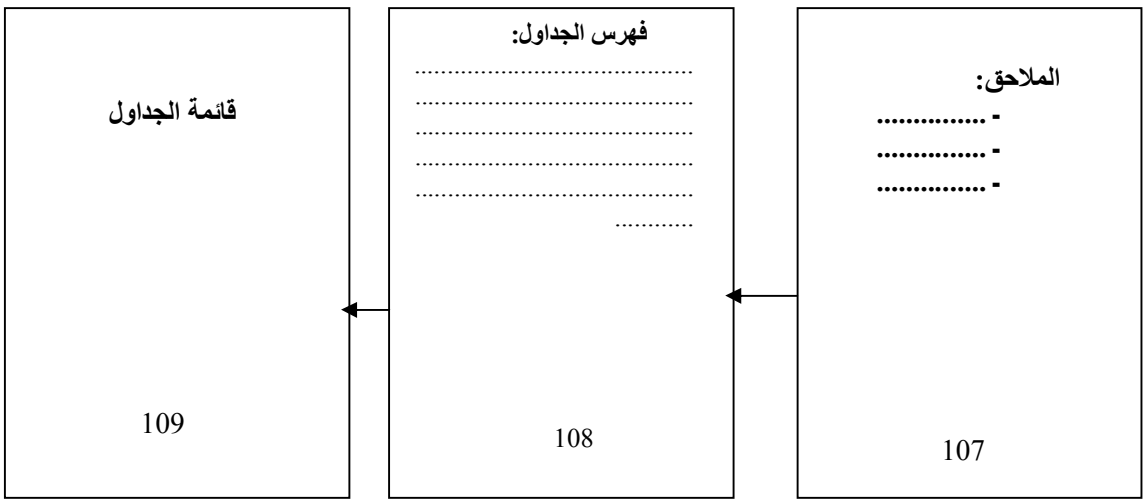

* نفس التنظيم بالنسبة للمخططات والأشكال البيانية

9 . قائمة المراجع العلمية: ترتب بالحروف الأبجدية .

10 . الفهرس:

فهرس المحتويات

الموضوع رقم الصفحة
مقدمـــــــة.....أ - هـ
الفصـــل الأول: عنوانه.....1 - 34
المبحث الأول: عنوانه.....2 - 11
المبحث الثاني: عنوانه .....12 - 23
المبحث الثالث: عنوانه .....24 - 33
خلاصة واستنتاجات 34
.....
.....
الخاتمة..... 102 - 106
الملاحق..... 107 - 121
قائمة المراجع .....122 - 123
الفهرس 124

المحور السابع: مناهج علم السياسة

اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المناهج، فمنهم من وضع ضوابط واسعة، وهناك من تشدد في الشروط الواجب توفرها في أسلوب البحث حتى يرقى إلى مستوى المنهج، ومن هؤلاء العلماء من نظر إلى أهداف البحث، وآخرون نظروا إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة، ونظرا لاختلاف وجهات النظر فقد اختلفت تصنيفات المناهج، حيث توجد تصنيفات تتضمن عددا كبيرا من المناهج بما فيها تلك التي يطلق عليها علماء آخرون صفة الاقتراب أو صفة الأسلوب، أو قد يكون السبب هو كون بعض تلك المناهج هي أجزاء متفرعة عن مناهج رئيسية.[1]

وتوجد مجموعة من التصنيفات لمناهج البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية، والتي تعددت من حيث الخلفية النظرية التي تعتمد عليها، وكذا طبيعة المواضيع التي توظف لمعالجتها، وقد أوردت الباحثة رجاء وحيد دويدري هذه التصنيفات كالآتي:[2]

أ. **تصنيف ويتني Whitney:** يصنف الباحث ويتني المناهج إلى سبعة أنواع وهي كالتالي: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، المنهج الفلسفي، المنهج التنبؤي، البحث الاجتماعي، البحث الإبداعي.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص54.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص13، 14.

ب. تصنيف ماركيز Marquis: حدد الباحث ماركيز تصنيف المناهج في ستة أنواع وهي كالآتي: المنهج الأنتروبولوجي، المنهج الفلسفي، منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي، المسح الاجتماعي، المنهج التجريبي.

ج. تصنيف جود وسكيتس Good and Scates: يختزل كل من الباحثين جود وسكيتس المناهج في الأنواع التالية: المنهج الوصفي. المنهج الوظيفي. المنهج التجريبي. منهج دراسة الحالة.

أما الباحث **أودم Odum** فقد صنف المناهج كالآتي:[1] المنهج الإحصائي. منهج دراسة الحالة. منهج المسح الاجتماعي. المنهج التجريبي. المنهج التاريخي، وإلى جانب تصنيف الباحث **أودم Odum** هناك تصنيفات أخرى للمناهج، كالتصنيف الذي يرى المناهج في:[2] المسح الاجتماعي. المنهج المقارن. المنهج التاريخي. دراسة الحالة. المنهج الإحصائي.

وقدم علماء آخرون تشكيلة أخرى للمناهج وهي: المنهج التحليلي. المنهج الكمي. المنهج الكيفي. المنهج الاستقرائي. المنهج الاستنباطي. المنهج المقارن.

أولا- المنهج الوصفي

يعتبر الأسلوب الوصفي نوع من أساليب البحث، يدرس الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة دراسة كيفية: يتم من خلالها توضيح خصائص الظاهرة، ودراسة كمية: توضح حجمها وتغيراتها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى.[3]

ويعتمد البحث الوصفي على الملاحظة كوسيلة لجمع البيانات، فهو يحاول فحص المواقف بهدف التنبؤ بما يمكن حدوثه مرة أخرى في نفس الظروف.[4]

يعتمد المنهج الوصفي في وصف الظاهرة السياسية على دراسة الحقائق كما هي عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها ثم التعبير عنها كيفيا وكميا، من أجل الوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى للتمكن من التوصل إلى استنتاجات تعمق وعينا بطبيعة الواقع وعوامل تطوره.[5]

1-تعريف المنهج الوصفي: يعرف المنهج الوصفي بأنه الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة، وفق خطوات بحث معينة يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشأن الظاهرة وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 54.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

[3] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 124.

[4] Nicholas Walliman, **Research Methods The basics**, London :The taylor and Francis e-library, 2011, p 08.

[5] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 119.

إلى أسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا.[1]

ويعرف أيضا بأنه: "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"،[2] ويعرف الوصف على أنه: "دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كميا وكيفيا، تمهيدا لفهم الظواهر وتشخيصها".[3]

يرى البعض من الباحثين أن المنهج الوصفي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها.[4]

وعلى هذا الأساس فإن وصف الظاهرة هو مرحلة تتضمنها كل المناهج وهو أسلوب منطو تحت كل المناهج، وبالتالي فالوصف هو مرحلة تجبر الباحث على اتخاذ منهج معين بغية الوصول إلى استنتاجات تفسر الظواهر.[5]

فالمنهج الوصفي هو الطريقة التي يتبعها الباحث لوصف الظاهرة المدروسة كميا وكيفيا بواسطة جمع المعلومات حولها ومن ثم تصنيفها وتفسيرها، بهدف الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها ومن ثم استخلاص النتائج حولها من أجل تعميمها.[6]

2-أهمية وأهداف المنهج الوصفي:

أ-الأهمية: يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة وهي: ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟ من أين نبدأ الدراسة؟ ما العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟ ما النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟ والإجابة عن هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير تلك الحقائق تفسيرا كافيا.[7]

ومنه يكتسي المنهج الوصفي أهمية كبيرة في دراسة وبحث ومعالجة الموضوعات الاجتماعية، ويشتق أهميته هذه من أن معظم الباحثين الأكاديميين يميلون لاستخدامه، وتظهر أهمية المنهج الوصفي في النقاط الآتية:[8]

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 200.
[2] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3، صنعاء، اليمن، دار الكتب، 2019، ص 46.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 118.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 86.
[5] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 118.
[6] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 46.
[7] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 47.
[8] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 87.

– يوفر قدرا هائلا من المعلومات، والتي تكون شاملة للموضوعات من جميع نواحيها، الأمر الذي يجعل الباحثين أكثر تحكما في بحوثهم.

– تمثل تلك المعلومات أهمية خاصة في تحقيق التراكمية المعرفية في الحقول المعرفية المختلفة، مما يؤدي إلى تطور العلم ذاته.

– إن صياغة المفاهيم والتصورات في ضوء المعلومات المتحصل عليها من خلال المنهج الوصفي هي في جوهرها بناء نظري على أسس واقعية.

– تعتبر البحوث الوصفية السبيل المناسب في بناء المقاييس والتصميمات العملية في دراسة وبحث الظواهر الاجتماعية المختلفة بالاعتماد على المؤشرات الإمبريقية وقياس المتغيرات كميا.

– إن الوصف والتشخيص يمثل نقطة الانطلاق في كل المناهج دون استثناء فهو بمثابة جذع مشترك في كل المناهج بهدف تحديد المتغيرات واستنتاج العلاقات السببية.[1]

– يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، مما يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث، وهو يشمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.[2] وفي علم السياسية فإن المنهج الوصفي يستخدم على صعيد الدراسات المقارنة، الرأي العام، دراسة حالة فرد أو مؤسسة أو دولة، كما يستخدم في مجال التنمية عند فحص تطور ظاهرة معينة من أجل وضع تنبؤات سياسية واقتصادية.[3]

ب–الأهداف: إن الهدف الأساسي للمنهج الوصفي هو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل، وذلك من خلال وصف الحاضر بتوفير بيانات كافية لتوضيحه وفهمه، ثم إجراء المقارنات وتحديد العلاقات بين العوامل وتطوير الاستنتاجات من خلال ما تشير إليه البيانات.[4]

ومنه يسعى الباحث من خلال استخدامه للمنهج الوصفي إلى تحقيق الأهداف التالية:[5]

– جمع معلومات حقيقية ومفصلة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

– توضيح الظواهر الأخرى التي تتأثر وتؤثر فيها الظاهرة محل الدراسة.

– مقارنة وتقييم الظاهرة المدروسة بغيرها من الظواهر الأخرى.

– تحديد طبيعة العلاقة بين الظاهرة المدروسة وغيرها من الظواهر المحيطة بها.

3–أنواع البحوث الوصفية: يمكن رصد أنواع الدراسات الوصفية في النقاط التالية:[6]

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 118.
[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 47.
[3] محمد جمال الدين العلوي، المرجع السابق، ص 12.
[4] ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه وإجراءاته، الأردن، بيت الأفكار الدولية، 2001، ص 47.
[5] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 200.
[6] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 47.

– بحوث عامة وصفية والتي تستهدف وصف خصائص بعض الجماعات والتجمعات بصفة عامة من أية ناحية من النواحي الاجتماعية أو ما يرتبط بها، وهناك من يسميها البحوث الاستكشافية مهمتها الكشف على حدود وجود الظاهرة.

– بحوث وصفية يكون عملها مركز على جماعات أو جمهور معين، بهدف استطلاع آراء ومعتقدات وإيديولوجيات يعتنقها الناس، حيث تتدخل بشكل مؤثر في حياتهم الاجتماعية ومعرفة الاتجاهات التي يميلون نحوها إزاء فكرة أو أخرى.

– بحوث وصفية تستهدف اختيار ظواهر معينة متفشية بين أعضاء البناء الاجتماعي أو تميل إلى الانقراض، ومن خلال الدراسة الوصفية المتعمقة تكون محاولة التعرف على الأوصاف الدقيقة لها من حيث أبعادها، طبيعتها، ماهيتها، وضعها الحالي والعلاقات بينها.

– بحوث وصفية تستفيد من هدفين رئيسيين للعلم وهما الوصف والتفسير، من أجل الوصول إلى تحقيق الغاية النهائية للعلم وهي التنبؤ بالأحداث والاتجاهات التي تم وصفها وتفسيرها، وتحديد مسارها بالتقريب في المستقبل.

– دراسات مكتبية وتتم من خلال استخدام التقارير والسجلات والبيانات المدونة لفهم الظواهر وتفسيرها واستنباط النتائج منها، وتطوير الفروض عبرها، ويتم هذا النوع من الدراسات في مكتبة أو مكتبات، وفيها يستخدم الباحث الكتابات الشخصية كالرسائل والمذكرات الخاصة وتواريخ الحياة، إضافة إلى التقارير الرسمية والإحصائيات والوثائق.

– الوصف على المدى الطويل (الدراسات الطويلة) وتتمثل في بحث وصفي يسمح بدراسة تطور الظاهرة عبر فترة زمنية قد تصل إلى عشرات السنين، ويقوم فيها الباحث بمقارنة الأرقام الخاصة بظاهرة معينة خلال فترات زمنية مختلفة، وقد تكون هذه الأرقام عبارة عن قياسات رسمية.

4– خطوات المنهج الوصفي: للمنهج الوصفي مجموعة من الخطوات التي يخطوها الباحث نحو تقصي أبعاد الظاهرة المدروسة وتتمثل هذه الخطوات في النقاط التالية:[1]

– **تحديد المشكلة وصياغتها:** إذ لا بد للباحث من تحديد المشكلة المراد دراستها، ومن ثم صياغة الإشكالية في شكل سؤال.

– **وضع الفروض المحتملة:** وفيها يقوم الباحث بصياغة فروض الدراسة والتي يمكن أن تجيب عن الإشكالية بصورة مؤقتة.

– **جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة:** وفيها يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة بطريقة منظمة، واختيار الأدوات المناسبة لجمعها كالمقابلة والاستبيان والملاحظة. كما يقوم الباحث باختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة وتحديد حجمها ونوعها.

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 50.

– **تحليل البيانات وتفسيرها:** أثناء مرحلة اختبار الفروض ومناقشتها لا بد من الرجوع إلى أدبيات الدراسة وإلى الدراسات السابقة والعمل على تفسير أسباب الاتفاق أو الاختلاف.

– **كتابة النتائج والتوصيات المناسبة:** وفيها يقوم الباحث بكتابة النتائج وتفسيرها، كما يقدم عددا من التوصيات التي يستفيد منها الباحثون، وكذا الجهات الأخرى المستفيدة من البحث.

فعملية البحث تتكون من سلسلة من الإجراءات أو الخطوات اللازمة لإجراء البحث بشكل فعال، ويجب مراعاة الترتيب التسلسلي للخطوات، ويوضح الشكل الموالي مخطط عملية البحث.[1]

5–مزايا وعيوب المنهج الوصفي:

أ– **مزايا المنهج الوصفي:** يتمتع المنهج الوصفي بالمزايا التالية:[2]

– يساعد الباحث في إعطاء معلومات حقيقية دقيقة تساهم في تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

– يقدم توضيحا للعلاقات بين الظواهر، كالعلاقة بين السبب والنتيجة، الأمر الذي يمكن من فهم الظواهر بشكل أفضل.

– يتناول المنهج الوصفي الظواهر كما هي على الواقع دون تدخل من قبل الباحث في التأثير على مسارها مما يعطي نتائج أكثر واقعية.

– إن المنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها، بل يشمل كذلك عملية تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وإعطاء تفسير عميق لها، وسبر أغوارها من أجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرفة الإنسانية.[3]

ب– **عيوب المنهج الوصفي:** هناك جملة من الانتقادات وجهت للمنهج الوصفي نذكر منها ما يلي:[4]

– أنه يقتصر على الوصف الشكلي للظاهرة ولا يحاول التعمق إلى ما وراء الشكل.

– التركيز على الجانب المادي للظاهرة، في حين أن الظاهرة الإنسانية لها جانب معنوي أيضا والذي لا يمكن قياسه كميا.

– لا بد من التعامل بحذر مع البيانات الكمية المجمعة تجنبا لإمكانية التحريف أو الحذف أو التحيز.

– النتائج الكمية أحيانا لا تعبر حقيقة عن واقع الظاهرة، على اعتبار أن الوقت الذي تجمع فيه المعلومات قد لا يكون مناسبا لعينة الدراسة مما يجعلها تقدم إدلاءات غير دقيقة.

---

[1] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 48.
[2] محمد جمال الدين العلوي، المرجع السابق، ص 12.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 48.
[4] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 49.

– هناك دراسات تكتفي بوصف الظاهرة المبحوثة كميا أو كيفيا دون دراسة الأسباب التي أدت إلى ما هو حادث فعلا.

– قد يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة.

– قد يتحيز الباحث في جمعه للمعلومات لمصادر معينة تزوده بما يرغب فيه من معلومات ولا سيما في مجالي العلوم الاجتماعية والسياسية طالما أن الباحث في هذه العلوم هو جزء لا يتجزأ من الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

– قدرة المنهج الوصفي على التنبؤ تبقى محدودة نظرا لصعوبة وتعقد الظاهرة الاجتماعية وسرعة تطورها وتغيرها.

ثانيا– منهج تحليل المحتوى (المضمون)

تحليل المضمون يحمل شقين، فقد يكون وفقا للتحليل الكمي أو الرقمي أو الإحصائي، كما يمكن أن يكون تحليلا كيفيا نوعيا، وهو ما يعرف بتحليل المضمون، هذا الأخير الذي أثير حوله الجدل من طرف باحثين وأساتذة جامعيين إن كان يعتبر منهجا أو تقنية؟ ومتى نقول منهجا؟ ومتى نقول تحليلا؟ وما الفرق بين المنهج والتحليل؟ وهل ينقسم هذا المنهج أو هذا التحليل إلى تقنيات؟ وكيف توظف هذه التقنيات؟ وكيف يمكن الاستفادة منها في البحث الاجتماعي؟ إذ سوف نحاول في هدا العنصر الإجابة عن كل هذه الأسئلة.

1– تعريف منهج تحليل المحتوى: تعددت وتباينت التعريفات بشأن منهج تحليل المحتوى، فقد عرفه كابلان بأنه:" المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسية"، وعرفه برنارد بيرلسون بأنه:" أسلوب بحثي يتضمن الوصف الموضوعي المنسق والكمي للمحتوى الظاهر للرسالة"، أما استون فعرفه بأنه:"أسلوب للوصول إلى استنتاجات وذلك بالتعرف الموضوعي والنسقي على صفات محددة للرسالات"، وعرفه بيزلي بأنه:"إحدى أطوار تجهيز المعلومات، إذ يتحول فيه محتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها، وذلك من خلال التطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي".[1]

وعرف هذا المنهج أيضا كل من "واليزر وواينر" بأنه:" أي إجراء منتظم يستخدم لفحص مضمون المعلومات المسجلة"، كما عرفه "كيرلنجدر" بأنه:" منهج لدراسة الاتصال، وتحليله بطريقة منتظمة وموضوعية وكمية بهدف قياس المتغيرات"،[2] ويمكن تعريفه على أنه:" هو رد محتوى الشيء، أو الفكرة، أو الخطاب المحلل، إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه".[3]

---

[1] إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 192.
[2] المرجع نفسه.
[3] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 160.

ويستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويفيد هذا النوع من الأبحاث في معرفة عوامل التغير الاجتماعي، وكذا رد فعل الناس لقرارات السلطة السياسية.[1]

هو الطريقة المنظمة في تحديد خصائص محتوى الوثيقة، أهداف الوثيقة، الطرق التي اتبعت في عرض مادة الوثيقة، دراسة الجمهور القارئ أو المستمع أو المشاهد ودراسة تأثير وثيقة الاتصال على الجمهور، كما يعرف كذلك بأنه الطريقة العلمية التي تسمح بدراسة من يتكلم (دراسة المرسل)؟ ليقول ماذا (الرسالة)؟ كيف (الطريقة)؟ لمن (دراسة المتلقي)؟ بأي نتيجة (الأثر)؟ وفي أي سياق (ظروف الإنتاج)؟ باختصار منهج تحليل المضمون يهتم بدراسة محتوى وسائل الاتصال الجماهيري.

2- خصائص تحليل المحتوى: يحدد سمير محمد حسين خصائص تحليل المضمون في:[2]

- أسلوب يعتمد تكرارات ورود الكلمات، أو الجمل أو المعاني المتضمنة في قوائم التحليل في المادة الإعلامية.
- التحليل يكون للجوانب الشكلية والموضوعية.
- ترتبط عملية التحليل بالمشكلة البحثية وفروضها وتساؤلات البحث.
- الاعتماد على الأسلوب الكمي بغرض التحليل الكيفي على أسس موضوعية.

في حين وضع بيرلسون ست (6) خصائص يتسم بها منهج تحليل المضمون، تمثلت في الآتي:[3]

- استخدامه يكون في العلوم الاجتماعية فقط.
- يستخدم أساسا في تحديد آثار الاتصال.
- لا ينطبق إلا على جوانب النحو والصرف في اللغة.
- يجب أن يكون موضوعيا.
- يجب أن يكون منظما.
- يجب أن يكون كميا

أما الدكتور صلاح الدين شروخ فقد بين مجموعة من الخصائص التي يتميز بها منهج تحليل المضمون، تمثلت في:[4]

- اتساع وتنوع مجالات ومواضيع تحليل المحتوى، بحيث يصعب تحديد عناصره وطرق تنفيذه؛

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 149، 150.
[2] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 194.
[3] المرجع السابق نفسه.
[4] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 160، 161.

– التحليل الكلي أو الجزئي للظاهرة أو المادة المحللة، فالبعض يحلله كله، كتحليل مقالة علمية، والبعض الآخر يحلل عينة من كل بغرض الحكم على الكل، كتحليل عينة من الصخر؛

– اختلاف وتباين طرق وأساليب التحليل بشكل كبير فيها، لاختلاف الظاهرة أو المادة المحللة؛

– الانطلاق من دراسة وتحليل الجزئيات(عينة من كل) للوصول إلى الكل أو الظاهرة الكلية محل الدراسة.

3–أهداف منهج تحليل المحتوى: تتنوع وتتعدد أهداف تحليل المحتوى، ويمكن إجمالها فيما يلي:[1]

– التعرف على التراكيب الداخلية المكونة للمادة المحللة؛

– الكشف عن القوانين المنظمة للعلاقات الداخلية؛

– التأكد من انتماء المادة أو الفكرة المحللة؛

– التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا؛

– الكشف عن طرق وأساليب لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.

4– خطوات منهج تحليل المحتوى: تقوم خطوات الباحث على تحليل الرسالة الاتصالية، سواء كانت كتب، مقالات وغيرها، وذلك لاختبار الفروض على ثلاثة أشياء هي:[2]

– خصائص الرسالة أو النص؛

– المقدمات والظروف المسبقة للرسالة أو النص؛

– الأثر المتوقع للرسالة أو النص.

وهذا يعني أن تحليل المضمون يمكن اعتباره منهجا لاختبار الفروض وليس مجرد أداة لتجميع البيانات.[3]

وهناك خطوات إجرائية لا بد من إتباعها عند التعامل مع تحليل المضمون، وتتمثل في:[4]

– صياغة مشكلة البحث وفروضه؛

– تحديد مجتمع العينة من صحف، كتب، برامج إذاعية... ؛

– اختيار العينة فإذا كانت صحف نحدد أي صحيفة والفترة التي تغطيها هذه الصحافة، أما إذا كانت برامج إذاعية تحدد نوع البرامج وساعات البث؛

– اختيار وحدة التحليل، وهي أهم عناصر المنهج؛

---

[1] المرجع نفسه، ص 161.

[2] إياد خالد الطباع، الوجيز في أصول البحث والتأليف، ط1، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية، دون سنة، ص 40.

[3] المرجع نفسه.

[4] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 199، 200.

- تهيئ تصنيفات التحليل؛
- تأسيس نظام القياس الكمي(العد)؛
- تركيز المضمون؛
- تحليل البيانات وتفسيرها.

ويوجز الدكتور صلاح الدين شروخ أهم خطوات هذا المنهج في:[1]

- اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المراد تحليل مضمونها؛
- تحديد نوعية موضوع التحليل، وكذا اشكاليته، فروضه وأهدافه؛
- تأمين الوسائل والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المطلوب؛
- استخلاص النتائج ومقاربتها بنتائج تحليل دراسات سابقة؛
- كتابة تقرير البحث تبعا للمنهجية العلمية.

5- وحدات تحليل المضمون: يعتمد الوصف الكمي لمضمون الاتصال على تقسيم المضمون إلى وحدات أو فئات، أو عناصر معينة وحساب التكرار الخاص بها.[2]

- وحدة الكلمة: أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، وقد تعبر عن رمز أو كلمة.
- وحدة الموضوع الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، وقد تشمل القيم أو الأسلوب المتبع في الفكرة.
- وحدة الشخصية: وتشير إلى الأشخاص المعنيين بالفكرة.
- وحدة المفردة: وتعني المادة الإعلامية التي يتولى الباحث تحليلها.
- المساحة والزمن: وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية، سواء بالنسبة لمواد الاتصال المرئية مثل الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات، أو المسموعة مثل عدد الدقائق التي يستغرقها برنامج معين، أو المرئية المسموعة مثل طول الفيلم ومدة إذاعة برنامج تليفزيوني.

6- شروط نجاح عملية تحليل المحتوى: لضمان نجاح عملية تحليل المضمون، لابد من توافر العوامل التالية:[3]

- توفر الوسائط الكاملة للمضمون، لاسيما السجلات، الوثائق والأوعية؛
- صحة وسلامة المعلومات والبيانات الداخلة في المضمون، وخلوها من أي تشويه بقصد أو من غير قصد، وتسلسل وتتابع تلك البيانات بحيث تغطي فترة الظاهرة أو جوانبها المختلفة؛
- سلامة ترتيب المضمون حتى يعطي نتائج مضمونة بجهد معقول ووقت قياسي.

7-مزايا وعيوب منهج تحليل المضمون: لهذا المنهج مزايا وعيوب نذكر منها:

---

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 163.
[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 155.
[3] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41.

أ- **مزايا منهج تحليل المضمون:** وتتمثل في:[1]

- تمد الباحث بمعلومات وبيانات قريبة من الواقع، وبعيدة عن شبهة التزوير؛
- قدرة التحكم في هذه الأداة والسيطرة عليها؛
- تحقيق قدر كبير من الموضوعية والنزاهة.
- لا يحتاج الباحث إلى الاتصال بمبحوثين لإجراء تجارب أو مقابلات، ذلك أن المادة محل التحليل موجودة في الكتب ... وغيرها من الوثائق العلمية؛[2]
- إمكانية إعادة إجراء الدراسة لمرة أخرى وإجراء مقارنة للنتائج مع المرة الأولى لذات الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر أخرى؛
- يمكن تطبيقه على أنواع عديدة من الموضوعات.

ب- عيوب منهج تحليل المضمون: يعتري هذا المنهج عيوب نذكر منها:[3]

- احتمال الحصول على النوعيات المطلوبة، وكذا الفئات التي تلزم الدراسة، نتيجة عمليات إخفاء متعمدة لعينات تحليل المضمون؛
- إمكانية حصول تشويه مقصود أو سوء تنظيم وترتيب لهذا المضمون، وهذا ما يجعل مهمة الباحث شاقة؛
- تحتاج إلى جهد وصبر ووقت لاستخراج ما يمكن من نتائج ومؤشرات.
- يغلب على نتائج تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة، كما أنه لا يوضح الأسباب التي أدت لظهور المادة المدروسة بهذا الشكل أو المحتوى؛[4]
- لا يمتاز بالمرونة، ذلك أن الباحث يكون مقيدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة؛
- صعوبة الاطلاع على بعض الوثائق لسريتها؛
- صعوبة الحصول على إجابات للأسئلة التي تتطلب معرفة الأسباب؛
- قد لا تكون المعلومات المأخوذة من تحليل المحتوى مستمدة من وثائق حقيقية، فيمكن أن تكون الوثائق مثالية وغير واقعية، ويمكن أن تكون مزورة وغير أصلية.

ثالثا- المنهج التاريخي

يركز المنهج التاريخي على دراسة أحداث وظواهر تمت في الماضي، ومازالت تحدث في الحاضر، ليقوم بتحليل وتفسير بيانات ومعلومات ونتائج الدراسات الخاصة بهذه الأحداث والظواهر، بهدف تحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها، وكذا تحديد العوامل والأسباب

---

[1] المرجع نفسه
[2] محمد سرحان علي الحمودي، المرجع السابق، ص 62.
[3] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41.
[4] محمد سرحان علي الحمودي، المرجع السابق، ص 63.

المسؤولة عن هذه الظواهر، والتي منحتها صورتها الحالية، ويتم ذلك من خلال دراسة نتائج البحوث السابقة أو الرجوع إلى بيانات ومعلومات سابقة عن هذه الأحداث والظواهر.[1]

1- تعريف المنهج التاريخي: يعرف الأستاذ "عامر مصباح" المنهج التاريخي بأنه: "مجموعة الخطوات العلمية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والأمم وتسجيل أحداث تاريخها كما وقعت، وترتيبها واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد على فهم الواقع والتنبه للمستقبل".[2]

وفي هذا الصدد يقول الباحث بولين يونج: "إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية".[3]

يعرف المنهج التاريخي بأنه: "عملية منظمة وموضوعية لاكتشاف الأدلة وتحديدها وتقييمها والربط بينهما، من أجل إثبات حقائق معينة والخروج منها إلى استنتاجات تتصل بأحداث جرت في الماضي".[4]

كما يعرف المنهج التاريخي أيضا بأنه: "فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة الأحداث التاريخية والتطورات التي مرت عليها والأسلوب الذي يدرس الظواهر القديمة وتطوراتها، وذلك بغرض الربط بين الأسباب والنتائج، وطريقة لتقصي الحقائق العلمية البشرية التاريخية للوصول إلى نتائج وقوانين وقواعد يمكن تعميمها واستخدامها للتنبؤ المستقبلي ضمن السياق التاريخي". [5]

وترى الأستاذة "ليلى الصباغ" أن المنهج التاريخي هو: "مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها".[6]

ويعرف الباحث "هيلواي تيروس" المنهج التاريخي بأنه:" وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلة مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تعطينا

---

[1] كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص 57.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 76.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 56.
[4] عمر شيباني، مناهج البحث العلمي، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، 1975، ص78.
[5] نجيم حناشي، "البحث العلمي- مناهجه وأساليبه العلمية"، **مجلة دراسات**، المجلد11، العدد 01، (ماي 2022)، ص .667.
[6] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص .157.

حقائق جديدة، تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية".[1]

إذن فالمنهج التاريخي هو: "منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية بعد عملية التدقيق في صحة معلوماتها، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبيا".[2]

وعليه فالمنهج التاريخي هو: "الطريقة التي يتبعها الباحث التاريخي في جمع معلوماته بهدف الوصول إلى الأحداث والحقائق التاريخية وفحصها ونقدها وتفسيرها والتأكد من صحتها، ومن ثم محاولة التوصل إلى نتائج وقوانين وقواعد يمكن تعميمها واستخدامها من أجل التنبؤ بالمستقبل ضمن السياق التاريخي".[3]

2- أهمية وأهداف المنهج التاريخي:

أ- **أهمية المنهج التاريخي:** تظهر أهميته في النقاط الآتية:[4]

-يتيح التاريخ إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية.

-يلقي التاريخ مزيدا من الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية.

-يشير التاريخ إلى التطورات والتفاعلات وأهميتها النسبية في الحضارات الماضية وتأثيرها على حاضر ومستقبل حياة المجتمعات المعاصرة.

-يتيح التاريخ إمكانية إعادة تقييم البيانات والمعلومات بالنسبة لفروض معينة، أو نظريات ونماذج أو تعميمات جارية في الحاضر، أو بنيت على معطيات مقتبسة من مجتمعات الحاضر استنادا إلى الماضي.

-يتيح التاريخ القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي.

- يساهم التاريخ على توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردها أو عموميتها وقابليتها للتكرار.

- ويوضح العلامة عبد الرحمان ابن خلدون أهمية الاستعانة بالتاريخ في قوله: "إن فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياستهم حتى تعم فائدة الإقتداء في ذلك لما يرونه في أحوال الدين والدنيا، فهو (أي المؤرخ) محتاج إلى معارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان إلى الحق وينكبان عن المزلات والمغالط لأن الأخبار إذا أعتمد فيها على مجرد النقل لم

---

[1] المرجع نفسه.
[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 123.
[3] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 30.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 76.

يؤمن مزلة القدم، والتاريخ في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى وفي باطنه (أي التاريخ) نظر وتحقيق وتحليل وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها".[1]

-إن المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، بل إنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها.[2]

ب- أهداف المنهج التاريخي: تظهر أهدافه في النقاط الآتية:[3]

- التأكد من صحة حوادث الماضي من خلال استخدام الوسائل العلمية؛
- الكشف عن أسباب الحادثة من خلال ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها من حوادث؛
- الكشف عن معنى الحادثة أو الظاهرة.
- ليس الهدف من استخدام هذا المنهج فهم الماضي فقط، ولكن للوقوف على أحداث الماضي للاستفادة منها في فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل.

3- خطوات المنهج التاريخي: إن الخطوات التي يقوم عليها المنهج التاريخي تعتبر هي نفسها خطوات المنهج العلمي، والتي تتمثل في:

أ- تحديد المشكلة العلمية التاريخية: وهي المشكلة التي يعالجها البحث وتقوم حولها التساؤلات، وتعد عملية تحديد المشكلة بشكل واضح ودقيق من أول وسائل نجاح البحث التاريخي في التوصل للحقيقة التاريخية، لذلك تتطلب عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

- أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر؛
- صياغة المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة؛
- تصاغ بطريقة ملائمة للبحث العلمي الخبري.[4]

ب- جمع الوثائق التاريخية: وتعد أهم مرحلة بالنسبة لهذا المنهج، لذا سمي بالمنهج الوثائقي، والوثائق في معناها أعم من النص المكتوب، وهي تتجسد في مختلف الشواهد والآثار وكل ما قد يكشف عن ماضي الإنسان، وهي نوعان:

***الوثائق الأصلية (المباشرة):** وهي كل ما عمد الإنسان في الماضي لنقلها للإنسان الحاضر شفويا أو كتابة، وقد تكون بقايا ما تركه الإنسان في الماضي بدون قصد كالآثار؛

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 154.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 56.
[3] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 127.
[4] عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 132- 139.

***الوثائق غير الأصلية (غير المباشرة):** وتتمثل في الأعمال العلمية والأدبية التي تدرس وتفسر الماضي، وتعد مراجع وسيطة من شأنها أن تسهل عملية البحث في التاريخ، ويستمد هذا النوع من الوثائق وجوده من الوثائق الأصلية.[1]

ج- نقد الوثائق التاريخية: بعد أن يحدد الباحث المصادر التي سيرجع إليها في بحثه، ينتقل إلى نقد الوثائق، وذلك من خلال التأكد من صحة الوثيقة التي سيعتمدها والتأكد من شخصية صاحب الوثيقة، وكذا زمان ومكان كتابتها، ويتمثل أساس ومبرر النقد في الحذر والشك في معلومات الوثيقة التاريخية، ويمر النقد بمرحلتين هما:

***النقد الخارجي:** يتأكد فيه الباحث من صدق الوثيقة من حيث مظهرها وأصالتها أو التأكد من زمانها ومكانها، بمعنى أدق هل هي مزورة أم غير مزورة، كالتأكد من لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها والخط الذي كتبت به (طباعتها)؛

***النقد الداخلي:** بعد التأكد من صدق الوثيقة من خلال النقد الخارجي، ينتقل الباحث لنقدها داخليا، بمعنى نقد محتوى الوثيقة وصدق معلوماتها، ويتحرى مدى نزاهة المؤلف وسمعته واهتمامه وتخصصه بالموضوع الذي يكتب فيه.[2]

د- مرحلة التركيب: تتضمن مرحلة التركيب الخطوات التالية:[3]

- تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة، ولكل الموضوع الذي تدور حوله الحقائق التاريخية التي تم تجميعها؛

- تنظيم الحقائق والمعلومات الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس مقاييس ومعايير منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة؛

- ملء الفراغات التي تظهر بعد عملية تصنيف وترتيب المعلومات في إطار هيكل مرتب ومنظم، وتتم عملية الملء هذه بواسطة المحاكمة، التي إما أن تكون محاكمة تركيبية سلبية، من خلال إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، أو قد تكون المحاكمة إيجابية من خلال استنتاج حقائق تاريخية لم تشر الوثائق إليها؛

- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية تكون قائمة بينها، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية المختلفة، فعملية التركيب لا تتحقق بمجرد جمع الحقائق من الوثائق، وإنما هي عملية البحث عن أسباب الحوادث وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للحوادث التاريخية، وتنتهي عملية التركيب باستخراج النظريات والقوانين الثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية.

---

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 172.
[2] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 144- 147.
[3] عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 141، 142

هـ-كتابة تقرير البحث: بعد انتهاء الباحث من جمع المعلومات نقدها وتحليلها وصياغة وتحقيق الفروض المختلفة لتفسير الظواهر والأحداث التاريخية طبقا لأحد نظريات التفسير والتعليل التاريخي، ينتقل إلى آخر مرحلة في بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وتركيبها وكتابة تقرير البحث بأسلوب علمي جيد بعيدا عن المبالغة والخيال والصور البيانية، متبعا أصول وتقنيات كتابة البحوث العلمية.[1]

4- مزايا وعيوب المنهج التاريخي: على أهمية المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الاجتماعية عموما بما فيها السياسية، يرى البعض في وجود مزايا عديدة لهذا المنهج، كما أنه لا يخلو من بعض العيوب نوجزهما في:

أ - مزايا المنهج التاريخي: يمكن إيجاز مزايا المنهج التاريخي فيما يلي:[2]

- يعتمد المنهج التاريخي الأسلوب العلمي في البحث، فالباحث يتبع خطوات الأسلوب العلمي مرتبة، وهي: الشعور بالمشكلة، وتحديدها وصياغة الفروض المناسبة، ومراجعة الكتابات السابقة، وتحليلا لنتائج وتفسيرها وتعميمها.

- اعتماد الباحث على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف في البحث إذا ما تم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر.

ب - عيوب المنهج التاريخي: يمكن إيجاز عيوب المنهج التاريخي فيما يلي:[3]

- صياغة مشكلة الدراسة بطريقة غير محددة.

- قد يعتمد الباحث على المصادر الثانوية لسهولة الحصول عليها والاعتماد عليها في جمع البيانات الخاصة بالدراسة، علما أن المصادر الأولية أكثر ثقة من المصادر الثانوية.

- عدم قدرة الباحث على التأكد من أصالة المصدر ومصداقيته.

- وصف الأحداث وتفسيرها بصورة منفصلة عن غيرها أي عدم توضيح علاقتها بالأحداث السابقة لها والمعاصرة واللاحقة ودون الأخذ بعين الاعتبار التفسير السياقي للأحداث.

- التحيز بقصد أو دون قصد، فبعض الباحثين يتحيزون لأسباب إيديولوجية أو سياسية أو شخصية، وبعضهم يأتي بحثه متحيزا نتيجة لسوء الفهم أو نقص البيانات أو عدم القدرة على التحليل العلمي والصياغة المعبرة.

- الكتابة بأسلوب رديء أو إنشائي يتسم بالانفعالية أو المبالغة وليس بالأسلوب العلمي الصحيح لغويا وموضوعيا.

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 110.
[2] زريق نفيسة، المرجع السابق، ص 47
[3] فوزي عبد الله العكش، البحث العلمي المناهج والإجراءات، عمان، المطابع التعاونية، 1995، ص140.

رابعا-المنهج المقارن

يرجع المنهج المقارن إلى الحضارات القديمة فقد استعمل كل من أرسطو وأفلاطون كلمة المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة من أجل قبول أو رفض بعض القضايا المطروحة للنقاش،[1] لكن يرجع الفضل في تطويره للأستاذ "إيميل دوركايم" والذي اعتبر المنهج على أساس أنه تجريب غير مباشر وأن المقارنة هي المعوض الأساسي والرئيسي للتجارب والتي هي مستحيلة في العلوم الاجتماعية، قد تم استعماله من طرف العديد من رواد علم السياسة وعلم الاجتماع أمثال ماركس، ماكس فيبر، وروبرت ميشلز، ولبست وبندكس ومعظم علماء السياسة المقارنة المعاصرين.[2]

وهو من أهم المناهج التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وعلم السياسة بالخصوص والذي لم يكتف به منهجا بل أصبح اسما لأحد حقوله ومجالاته، وهو حقل السياسة المقارنة. بخلاف الفروع الأخرى كعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد التي اتخذت المقارنة منهجا فقط، حيث يطلق الكثير من المختصين على دراساتهم اسم السياسات المقارنة، أو النظم السياسية المقارنة.

ويرى العديد من الكتاب بأن المنهج المقارن ربما كان المنهج الملائم بدقة لعلم الاجتماع، وقد اعتقد الباحث "اميل دوركايم": "أننا إذا كنا في العلوم الطبيعية نستطيع التأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فإنه من الصعب إجراء تجارب مماثلة في العلوم الاجتماعية، ومن ثم فالطريقة المتاحة لنا هي إجراء تجارب غير مباشرة يتيحها لنا المنهج المقارن".[3]

ويقوم المنهج المقارن على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للظاهرة والظروف المصاحبة لذلك، والكشف عن الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الظواهر في بيئات مختلفة.[4]

والمقارنة هي نشاط عفوي واتجاه طبيعي ملازم للتفكير البشري، وتعني لغة الموازنة والمقايسة بين ظاهرتين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.[5]

1-تعريف المقارنة والمنهج المقارن:

أ- **تعريف المقارنة:** هذه الأخيرة بمعناها العام تعني: "الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين

---

[1] خالد حامد، مناهج البحث العلمي، ط1، الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ص.61.
[2] عبد الغفار رشاد الفصبي، المرجع السابق، ص 241.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 125.
[4] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 64.
[5] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 126.

والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق.[1]

ويعرف الباحث جون ستيوارت ميل المقارنة بأنها:" دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".

وتقتضي المقارنة وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة، أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا تتم المقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه، فالأصل في المقارنة هو السعي بها إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة، بقصد الكشف عن دلالاتها، فلا يمكن التصور أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية نتخذها أساسا للمقارنة.[2]

ب- تعريف المنهج المقارن: عرفه معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه:" تلك الطريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها، وفقا لبعض المحاكاة التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية والاثنوجرافية والإحصائية، ويمكن عن طريق هذه الدراسة المقارنة صياغة النظريات الاجتماعية".[3]

وهناك من يعرف المنهج المقارن بأنه القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر والمقارنة بين خاصياتها، وله مستويات:[4]

- المستوى الشكلي أو الخارجي وهو مقارنة الأشكال الخارجية كالأحجام والألوان والمسافات والأعداد.

- المستوى الجوهري أو الداخلي ويتعلق بمقارنة خواص الظواهر والعناصر الجوهرية فيها، بمعنى أن المقارنة تتناول البنيات الأساسية المكونة للظاهرة، والتعمق وسبر جوهر الظواهر والتمعن فيها.

ويعرفه الأستاذ "جون ستيوارت ميل" كما يلي:"إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف". ويورد لنا جون ستيوارت ميل مثال نموذجي عن دولتين لهما نفس النظام القانوني والخلفية الثقافية والتركيبة السكانية والموارد الطبيعية، لكنها يختلفان في عنصر واحد هو

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 93.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 70.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 126.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص .92.

وجود التخطيط في دولة واحدة فقط دون الأخرى، ومثل هذا الفارق فيما بين الدولتين على المستوى الاقتصادي.[1]

2- أهداف المنهج المقارن: يستهدف المنهج المقارن تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:[2]

- يهدف المنهج المقارن إيجاد تعميمات امبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر.

- يهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى، بمعنى أنه يثبت ويحيد أثر العوامل والمتغيرات الأخرى.

- يسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها، أي أنه يسعى لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وهذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة.

- تزويدنا بالمعلومات عن الآخر مما يساعدنا على تقويم ثقافتنا الخاصمة حيث تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعت فيها بلدان أخرى وتفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى؛

- إفادتنا قي الشرح والتفسير وإعطاء الظواهر دلالات بجعلها قابلة للفهم، وكذا كشف التحيزات وخاصة فكرة التمركز حول الذات وإلغاء الآخر واحتقاره.

-البحث عن القواعد والانتظامات أي السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية السلوكات.

3- شروط المنهج المقارن: لا بد أن تتوفر في المنهج المقارن مجموعة من الشروط نذكر منها ما يلي:[3]

- ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد أي دون ربطها بالتغيرات والظروف المحيطة بها، وإنما لا بد أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

- على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة إذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية ومعتمدة على دراسات موثوقة إذا كانت الدراسة حول ظاهرة لا يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 169.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 71.
[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 77.

– لا بد أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف، فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن، إذ لا يمكن أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة فهما موضوعان لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما بل هما متباعدان تماما.

– تجنب المقارنة السطحية إذ لا بد من الغوص في الجوانب الأكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

– أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لكي نتمكن من مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو زمان ومكان آخرين.

4- خطوات المنهج المقارن: يشترك المنهج المقارن في خطواته مع معظم مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتي تتمحور في الآتي:[1]

أ- تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: لا بد أن تصاغ مشكلة البحث بشكل واضح ودقيق، وتحديد وحدة التحليل التي يتخذها الباحث كعنصر أساسي للمقارنة مثل (الأسرة، الثقافة، القرية، المدينة، الدولة، الحزب، السلوك الانتخابي، الإصلاح السياسي، الرأي العام) على شرط أن تكون صالحة للمقارنة.

ب- صياغة الفروض وتحديد المتغيرات: وذلك أنه عند مقارنة أنظمة متشابهة لا بد من تحييد المتغيرات المتشابهة والبحث في تلك المتغيرات التي تختلف فيها النظم، والعكس عند القيام بالمقارنة بين الأنظمة المختلفة نقوم بتحييد المتغيرات المختلفة والتي يتم تعريفها تعريفا إجرائيا يسمح بتفسير أنماط السلوك المختلفة.

ج- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية: إن المفهوم يعني تصور ذهني عام ومجرد للظاهرة المراد ملاحظتها، فمن دون المفاهيم تبقى المعلومات والبيانات التي نجمعها عن الظواهر المدروسة غير منظمة وغير مفيدة، وينبغي على الباحث الحذر من التحيز المذهبي عند صياغة المفاهيم، نظرا لاختلاف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجرى عليها المقارنة، كما أن معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر.

د- جمع البيانات: يستند الباحث في جمع معلوماته إلى أدوات جمع المعلومات كالاستمارة، الملاحظة، المقابلة، الوثائق، السجلات، التقارير، الإحصاءات الرسمية، الاختبارات، المقاييس، المصادر والمراجع، وإن موضوع المقارنة هو وحده الذي يتحكم في الوسيلة المستخدمة.

هـ- الشرح والتفسير: وذلك بالكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها والذي يتحقق بعد صياغة الأنماط أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا في تلك الأنماط، ثم العمل على تعميمها.

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 132.

5- مزايا وعيوب المنهج المقارن: بالرغم من النتائج المهمة التي حققها المنهج المقارن، إلا أن له سلبيات كما له إيجابيات، فمن أهم الإيجابيات والسلبيات لهذا المنهج نذكر:

1-مزايا المنهج المقارن: هناك عدة مزايا للمنهج المقارن يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:[1]

- تزيد البحوث المقارنة من قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، إذ تستند هذه التفسيرات إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، وهذا ما يقلل من تأثير عامل الصدفة والتحيز الثقافي.

- تدعم البحوث المقارنة قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع كالمؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية والتي تشمل في المجتمع الغربي (الدخل، المهنة) أما في المجتمعات النامية فتشمل (مكان السكن، النسب الأسري).

- تسمح البحوث المقارنة بالاستعانة بالعوامل الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، وهو يدعم أيضا قوة هذه التفسيرات ويزيد من صمودها أمام الانتقادات.

- إن المقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي للظواهر دلالات تجعلها قابلة للفهم. ومن خلالها يمكن أن نقيس ما هو عاما وما هو فرديا لإيضاح السياقات الاجتماعية والبحث عن الثوابت والقوانين المتعلقة بالميول والمتغيرات ذات الدلالات الدولية.

- تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الآخر، مما يعيننا على تقويم ثقافتنا الخاصة، كما أنها تمدنا بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعت في بلدان أخرى، وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى.[2]

2- عيوب المنهج المقارن: نذكر منها:

- لا يصلح تطبيق هذا المنهج إلا في حالة وجود ظواهر متجانسة، غير أنه غالبا ما تكون الظواهر غير متجانسة؛

- أنه من الصعب عزل المتغيرات، لاسيما في حالة المقارنة التاريخية.[3]

- يغفل هذا المنهج نقطة جوهرية، هي أنه لا يمكن فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه، لذا فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية والحضارية وهذا الإغفال يقوم به أيضا أصحاب المنهج المقارن؛

---

[1] المرجع نفسه، ص 133.
[2] محمد شلبي المرجع السابق، ص 82.
[3] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 122.

– المقارنة التي تتم من خلال هذا المنهج ظاهرية وليست داخلية، لذا تعد مقارنة غير عميقة باعتبارها تقتصر على إظهار أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، إذ يمكن أن تكون هناك اختلافات كامنة خلف هذا التشابه والاختلاف، إلا أنها غير ظاهرة، وهو ما يجعل دراسة الباحث مجرد تعميمات سطحية؛

– لا يوضح هذا المنهج سبب وجود الظاهرة والمؤثرات السلبية والايجابية التي ساعدت على ظهورها؛

– لا يوضح هذا المنهج تبعات المقارنة، فبعد معرفة أوجه التشابه والاختلاف لا يبين تبعات وآثار هذه الصفات التي اكتشفها، كما لا يبين تأثيراتها على الظواهر الاجتماعية الأخرى؛

– يمكن أن تحدث تغييرات جذرية رئيسية في الفترة الزمنية بين المقارنة الأولى والثانية، وذلك عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين، وهو ما من شأنه أن يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها.[1]

خامسا– منهج دراسة الحالة

استخدم القدماء المصريين دراسة الحالة في دراسة حالات المرضى، وحالات المجرمين، كما استخدمها المؤرخون في وصف حياة الناس والأمم، إلا أن استخدام هذا المنهج على أسس علمية يعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد الباحث "لي بلاي" في دراسته للأسر العاملة في فرنسا، أما عام 1915 فيعد نقطة تحول بالنسبة لمنهج دراسة الحالة وذلك بعدما نشر الباحث "ويليام هيلي" في كتابه عن الأحداث الجانحين، وانتهى في دراسته إلى أن الإحصاء وحده لا يروي القصة كاملة ولا يكفي لفهم الإنسان والظروف المحيطة به، وفيما بعد استخدم الباحث "سيغموند فرويد" منهج دراسة الحالة في صياغة نظريته حول الوعي الباطن (العقل الباطن) وذلك من خلال دراسة حالة على فترات طويلة سواء بالنسبة للنساء والرجال.[2]

يقوم منهج دراسة الحالة على التركيز على حالة واحدة ومعالجتها من جميع جوانبها، مما يعطي صورة واضحة وشاملة عنها، وقد استخدمه بشكل كبير علماء النفس خاصة في علم النفس العيادي، أين يتم التركيز على حالة مرضية واحدة وتحليلها ثم تعميم النتائج المتوصل إليها على الحالات الأخرى المشابهة، وبعد علم النفس تم سحب منهج دراسة الحالة على مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية كعلم التاريخ وعلم السياسة والإعلام والاتصال وعلم الاجتماع.[3]

وعليه فمنهج دراسة الحالة يستخدم في مختلف حقول المعرفة، وهو يستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها ومن بين ما يستخدم فيه ما يلي:[4]

---

[1] إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 188.
[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 135.
[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 113.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 88.

-معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الثقافي.

-متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.

-الرغبة في الحصول على حقائق متعلقة بالظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات.

-معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين من أجل دراسة احتياجاته، اهتماماته ودوافعه.

كما يستخدم منهج دراسة الحالة في تحليل نموذج تطبيقي لموضوع نظري، فإذا أراد الباحث أن يدرس الديمقراطية في العالم العربي فإنه يأخذ كعينة أو كنموذج للدراسة الديمقراطية في الجزائر كمثال تطبيقي يمكن من خلاله أن يعمم نتائج الدراسة على بقية الديمقراطيات في مختلف الدول العربية، فمنهج دراسة الحالة يمكن الباحث من الدراسة العمودية وليس الأفقية للحالات المدروسة، كما يفيد في تسطير وبرمجة الدراسات الأساسية في العلوم الاجتماعية من خلال إبرازه لمختلف المتغيرات والتفاعلات للوصول إلى نتائج يمكن مقارنتها بالنتائج السابقة وبالتالي تعميمها على بقية الحالات الأخرى.[1]

1-تعريف منهج دراسة الحالة: يعرف بأنه: "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.[2]

ويعرف أيضا بأنه: "أسلوب يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر، حيث يتم جمع المعلومات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله".[3]

ويعرفه الأستاذ "عامر مصباح" بأنه: " طريقة منهجية مركزة على حالة معينة تستهدف جمع الحد الأعلى من المعلومات حولها، بهدف الوصول إلى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها، والتمكن بعد ذلك من القيام بعملية التعميم على الحالات المشابهة".[4]

وهو يتفق مع هذا التعريف بأنه: "يمثل طريقة للبحث يتم التركيز فيها على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة، وتكون دراسة هذه

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص .208.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 87.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 51.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 115.

الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها ،وتناولها بالوصف الكامل والتحليل".[1]

فمنهج دراسة الحالة هو: "الطريقة التي يتبعها الباحث في جمع البيانات العلمية عن حالة معينة يقوم بدراستها، بحيث قد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة، كما لا بد أن تكون دراسة هذه الحالة المختارة بشكل متعمق ومستفيض يتناول فيه الباحث كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، بهدف الوصول إلى تعميمات تتعلق بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة".[2]

2-خصائص منهج دراسة الحالة: يتميز منهج دراسة الحالة بجملة من الخصائص والتي تميزه عن غيره من المناهج نذكر منها ما يلي:[3]

– التركيز والتعمق في حالة واحدة وتناولها من كل الجوانب، سواء تعلق الأمر بالامتدادات التاريخية أو تعلق الأمر بالأوصاف الحاضرة.

– وجود حالة واحدة للدراسة مما سيوفر الجهد ويزيد من التركيز وتحول دون تشتت جهود الباحث، مما يؤثر على نوعية البحث والنتائج.

– درجة مصداقية وموثوقية نتائج البحث، إذ أن عملية التركيز والتعمق في دراسة الحالة يكسب النتائج المتوصل إليها من خلال البحث المصداقية والقيمة العلمية والقابلية للتعميم.

– المرونة التي يتمتع بها الباحث أثناء تطبيقه لهذا المنهج، فهو يستطيع أن يعدل ويزيد ويحذف بناءا على تطور البحث حول الحالة، وبناءا على المعلومات الجديدة التي يتحصل عليها.

3- قواعد وشروط تطبيق منهج دراسة الحالة:

أ- قواعد تطبيق منهج دراسة الحالة: يتضمن منهج دراسة الحالة مجموعة من القواعد والتي تحدد عملية البحث تتمثل في الآتي:[4]

-على الباحث أن يسعى للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة المدروسة مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.

-أن ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.

- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط، أي أنها نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه أو وظيفية أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها ببعض، وتسمى هذه القاعدة قاعدة الطابع الكلي للوحدة.

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص .134.
[2] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 63.
[3] عامر مصباح المرجع السابق، ص .115.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 88.

- إبراز الأحداث الأكثر تأثيرا في الوحدة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع تطورها التاريخي، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضوع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

ب- شروط تطبيق منهج دراسة الحالة: يتطلب منهج دراسة الحالة مجموعة من الشروط حتى يصح استخدامه تتمثل في الآتي:[1]

- الدقة في تحري المعلومات مع مراعاة تكاملها.

- ضرورة التحلي بالتنظيم والتسلسل والوضوح نظرا لكثرة المعلومات التي تشملها الحالة المدروسة.

- لا بد من الاعتدال في طرح المعلومات، بحيث لا تكون مفصلة تفصيلا مملا ولا تكون مختصرة بشكل يؤدي إلى الخلل في المعلومات، كما لا بد أن تكون هذه المعلومات متناسبة مع هدف الدراسة.

- ضرورة تسجيل كل المعلومات حول الحالة المدروسة نظرا لكثرتها وخشية نسيان البعض منها.

- ضرورة الاقتصاد في الجهد والتكلفة وإتباع أقصر الطرق لبلوغ الهدف المطلوب من دراسة الحالة.

4- خطوات منهج دراسة الحالة: هناك مجموعة من الخطوات لا بد أن يسلكها الباحث لتطبيق منهج دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية يمكن تحديدها فيما يلي:[2]

أ.اختيار الحالة المدروسة بعناية وبشكل يتلاءم مع موضوع الدراسة وفرضياته وأهدافه والتساؤلات المراد الإجابة عنها، وفي هذه الخطوة لا بد من مراعاة الاعتبارات التالية:

-أن تكون الحالة متاحة للبحث.

-سهولة الحصول على البيانات.

-القابلية للبحث.

ب- ضبط نموذج نظري تجريدي والذي يشتمل على الجوانب التي سوف يركز عليها الباحث في بحثه مثل الجانب الجغرافي للدولة، الجانب الديموغرافي، الجانب العسكري، الجانب الاقتصادي ،الجانب الديني. بالإضافة إلى تصنيف العناصر إلى أولية مهمة وثانوية أقل أهمية بناءا على فرضيات البحث.

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 138.

[2] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 64.

ج- جمع البيانات حول الحالة المدروسة في امتداداتها التاريخية والراهنة، والاستعانة بالجداول والتبويب لتنظيم البيانات وتكون قابلة للقياس والاستنتاج واختبار الفرضيات.

د-تحليل البيانات والتحقق من الفرضيات ومن ثم الإجابة عن تساؤلات البحث.

هـ-كتابة التقرير النهائي للبحث.

5-مزايا وعيوب منهج دراسة حالة:

أ- مزايا منهج دراسة الحالة: يحقق تطبيق منهج دراسة الحالة مجموعة من مزايا نذكر منها ما يلي:[1]

-توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره المناهج الأخرى.

-يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة، مما يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.

-يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة.

-يفيد في معرفة عينات أكبر حجما، ويكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة زمنية معينة، مما يساعد على معرفة ديناميات التغير ومعرفة الكثير من المعلومات عن الموضوعات المجهولة بالنسبة للباحث.[2]

-تمكن الباحث من اختيار المواقف والنظم والأشخاص بالتتبع الدقيق للحالات المدروسة.

-التعرف على السمات المشتركة لبعض المشكلات النوعية في مجالات علم النفس، الإدارة، السياسة وغيرها، وكذلك معرفة الفروق بتعديلها أو تدعيمها وفقا للنتائج المتحصل عليها.[3]

ب- عيوب منهج دراسة حالة: هناك مجموعة من العيوب والنقائص التي تشوب تطبيق منهج دراسة الحالة نذكر منها النقاط التالية:[4]

- صعوبة تعميم نتائج منهج دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصا إذا كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة.

- تحيز الباحث أحيانا أثناء تحليل وتفسير نتائج الظاهرة المدروسة، مما يجعل الباحث عنصرا غير محايد، وبالتالي فإن النتائج تبتعد عن الموضوعية.

-يؤخذ على منهج دراسة الحالة تكلفة الجهد والمال والوقت.[5]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 53.
[2] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 65.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 139.
[4] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص .53.
[5] محمد شلبي المرجع السابق، ص 90.

- مدى موضوعية الأدوات المستخدمة في جمع البيانات كتاريخ الحالة وغيرها من السجلات الشخصية والمصادر الرسمية والإحصائيات المقدمة للباحث والتي يتم الاعتماد عليها والتي يشكك في صحتها.[1]

-غياب دليل كامل وشامل لتطبيق منهج دراسة الحالة يمكن إتباعه من قبل جميع الباحثين يسمح بدقة أكبر ويضمن صحة النتائج ومصداقيتها.

-عدم تمكن علماء الاجتماع من التمييز بين دراسة الحالة كمنهج ودراسة الحالة كأداة.[2]

المحور الثامن: أدوات البحث العلمي

تعتبر أدوات (تقنيات) البحث العلمي وسائل مهمة لجمع المعلومات حول الموضوع محل الدراسة والبحث، وتستخدم في الغالب في البحوث الميدانية جنبا إلى جنب مع مناهج البحث، وتتمثل هذه الأدوات في الملاحظة والمقابلة والاستبيان ... في حين تعتبر العينة وسيلة ومصدرا مهما للمعلومات التي يمكن جمعها عن طريق الأدوات السابقة.

أولا- الملاحظة

تعتبر الملاحظة أحد الوسائل الهامة لجمع البيانات والمعطيات، عن مجمل الظواهر وخاصة الاجتماعية منها، وذلك بأنها تساعد في الحصول على المعلومات التي تتصل بسلوك الأفراد الفعلي، بإخضاعها هذا السلوك للضبط العلمي الصارم، واستخدام طرق دقيقة للقياس في إطار الدراسة الميدانية، كمسألة أساسية في البحوث الاجتماعية، والتي تساعد الباحث في التأكد من صحة المعطيات وطبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وتحليلها وفقا لما تم استطلاعه واستكشافه ميدانيا، من خلال ملاحظة ومراقبة العينة والمجتمع الكلي للدراسة –المؤسسة محل الدراسة–، بهدف الحصول على معلومات تفيد البحث وتساعد الباحث في التفسير، استنادا إلى دليل الملاحظة الذي يتم تحضيره مسبقا من طرف الباحث، فالملاحظة أداة جد مهمة في البحث العلمي ميدانيا وكذا يستخدمها الباحث حتى قبل اختيار الموضوع، فهي تساعده في تحديده وضبطه مع القدرة على معرفة الميدان الأنسب للموضوع المدروس وفقا لما تم ملاحظته أثناء المرحلة الأولية الاستطلاعية والاستكشافية بالنزول إلى الميدان لمعاينة وتقصي كل ما له علاقة بالبحث في إطار علمي أكاديمي.

وبذلك عرف الإنسان الملاحظة واستخدمها في جمع البيانات والمشاهدات عند بيئته ومجتمعه منذ أقدم العصور حتى الآن، الملاحظة أحد أدوات جمع البيانات التي يعتمد عليها

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 139.
[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 209.

الباحث في جمعها سواء كانت بمفردها كأداة رئيسية للبحث أو استخدام الباحث معها أدوات أخرى مثل المقابلة أو الاستبيان أو القياس أو التقارير الذاتية.[1]

كما أنها أحد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات أو البيانات ولقد بالغ بعض الباحثين في اعتبارها منهجا مستقلا من مناهج البحث العلمي وتستخدم الملاحظة في جميع مراحل البحث الاجتماعي.[2]

1-تعريف الملاحظة: تعرف الملاحظة على أنها: "عملية تدل على فحص السلوك مباشرة عن طريق باحث أو مجموعة من الباحثين بمشاهدة مقصودة دقيقة ومنظمة وهادفة وعميقة، وبالتالي تعتبر الملاحظة أحد الأساليب الأولية لجمع البيانات عن السلوك الإنساني بصفة عامة والاتصالي بصفة خاصة، وتقدم البعد الكيفي في وصف السلوك، إذ تهتم بالإجابة على السؤال كيف؟ وتقدم تفسير للظاهرة في بعدها الكيفي. وتكمن أهمية الملاحظة في اعتبارها أداة لجمع المعلومات في البحوث الكشفية، أو الوصفية، أو التجريبية، كما أنها تساهم في فهم مختلف الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة، إذ تمكن من الحصول على بيانات تتصل بسلوك المبحوثين خاصة في بعض الحالات التي لا يصرح بها، وبذلك تعتبر دليل مادي ملموس، يعطي للباحث الفرصة للتأكد من الأشياء بنفسه، من خلال تسجيل الفعل في زمن حدوثه"[3].

تعرف الملاحظة بأنها استخدام الحواس وتوظيف العقل في مشاهدة الوقائع الملاحظة وتسجيلها بدقة علمية للحصول علي نتائج يمكن تعميمها لخدمة أغراض البحث العلمي وتفسير الظواهر الاجتماعية.[4]

ويقصد بالملاحظة في مجال البحث العلمي:" المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر، أو لمجموعة منها، بالاستعانة بالأدوات والأجهزة والأساليب التي تتفق مع طبيعة هذه الظواهر، وذلك بهدف معرفة صفاتها وخواصها والعوامل الداخلة فيها".[5]

وتعرف الملاحظة العلمية هي:" تلك التي يقوم فيها العقل بدور كبير من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها وإيجاد ما بينها من علاقات ولهذا فهي وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات تسهم إسهاما كبيرا في البحوث الكشفية والوصفية والتجريبية".[6]

---

[1] عبد الناصر عوض أحمد جبل، مناهج البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2018، ص 265

[2] عبد الرحمن البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، المزاريطة، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 282.

[3] محمد الفاتح وآخرون، مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال وطريقة إعداد البحوث، ط1، الجزائر،2019، ص77.

[4] عبد الناصر عوض أحمد جبل، المرجع السابق، ص 265

[5] سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي،بحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2006، ص 172.

[6] فاطمة عوض صابر، مرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، الإسكندرية، مطبعة ومكتبة الإشعاع الفنية، 2002، ص 143

كما تعرف بأنها: "أسلوب وأداة من أدوات جمع البيانات التي تعتمد على الأسلوب العلمي في التوصل إلى المعلومات المستهدفة من إجراء البحوث الاجتماعية خاصة تلك التي تتصل بتأثير البرامج على سلوكيات المستهدفين منها في زمن محدد".[1]

ويعرفها "كارتر جود" بأنها: "الملاحظة هي الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يعبرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والمواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجموعة خاصة من العوامل".[2]

تعتبر الملاحظة اللبنة الأولى في البحث بغية التحقق من صحة فرضياته. ومن أجل ذلك يهتم العلم بالملاحظة كأداة بحث، لملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عن مختلف أبعادها للوصول إلى إصدار أحكام وصفية للوقائع التي تمثل في الأساس قوانين العلم.[3]

والملاحظة بهذا المفهوم تمثل جزءا جوهريا من المنهج العلمي الامبريقي يجمع بين استخدام العقل والحواس، لأنها لا تقتصر على مجرد التسجيل السلبي للوقائع أو المتغيرات، وإنما تتعدى هذه الخطوة إلى خطوة التدخل الايجابي من جانب العقل الذي يقوم بدور رئيسي في إدراك العلاقات المختلفة بين الظواهر التي تتم ملاحظتها.

ومن **الشروط** التي ينبغي توافرها في أداة الملاحظة كأداة جمع البيانات فيما يلي:[4]

-**المصداقية:** تعني ملائمة الأداة للأغراض التي يتم استخدامها من اجلها.

-**الموضوعية:** تعني أن يكون الحكم محايدا، بعيدا عن النزعات أو الأهواء الشخصية.

-**الثبات:** تعني عدم اختلاف النتيجة فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة على نفس العينة في نفس الظروف.

2-الخطوات الضرورية لإجراء الملاحظة: هناك عدة خطوات يجب على الباحث التقيد بها قبل وأثناء القيام بالملاحظة:

- تحديد الهدف الذي يسعى الباحث في الحصول عليه.
- تحديد الأشخاص المعنيين بالملاحظة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاختيار الجيد والملائم لهؤلاء الأشخاص.
- تحديد الفترة الزمنية اللازمة للملاحظة بحيث يتناسب مع الوقت المخصص للباحث.
- ترتيب الظروف المكانية الملائمة للملاحظة.
- تحديد النشاطات المعنية بالملاحظة (ما يتطلب معرفته من الملاحظة).

---

[1] محمد رفعت قاسم، ماهر أبو المعاط علي، المنهج العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية- أسس نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة، زهراء الشرق، 2005، ص 271.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 102.

[3] الهادي خالدي، عبد الجيد قدي، المرشد المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 1996، ص24، 25.

[4] إسماعيل إبراهيم، مناهج البحوث الإعلامية، ط1، مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر، 2017، ص 126، 127.

– جمع المعلومات بشكل نظامي ثم تسجيلها.[1]

3-أهمية الملاحظة: لا شك أن الملاحظة هي أحد الأدوات المهمة في جمع البيانات، تكمن أهميتها في أنها ضرورية في بعض مجالات البحث العلمي، كما تكتسب الملاحظة أهميتها بالمقارنة مع نظيرتها من الأدوات الأخرى في أنها مرنة ومباشرة وتتعامل مع الواقع، وتجعل الباحث يحتك بالواقع المبحوث مباشرة مما يعطيه فكرة واضحة عن الموضوع الذي يدرسه، وتكمن أهمية الملاحظة في استخداماتها المختلفة في مجال البحث العلمي، والتي من أهمها:

– تأتي أهمية الملاحظة والروح العلمية لها من خلال محاولة مطابقتها مع التجربة الحقيقية والتحلي بالروح العلمية لمعرفة الواقع ومحاولة تغييره نحو الأحسن، فالمؤرخ ابن خلدون يعتبر المؤسس الحقيقي للتاريخ العلمي لكونه أول من ركز في بحثه التاريخي على ملاحظة طبيعة الأشياء، والملاحظة بالنسبة للباحثين هي انشغال أساسي، ينبغي لتفكيرهم أن يظل متشبثا بها، بالضبط كما تتشبث عين سائق بالطريق.[2]

– تعتبر الملاحظة بديلة لجمع المعلومات في حالة رفض المبحوث (الملاحظ) الإدلاء بأي إجابات.

– تعدد الأدوات التي يمكن القيام بالملاحظة من خلالها يعطينا درجة ثقة عالية في المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الملاحظة.[3]

– يمكن أن يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون الممارسون في التعرف على الظواهر والمشكلات التي يمكن إخضاعها للبحث والدراسة أو الجوانب التي يتضمنها تقويم البرامج.

– يمكن في جمع البيانات والحقائق التي تمكن الباحث من تحديد مشكلة بحثه ومعرفة عناصرها المرتبطة بالظاهرة التي يتم دراستها.

– تساعد الملاحظة تكوين الفروض وتحقيق تلك الفروض والتأكد من صحتها، كما يمكن من خلالها اكتشاف الدلائل والعلاقات التي تمكن الباحث من بناء حل نظري لمشكلة البحث التي يتصدى لها.

– تساعد في إدراك الكثير من العلاقات التي ترتبط بالظاهرة والأسباب التي تكمن وراءها واختبار الفروض التي تفسرها للوصول إلى القوانين والنظريات العامة المتصلة بها.[4]

4- خصائص الملاحظة: إن الملاحظة كوسيلة من وسائل جمع البيانات في البحث العلمي تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها وهي كالآتي:[5]

---

[1] موفق الحمداني وآخرون، المرجع السابق، ص 222.
[2] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 206
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 197
[4] محمد رفعت قاسم، ماهر أبو المعاط علي، المرجع السابق، ص 259.
[5] عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان، دار البازوري العلمية، 1999، ص 179

– أن الملاحظة التي تتم لأغراض البحث العلمي عملية مقصودة ومخططة ومنظمة، وليست مجرد مشاهدة عرضية تتم بمحض الصدفة، حيث تتضمن الاختيار الذكي للجوانب المراد ملاحظتها بهدف تقويمها بطريقة علمية.

– تتسم الملاحظة العلمية بأن نتائجها يمكن مراجعتها واختبارها والتحقق منها عن طريق مقارنة النتائج التي توصل إليها مختلف الملاحظين أو عن طريق إعادة الملاحظة.

– تعتبر أفضل وسائل جمع البيانات في بحوث الخدمة الاجتماعية في الحالات والمواقف التي يصعب فيها استخدام الأدوات الأخرى.

– حالات المبحوثين الذين لا يستطيعون أن يعبروا عن أنفسهم قولا أو كتابة.

– أن الملاحظة ليست مجرد مشاهدة حسية فقط بل هي عملية تجمع بين النشاط الحس ي والعقلي حيث يلزم تفسير ما يقع تحت حواس الباحث من متغيرات، فهي ليست مجرد تسجيل لما يطرأ على الظاهرة من تحو ل أو تغير بل تفسير عقلي لتلك الظاهرة لفهمها إلى حد ما.

5– أساليب الملاحظة: تتنوع أساليب الملاحظة ومسميات هذه الأساليب ولكنها في النهاية يمكن إدراجها وتحديدها في أسلوبين رئيسيين هما: الملاحظة البسيطة والملاحظة المقننة وفيما يلي توضيحا لذلك:[1]

أ– **الملاحظة البسيطة:** هي ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي وبدون استخدام أدوات دقيقة للقياس، ومن ثم يصعب التأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها.

ومعظم الناس العادية تستخدم الملاحظة البسيطة في تعاملاتهم وعلاقاتهم مع الشارع والمؤسسة والنادي والأفراد ويقوم الباحثون باستخدام الملاحظة البسيطة عندما يرغبون في إجراء دراسة على فئة معينة من السكان فيزورونهم ليتعرفوا على بعض خصائصهم حتى يمكنهم من تصميم الاستمارات والمقابلات اللازمة لجمع البيانات الدقيقة عن هؤلاء البشر.[2]

ويمكن أن تتم الملاحظة البسيطة بإحدى الطريقتين الآتيتين:

***الملاحظة بدون مشاركة:** والتي يقوم فيها الباحث بالملاحظة بدون أن يشارك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب في ملاحظة الأفراد أو الجماعة التي يتصل أعضاؤها ببعض اتصالا مباشرا، ويمكن أن يقوم الباحث بملاحظة تلك المواقف من خلف ستار أو حاجز زجاجي حتى لا يثير تحفظ المشاركين في سلوكهم ويفقدهم طابع التلقائية، وللملاحظة بدون مشاركة عدة مزايا منها تهيئ للباحث فرصة ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية.

---

[1] عبد الناصر عوض أحمد جبل، المرجع السابق، ص 266.

[2] المرجع نفسه، ص 266

-تجنب الباحث الأخطاء التي يقع فيها لو أنه استعان بأداة أخرى.

وجدير بالذكر أن هناك مواقف كثيرة لا يصلح فيها استخدام هذا النوع من الملاحظة كملاحظة بعض مظاهر السلوك المنحرف.[1]

***الملاحظة بالمشاركة:** وهي التي تتضمن اشتراك الباحث في حياة الناس الذين يقوم بملاحظاتهم، ومساهمته في أوجه النشاط الخاصة التي يقومون بها لفترة مؤقتة وهى فترة الملاحظة.

وتتفاوت درجات المشاركة من مشاركة كاملة إلى مشاركة جزئية، فقد يندمج " الملاحظ " في حياة الجماعة التي يلاحظها بحيث يصبح عضوا من أعضائها يشارك في جميع أنشطتها، وقد يشارك في بعض الأنشطة فقط.

وعلى القائم بالملاحظة أن يبتعد عن التحيز لفئة من الفئات التي يدرسها، فإذا كان المجتمع موضوع الدراسة مقسم إلى طبقات فعلية أن لا ينحاز لطبقة معينة، أيضا عليه أن يحترم العادات والتقاليد السائدة احتراما كاملا.

وللملاحظة بالمشاركة عدة مزايا منها:

- تعطى الباحث القدرة على دراسة الموقف.
- يتم تسجيل السلوك الذي يلاحظه هو وكما يراه في أثناء فترة الملاحظة وهذا يضمن الدقة.[2]

ب-الملاحظة المقننة: هي ملاحظة مقننة تخضع للضبط العلمي الدقيق وتستخدم أدوات قياسية محددة عالية الجودة تسعى للإجابة علي تساؤلات أو فروض محددة مسبقا حيث أن القائم بالملاحظة والسلوك الملاحظ أو طبيعة المواقف الملاحظة كلها عناصر تحت الضبط والسيطرة، ومن ثم يتم تسجيل الملاحظات بدقة وموضوعية ويمكن التأكد من درجة صدقها.

وتستخدم الملاحظة المقننة في الدراسات الوصفية والدراسات التجريبية وقد تكون الملاحظة المنظمة بالمشاركة أو بدون مشاركة حسب طبيعة البحث ومهارات البحث.[3]

ويجب على القائم بالملاحظة الاستعانة ببعض الوسائل التي تعينه على دقة الملاحظة، ومن أهم هذه الوسائل: المذكرات التفصيلية، الصور الفوتوغرافية، الخرائط، استمارة البحث أو دليل الملاحظة، المقاييس السوسيومترية.[4]

---

[1] عبد الرحمن البدوي، المرجع السابق، ص 389.
[2] محمد رفعت قاسم، ماهر أبو المعاط علي، المرجع السابق، ص 261، 262.
[3] عبد الناصر عوض أحمد جبل، المرجع السابق، ص 173.
[4] إبراهيم عبد الرحمن رجب، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، شبين الكوم، دار الصحافة للنشر والتوزيع، 2005، ص 388.

6- استخدامات الملاحظة في الدراسات السياسية: تستخدم الملاحظة لفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة حيث بواسطتها يمكن تصوير المشاهد والكيفيات التي يتم بها الفعل السياسي فعن طريقها:

أ. نستطيع دراسة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية خاصة الإدارية والتشريعية.

ب. ملاحظة عملية انتخابية شعبية وفهم إلى أي المجموعات ينتمي المترشح وما هي الأدوات المستخدمة في الحملة الانتخابية.

ج. نستطيع معرفة آثار القرارات (فعندما يصدر قرار مثلا ليكن تعديل الدستور الملاحظة تصور لنا آثاره عن طريق رصدها لردود الأفعال اتجاهه الكلامية والفعلية).

د. نستطيع معرفة مدى التزام الأنظمة السياسية بالدساتير والقوانين التي يصدرونها وذلك بمقارنة تصرفات ممثلي السلطة وتلك النصوص.

هـ. نتمكن من الحكم على نظام سياسي بأنه ديمقراطي ليس من خلال النصوص الدستورية والقانونية والخطب والشعارات ولكن من خلال ممارسات أعوانه وممثليه وأجهزته المختلفة في الشارع ومع العامة في الحياة اليومية العادية.

7- مزايا وعيوب الملاحظة:

أ- **مزايا الملاحظة:** هناك عدة مزايا للملاحظة كتقنية منهجية مباشرة في البحث وأهمها ما يلي:

- الملاحظة من الطرق الهامة والقديمة التي تستخدم لجمع البيانات في العلوم الاجتماعية.
- تفيد في جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية واتجاهاتهم ومشاعرهم كذلك تفيد في الأحوال التي يقاوم فيها المبحوثين أو يرفضون الإجابة على الأسئلة.
- تيسر الحصول على كثير من المعلومات والبيانات المطلوبة والتي لا يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى كسلوك الأطفال ومشاعرهم واتجاهاتهم، أو عند عزوف المبحوثين عن التعاون مع الباحث أو مقاومتهم له وعدم رغبتهم في الإجلاء بأية معلومات.[1]
- توفر الملاحظة الوقت والجهد المبذول في جمع البيانات أكثر من الأدوات الأخرى.
- يساعد استخدام الملاحظة في الحصول على معلومات صادقة لما لها من موضوعية إذا تم التسجيل بطريقة سليمة.

ويرى الباحث أن للملاحظة أهمية كبرى في كشف الحقائق التي يمكن أن يخفيها المبحوث عن الباحث فهناك بعض الأشخاص قد يتلاعبون بالأوراق أو يتحايلون على القانون فمن الممكن أن يأتي المبحوث بأوراق قانونية سليمة بطريقة غير شرعية في كونه يستحق تقديم الدعم المادي له

[1] محمد شفيق، البحث العلمي المبادئ- الإعداد، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص122، 123.

ولكن قد يكتشف الباحث عن طريق الملاحظة أن هذا المبحوث لا يستحق هذا الدعم لذلك تعتبر الملاحظة من أهم أدوات جمع البيانات في كشف الحقائق والمعلومات وترجع إلى مهارة الباحث في استخدام أداة الملاحظة.

ب- عيوب الملاحظة: رغم أهمية الملاحظة كأداة لجمع البيانات في كثير من المواقف لملاحظة السلوك على الطبيعة، إلا أن هناك عيوب قد تحد من جدوى استخدامها وهي كالتالي:[1]

- احتمال ظهور التحيز في البيانات وعرض النتائج.
- الانتقاء غير المقصود في الإدراك والتسجيل والعرض.
- إضفاء معان لا يقصدها الفاعلون أنفسهم.
- أن يعتبر خطئا حادثة عارضة لها صفة الخصوصية حادثة متكررة.
- التأثير في السلوك من خلال وجوده.
- خطأ الحواس وأدوات الملاحظة نفسها.
- تباين استخدام أنواع الملاحظة ووحدة الملاحظة.
- فالملاحظة بالمشاركة لا تستخدم مثلا مع المرضى بأمراض معينة.
- لا تستخدم في التنبؤ بالسلوك أو المواقف.
- تتأثر بالإطار المرجعي للباحث ووجهة نظره.

ومهما يكن تبقى الملاحظة أقدم تقنية منهجية تستعمل في البحث ونظرا لأهميتها يختارها الباحثون كتقنية منهجية ملائمة في أغلب بحوثهم، كما أن الأخطاء الناتجة عن استعمالاتها تعود بالأساس إلى شخص الملاحظ وليس التقنية.

ثانيا- المقابلة

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية في جمع البيانات في دراسات الأفراد والجماعات الإنسانية، وهي أكثر الوسائل شيوعا وفاعلية في الحصول عل البيانات الضرورية، وعادة ما تبدو المقابلة الشخصية بالنسبة للشخص العادي مسألة بسيطة للغاية، وهي في الواقع بعيدة عن هذا أن طريقة المقابلة الشخصية مسألة فنية ترقى إلى شيء أكثر من مجرد الاقتراب من عدد من الأفراد وسؤالهم بعض الأسئلة العريضة، "وهي مواجهة شخصية يقوم بها الباحث للعميل المراد دراسة اتجاهاته، حيث يستخدم استمارة وقد لا يستخدمها بل يكتفي بمناقشة العميل في موضوع معين ويتركه يسترسل في الحديث أو حول نقاط هامة من الموضوع.

1- تعريف المقابلة: تعرف المقابلة على أنها: "المحادثة الجادة والموجهة نحو هدف محدد غير مجرد وليست الرغبة في المحادثة لذاتها".[2] وتعرف أيضا "بأنها:" تفاعل لفظي يتم عن طريق

---

[1] محمد رفعت قاسم، ماهر أبو المعاط علي، المرجع السابق، ص 230.

[2] أبو النجا محمد العمدي، أسس البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر، 1995، ص295.

موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية".[1] ويعرفها آخرون "بأنها:" تقنية تقوم على حوار أو حديث لفظي (شفوي) مباشر ومنظم بين المبحوث والباحث الذي يكون مزودا بإجراءات ودليل عمل مبدئي لإجراء المقابلة".[2]

تعرف المقابلة على أنها: "تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية".[3]

تعرف أيضا بوصفها:[4] حوار بين شخصين أحدهما محاور والثاني متحاور معه، تتابع وتسجل من قبل المتحاور، الذي يملك هدفا من خلاله يتم إثراء الحوار المرتبط أساسا بموضوع محدد له علاقة بإطار البحث، ومقابلة البحث تستعمل لدراسة الأحداث أو الظواهر.

– دراسات الأفعال الماضية (مدخل بيوغرافي، بناء أرشيف شفهي، تحليل ...)

– دراسة التمثلات الاجتماعية (الأنظمة القيمية والمعيارية المعرفة الاجتماعية، تمثلات الهدف).

– دراسة وظيفة التنظيم النفسي.

ومن التعاريف السابقة نخلص إلى أن المقابلة عبارة عن حوار يتم بين الباحث والمبحوث في مكان متفق عليه مسبقا يقوم الباحث من خلاله بتوجيه أسئلة محددة (مقننة) أو غير محددة(مفتوحة) حول محاور البحث كلها أو بعضا منها.

2- خصائص المقابلة: المقابلة كتقنية منهجية تتميز بجملة من الخصائص، نذكر من بينها:[5]

– مواجهة لفظية هادفة ومقصودة بين طرفين وهما المقابل أي الباحث والمقابل أي المبحوث تسمح للباحث بجمع معلومات عن انفعالات وردود أفعال ومواقف المبحوث اتجاه قضية أو قضايا ما تشكل موضوع بحث وانشغال لدى الباحث.

– من خصائصها أنها تتم بين طرفين واحد يسعى للحصول على معلومات وهو الباحث والثاني يعمل على الإجابة على انشغالات وتساؤلات المبحوث وتزويده بالمعلومات.

–كذلك نجد أن هذه التقنية تمتاز بالهدف الدقيق المرجو الوصول إليه وعليه فالمقابلة ليست مجرد حوار بين طرفين أو ثرثرة بل هو مواجهة هادفة ومسطرة.

---

[1] طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر ،1995، ص 85.

[2] فضيل دليو وآخرون، المرجع السابق، ص 191.

[3] رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 2002. ص 148.

[4] عبد الكريم غريب، منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية، ط1، الدار البيضاء، منشورات عالم التربية، 2012، ص 166، 167.

[5] جمال معتوق، منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي، ط1، القاهرة، مصر، دار الكتاب الحديث، 2012، ص 169، 170.

3-أهداف المقابلة وأهميتها: تهدف المقابلة بصورة عامة إلى:[1]

- الحصول على المعلومات التي يريدها الباحث من المبحوثين.
- التعرف على ملامح أو مشاعر أو تصرفات المبحوثين في مواقف معينة.

وتبرز **أهمية المقابلة** في الحالات التالية:[2]

- عندما يكون المفحوصين أطفالا أو أشخاصا لا يعرفون القراءة والكتابة.
- عندما يكون المفحوصين من كبار السن أو العجزة أو المعاقين أو المرضى.
- حينما لا يرغب المفحوصين في إعطاء آرائهم ومعلوماتهم كتابة.
- حينما يتطلب موضوع الدراسة اطلاع الباحث نفسه على الظاهرة وعلى مجتمع الدراسة.
- حينما يتطلب الموضوع جمع المعلومات من عدد من الأفراد الذين يعيشون أو يعملون معا كالعمال في المصانع أو المعلمين في المدارس مثلا.
- حينما يكون الهدف الحصول على وصف كيفي للواقع وليس كميا أو كميا.
- حينما يتطلب الحصول على المعلومات وجود علاقات شخصية مع المفحوصين.
- حينما يشعر الباحث بأن المفحوصين بحاجة إلى من يشعرهم بأهميتهم ويقدرهم.

4-شروط إجراء المقابلة: تتمثل شروط إجراء المقابلة فيما يلي:[3]

- **المواجهة:** يجب أن تكون المقابلة وجها لوجه لأن الحضور والمواجهة قد تعطي للباحث جملة من المعطيات التي يتم جمعها عن طريق الملاحظة كأداة مساعدة.
- **الوضعية الاجتماعية:** أي مكان إجراء المقابلة. وقت وجو إجراء المقابلة.
- **الباحث المحترف:** إذ لابد أن يتمتع هذا الباحث بجملة من المميزات أهمها: قوة التذكر اللباقة باجتناب الجوانب الحساسة والمحرجة، المستوى الثقافي، المظهر الفيزيقي.
- **فردا عاديا:** من هذا المنطلق تعد اللغة المستعملة في المقابلة شرطا أساسيا من شروط نجاح المقابلة وذلك بمراعاة مستوى المبحوث وبيئته أو محيطه، أضف إلى ذلك توافق دور الباحث والمبحوث أي كل منهما يلتزم بدوره إلى أبعد حد ممكن.

5- أنواع المقابلات: تتوفر الساحة العلمية على نوعين أساسيين من المقابلات العلمية هما:[4]

- **المقابلة غير المقننة (الحرة):** تشمل أنواع عديدة كالمقابلة التأثيرية/البؤرية/المقابلة الإكلينيكية-العلاجية/المقابلة المتمركزة حول العميل.

---

[1] جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي (مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية)، ط2، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 110،111.

[2] المرجع نفسه.

[3] نورة دريدي وآخرون، في منهجية البحث الاجتماعي، ط1، قسنطينة، الجزائر، منشورات مكتبة اقرأ، 2007، ص 127.

[4] مسعودة كنونة وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، دون طبعة، قسنطينة، الجزائر، دار البعث، 1999، ص 192.

– **المقابلة نصف المقننة:** وتصلح في المراحل التمهيدية لدراسة بعض التفاعلات الاجتماعية والمراحل الأخيرة من البحث.

–**المقابلة المقننة (استمارة أسئلة) المقابلة الاستفهامية:** تصلح في الدراسات المسحية أكثر، ولها تسميات عديدة: استمارة المقابلة، أو استبيان (الاستبار) المقابلة والاستبيان البريدي الاستخبار البريدي. ونميز فيها نوعين:

***المقابلة المقننة المباشرة:** وتتم بين الباحث شخصيا والمبحوث شخصيا وجها لوجه أو عبر الاتصال الهاتفي، و،

***المقابلة المقننة غير المباشرة:** وتتم عبر وسائط بشرية أو وسائل اتصالية (البريد العادي– الالكتروني).

وهناك من يصنفها إلى ما يلي:[1]

– **المقابلات شبه المنظمة:** بالنسبة لمعظم الناس يمثل استخدام الاستبانات شبه المنظمة الخطوة الأولى على طريق جمع المعلومات النوعية...يتم اللجوء إليها ساعة تريد جمع بيانات منظمة ودقيقة واستطلاع آراء الناس ومعتقداتهم على حد سواء. وهذا الغرض يحدد حجم العينة المستخدمة.

– **المقابلات المعمقة:** تسعى بكل عمق لاستكشاف ما يعتري الناس من مشاعر حيال هذه القضية أو تلك، فالذين يجري عليهم الاستطلاع يمنحون وقتا كافيا للتفكير بالأسئلة التي يتم طرحها عليهم، كما يتم تشجيعهم على الاسترسال في إيضاح كل ما يشعرون به بالتفصيل.

– **مجموعات المناقشة:** تسمى أيضا "المجموعات المكثفة"، وهو مصطلح أكثر شيوعا هذه الأيام... جوهر القضية هو التفاعل بين أعضاء المجموعة عن طريق مراقبة كيفية تعديل الناس لمواقفهم، وكيفية تفاعلهم مع وجهات نظر الآخرين المختلفة وإدارة خلافاتهم، فهي عبارة عن مناقشات بالمعنى الصحيح... في مجموعات المناقشة الحقيقية يترأس من يجري المقابلة جلسة المناقشة، ويتدخل وقت الضرورة. مع إعطاء كل فرد فرصته في المناقشة، مواضيع معدودة فقط يمكن تغطيتها في المجموعات المكثفة، فثلاثة مواضيع أو أربعة كافية تماما.

6– خطوات إجراء المقابلة الجيدة: بعد أن يتضح للباحث أن المقابلة هي أنجع وأنسب تقنيات البحث لجمع المعلومات التي تمكن من الإجابة عن أسئلة البحث واختبار فروضه يبدأ في إجراءات الإعداد لتنفيذ المقابلة وفق الخطوات التالية:

– تحديد الأشخاص المطلوب مقابلتهم.

– تحديد خطة المقابلة وأسئلتها.

---

[1] سامي حسن عرار، إعداد البحوث، دليلك الكامل في تصميم مشاريع البحوث وإدارتها، ط1، سورية، دار مهرات للعلوم، 2008، ص159-163.

– التدريب على أسلوب المقابلة.

– التثبت من صحة البيانات والمعلومات.

– تسجيل المقابلة.

– التأكد من توافر المواصفات التي تقوم عليها المقابلة الناجحة.[1]

– أن لا يشعر من يقوم بالمقابلة الطرف الآخر بأنه سيقوم بإعطاء إجابة معينة أو تحيزا.

– أن يقوم المقابل بإعلام المستجيب بطبيعة المشروع ويشجعه على التعاون معه.

– أن يكون صريحا مع المستجيب بحيث لا يخفي عنه الحقيقة.

– التعاون وذلك بطلب الإذن بتسجيل المقابلة، إذا كانت على شريط مسجل.

– أن يكون القائم بالمقابلة هاضما بشكل جيد للأسئلة التي سيطرحها على المبحوثين بحيث لا يستعمل ورقة إلا في حالات الضرورة، وأن يكون هاضما ومتمرنا على خطوات إجراءات المقابلة وأدبياتها، بحيث تحول موقف المقابلة مع المبحوثين إلى موقف شاعري منبسط.

– الحرص على إعطاء الفرصة الكاملة للعميل للتعبير عن كوامن نفسه، وما يشعره به، وهذا ما يتطلب من القائم بالمقابلة أن يكون صبورا رزينا ثقيلا لا يستعجل للإجابة على الأسئلة ولا يستعجل إنهاء المقابلة.

– يجب تسجيل الإجابات كما هي دون تحريف أو حشو، ولخدمة هذا الهدف من الأحسن الاستعانة بجهاز تسجيل حتى لا يفوت الباحث أي معلومة يدلي بها المبحوث، ولا ينشغل إلا بالكتابة فيهمل التركيز على الأسئلة والجو العام للمقابلة.[2]

– اعتماد التلقائية والعفوية في طرح الأسئلة، التي من شأنها أن تبسط موقف المقابلة وتخفض من توتر المبحوث إلى المستوى الذي يناسب نجاح موقف المقابلة، ولا يقتصر هدف القائم بالمقابلة على الوصول إلى البيانات بصورة مجردة.

– اعتماد الموضوعية في محاورة المبحوث وألا يميل القائم بالمقابلة من خلال صياغة أسئلته إلى رأي معين، أو توحي طريقة حواره أن يتبنى موقفا مسبقا، فهذا من شأنه أن يؤثر على اتجاه أو رأي المبحوث، أما في اتجاه الإذعان أو في اتجاه الإعداد بالذات والتعصب، وكلاهما موقفان لا يخدمان هدف البحث.

– المرونة في الحوار، بحيث لا يصر القائم بالمقابلة أن يطرح أسئلة معينة كما لا يضغط على المبحوث بأن يجيب على الأسئلة بحد ذاتها، وإنما يكون مرنا بأن يتنقل من سؤال إلى آخر

---

[1] سناء محمد سليمان، أدوات جمع البيانات في البحوث النفسية والتربوية، القاهرة، مصر، عالم الكتب، 2010، ص 167

[2] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص323.

ويتجاوز بعض الأسئلة التي تثير حساسية معينة، ويعيد طرحها بصيغة أخرى في سياق الحديث دون أن يثير المبحوث.[1]

7-مزايا وعيوب المقابلة:

أ- مزايا المقابلة: للمقابلة جملة من المزايا التي تتميز بها عن غيرها من أدوات جمع البيانات، ومن أهم مزايا المقابلة ما يلي:[2]

- يمكن استخدامها مع أفراد أميين أو صغار السن، فالمقابلة لا تتطلب من المبحوثين أن يكونوا مثقفين حتى يجيبوا على الأسئلة، حيث إن القائم بالمقابلة هو الذي يقوم بقراءة الأسئلة.

- تتميز المقابلة بالمرونة، فيستطيع القائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوثين ما يكون غامضا عليهم من أسئلة، وأن يوضح معاني بعض الكلمات.

- تفيد المقابلة في التواصل إلى إجابات من معظم من تتم مقابلتهم، فنسبة المردود من المقابلات عالية مقارنة بنسبة المردود من الاستبيانات كأداة من طرق جمع البيانات، فهناك العديد من الناس الذين لديهم الاستعداد للتعاون في الدراسة إذا كان كل ما هو مطلوب منهم أن يتكلموا.

- يحصل القائم بالمقابلة على إجابات لجميع الأسئلة.

- تفيد المقابلة عندما تكون المعلومات المطلوبة ذات طبيعة حساسة بالنسبة لشخص، لذلك يفضلون الكلام والحديث عن الكتابة.

- تضمن المقابلة للباحث الحصول على معلومات من المبحوث دون المناقشة مع غيره من الناس، ولذلك تكون الآراء التي يدلي بها عن رأيه الشخصي دون التأثير من أحد.

- تسهم في المراحل الأولى من البحث، وفي الكشف عن الأبعاد المهمة للمشكلة، وفي اقتراح الفروض.

ب-عيوب المقابلة: بالرغم من المزايا التي تتمتع بها المقابلة العلمية إلا أنها لا تخلو من عيوب يمكن ذكر أهمها:[3]

- تحتاج إلى عدد كبير من جامعي البيانات الذين يتم اختيارهم وتدريبهم بعناية.

- كثرة تكاليف تنقل القائمون بالمقابلة؛ لذلك فتكلفتها مرتفعة إذا ما قورنت بأداة أخرى كالاستبيان.

- كثيرا ما يمتنع المبحوث عن الإجابة عن بعض الأسئلة الخاصة، والتي تمثل حساسية معينة، وذلك لشعورهم بأن القائم بالمقابلة يعرف أسمائهم ويخشون أن يصيبهم ضرر مادي أو أدبي إذا ما أجابوا عنها.

---

[1] ستيفن كول، منهج البحث في علم الاجتماع، ترجمة أحمد التكلاوي، القاهرة، مصر، مكتبة نهضة الشرق، 1998، ص46.

[2] محمد سويلم بسيوني، أساسيات البحث العلمي في العلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، ط1، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص201

[3] المرجع نفسه، ص 201

– لما كانت المقابلة تعتمد على التقرير اللفظي للمبحوث، فإن الفرد قد لا يكون صادقا فيما يدلي من بيانات، فيحاول تزييف الإجابات في الاتجاه الذي يتوسم أنه يتفق مع القائم بالمقابلة.

– قد ينجم عن تحيز الباحث لقضية معينة، تحريف الحقائق التي يتوصل إليها بصورة تخدم أغراضه الشخصية.

ثالثا– الاستبيان

تعد أداة الاستبيان من أهم أدوات البحث العلمي وأكثرها استخداما في العلوم الاجتماعية، وهي استمارة بحث يتم من خلالها الحصول على المعلومات والحقائق في مختلف الظروف والبحث في مختلف الاتجاهات والمواقف وتشتمل على مجموعة من الأسئلة التي يطلب من أفراد العينة الإجابة عليها، ويمكن أن يتم إرسال هذه الأسئلة بالبريد الإلكتروني، ويطلق عليها في هذه الحالة الاستبانة البريدية.

1– تعريف الاستبيان: تعددت وتنوعت تعاريف الاستبيان كأداة لجمع البيانات ونذكر منها ما يلي:

الاستبيان في اللغة: أصل استبيان من مصدر الفعل استبان وبان أي يعني ظهر ووضح واستطلع، بما معناه استطلاع حول موضوع أو مشكلة ما ومعرفة ووضوح ما هو متعلق بها، وهناك عدة ترجمات للاستبيان فأحيانا يترجم بالاستفتاء، وأحيانا بالاستقصاء، وكلها كلمات تشير إلى وسيلة واحدة لجمع البيانات.[1]

فمصطلح الاستبانة يشير إلى أداة لجمع البيانات، وهي عبارة عن استمارة بحث ويعرفها فاخر عاقل أنها: "أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي، وهي مستعملة على نطاق واسع للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء،[2] وتضم عددا من الأسئلة يطلب من المبحوث أن يجيب عنها بنفسه، وفي بعض الأحيان ترسل هذه القائمة من الأسئلة عن طريق البريد وتسمى في هذه الحالات بالاستبانة البريدية.

كما يعرف الاستبانة أنها: "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة عن الأسئلة الواردة فيها".[3]

عرف الاستبيان على أنه:" أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويقدم الاستبيان في شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها، من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان".

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 243.

[2] فاخر عاقل، أسس البحث العلمي، بيروت، دار العلم للملايين، 1979، ص 255.

[3] فوزي عبد الله العكش، المرجع السابق، ص 210.

يعتبر الاستقصاء (الاستبيان) أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع معلومات أولية أساسية أو مباشرة من العينة المختارة، أو من جميع مفردات مجتمع البحث، عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مقدما وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين، واتجاهاتهم، أو الدوافع أو العوامل والمؤشرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة.[1]

واستمارة البحث أنموذج يضم مجموعة من أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة، أو موقف ما، فهي: "التقنية المباشرة للاستطلاعات العلمية المستعملة للأفراد، والتي تسمح لمساءلتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والحصول على نتائج كمية من أجل إيجاد علاقات إحصائية ومن أجل القيام بمقارنات عديدة"، "ومن خلالها يمكن ترجمة هدف البحث في أسئلة محددة لها علاقة بهدف الدراسة ككل"، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية، أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد. [2]

ومهما كانت تسمية هذه الأداة استبيان أو استقصاء أو استبيار، فإن أسئلة الاستمارة تكون منصبة حول معرفة اتجاهات ودوافع مفردات مجتمع البحث أو الدراسة حول موضوع معين، ويؤدي الإعداد الجيد لقائمة الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة إلى الحصول على البيانات التي تتفق مع هدف البحث، وهنا يجب التنبيه لملاحظة على قدر من الأهمية وهي أنه يتم وضع فرضيات البحث كمحاور يتم طرح أسئلة حولها بهدف اختبارها وهذا إجراء ضروري تابع لصياغة أو تحديد الإشكالية ومن ثم الفرضيات الموجّهة للبحث.[3]

2- قواعد ومعايير صياغة الاستبيان: على الباحث أن يراعي في تصميم الاستبيان عددا من القواعد والمعايير أثناء صياغته، تتعلق بمحتوى الاستبيان وبشكله وأهدافه:[4]

- **القواعد العامة للصياغة:** وتشمل محتوى الاستبيان وحجمه، بحيث يفترض أن لا يكون كبيرا، حتى لا يتطلب جهدا من المستجوبين، كأن يتجنب الباحث وضع أسئلة لا مبرر لها وغير مهمة، مما يؤدي إلى الحد من دافعية المستجوبين، كذلك الأسئلة المثيرة للتفكير الدقيق، أو المعقد، وإذا كان بالإمكان الحصول على الأسئلة من مصادر أخرى، كالسجلات والوثائق، فلا داعي لطلبها بواسطة الاستبيان، حتى لا يعطي المستجوب فرصا للشك في جدية الاستبيان، ومما يدفع المستجوب للإجابة بدقة وجدية وجود عناصر محفزة تجذب انتباهه، أو تسمح بالتعبير عن أرائه،

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 243.
[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 71.
[3] فضيل دليو، المرجع السابق، ص217.
[4] ابتسام أحمد عيسى، الاستبيان: قواعد تصميمه، خطواته وأشكاله مزاياه وعيوبه، ماليزيا، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، دون سنة، ص 07.

كما يجب التأكد من ارتباط كل سؤال في الاستبيان بمشكلة البحث، ويتحقق هدف جزئي يسهم في تحقيق أهداف البحث.

– **قواعد تتعلق بصياغة الأسئلة:** بحيث تصاغ بعبارات واضحة وكلمات سهلة محدودة المعاني، تسهل إدراك المطلوب من السؤال، ويفضل استعمال الكلمات العامة التي يتفق الناس على معانيها، وأن تكون الجمل المستخدمة في صياغة السؤال قصيرة مرتبطة بالمعنى، وأن يحوي السؤال فكرة واحدة فقط، لا تشعر المستجوب بالحرج، وأن توضع جميع الخيارات الممكنة للإجابة، والتركيز على الخيارات الرئيسية، وترك بند مفتوح لاحتمالية وجود خيار آخر، وأن تصاغ الأسئلة ذات الطابع الكمي بشكل دقيق ومباشر.

– يراعي في صدق الإجابة عن الأسئلة وضع أسئلة خاصة توضح مدى صدق المستجوبين، ووضع أسئلة خاصة ترتبط إجابتها بإجابات أسئلة أخرى موجودة في الاستبيان، لأن وجود أي خلل في إجابات الأسئلة يكشف عدم دقة المفحوص في الإجابة، وهناك وسيلة أخرى للتحقق من صدق الإجابة هي المقارنة بين الإجابة الواردة في الاستبيان، مع ما هو موجود في الاستبيان والوثائق، إلا أن ذاك يتطلب وقتا وجهدا إضافيين.

– **ترتيب الأسئلة:** يراعى فيها البدء بالأسئلة السهلة التي تتناول الحقائق الأولية، وأن ترتب الأسئلة بشكل منطقي، كأن يضع الباحث الأسئلة الخاصة بشكل معين في وحدة متسلسلة في الاستبيان، وينتقل بعدها إلى أسئلة مرتبطة بموضوع آخر، ويبدأ الباحث بالأسئلة السهلة والعامة، وأن يعالج كل سؤال مشكلة واحدة.

3– خطوات إعداد الاستبيان: تتمثل في النقاط التالية:[1]

– تحديد الأهداف المطلوبة من عمل الاستبيان في ضوء موضوع البحث ومشكلته، ومن ثم تحديد البيانات والمعلومات المطلوب جمعها.

– ترجمة وتحويل الأهداف إلى مجموعة من الأسئلة والاستفسارات.

– اختيار أسئلة الاستبيان وتجربتها على مجموعة محدودة من الأفراد المحددين في عينة البحث لإعطاء رأيهم بشأن نوعيتها من حيث الفهم والشمولية والدلالة وكذلك كميتها وكفايتها لجمع المعلومات المطلوبة عن موضوع البحث ومشكلته في ضوء الملاحظات التي يحصل عليها فإنه يستطيع تعديل الأسئلة بالشكل الذي يعطي مردودات جيدة.

– تصميم وكتابة الاستبيان بشكله النهائي ونسخه بالأعداد المطلوبة.

– توزيع الاستبيان حيث يقوم باختيار أفضل وسيلة لتوزيع وإرسال الاستبيان بعد تحديد الأشخاص والجهات التي اختارها كعينة لبحثه.

---

[1] عصام حسن أحمد الدليمي، سؤال وجواب في منهج البحث العلمي، ط1، عمان، الأردن، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2018، ص102، 103.

– متابعة الإجابة على الاستبيان فقد يحتاج الباحث إلى التأكيد على عدد من الأفراد والجهات في انجاز الإجابة على الاستبيان وإعادته وقد يحتاج إلى إرسال بنسخ أخرى منه خاصة إذا فقدت بعضها.

– تجميع نسخ الاستبيان الموزعة للتأكد من وصول نسخ جديدة منها.

4–أنواع الاستبيان: يعتبر الاستبيان أداة هامة لجمع البيانات من خلال تصميم الاستمارة الخاصة بجمع البيانات بما يتناسب مع طبيعة البحث والمنهجية المتبعة ويتوقف نوع الاستبيان على نمط الأسئلة وصياغتها وطريقة الإجابة عليها وعلى الإجابات المنتظر الحصول عليها وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الاستبيانات إلى نوعين هما:[1]

أ– **الاستبيان اللفظي:** ويعتمد هذا النوع على اللغة المكتوبة وينقسم بدوره إلى ثلاث أنواع هي:

* **الاستبيان المفتوح:** ويعتمد على أسئلة تطلب من المجيب إجابات غير محددة ويمتاز هذا النوع بأنه يعطي للمجيب الفرصة للكشف عن دوافعهم واتجاهاتهم بالإضافة إلى سهولة صياغة أسئلته إلا أنه يعاب عليه صعوبة تفريغ وتبويب ومعالجة بياناته وتتطلب جهد ووقت من المجيب إضافة إلى أنه قد يغفل المجيب تسجيل معلومات مهمة تفيد البحث.

* **الاستبيان المغلق:** ويتضمن فقرات أو أسئلة تتضمن إجابات محددة، ويمتاز هذا النوع بسهولة الإجابة والمعالجة ويحتاج إلى وقت وجهد قليل من المجيب ومن عيوبه انه لا يكشف عن دوافع المجيب ولا تؤدي إلى الكشف عن معلومات ذات عمق.

* **الاستبيان المغلق المفتوح:** أكثر الأنواع شيوعا ويحتوي علي نوعين من الأسئلة تتضمن الأولى أجوبة محددة وتتضمن الثانية أسئلة مفتوحة غير محددة، ويتجنب هذا النوع عيوب الاستبيانات المغلقة والمفتوحة.

ب– الاستبيان المصور: يتضمن هذا النوع رسوما وصورا بدلا من العبارات المكتوبة ويعد هذا الاستبيان مناسبا للأطفال والأميين، ويصعب تقنين هذا الاستبيان كما أنه يقتصر علي المواقف التي تتضمن خصائص بصرية... وتكون تعليماته في الغالب شفهية.

5– مزايا وعيوب الاستبيان:

أ– **مزايا الاستبيان:** عددها الأستاذ "حمدي أبو الفتوح عطيفة" في النقاط التالية:[2]

– أقل أدوات جمع البيانات تكلفة.

– تمكننا الاستبانة من الحصول على بيانات من عدد كبير من الأفراد.

---

[1] سناء محمد سليمان، المرجع السابق، ص 107، 108.

[2] حمدي أبو الفتوح عطيفة، منهجيات البحث العلمي في التربية وعلم النفس، ط1، القاهرة، مصر، دار النشر للجامعات، 2012، ص 306.

–هناك احتمالا كبيرا بأن البيانات التي نحصل عليها من الاستبانة ذات درجة مقبولة من الموضوعية.

– طبيعة الاستبانة ومراحل بنائها تضمن لها نوعا من التقنين في صياغة الأسئلة وفي ترتيبها وفي التعليمات وفي عملية تدوين الاستجابات، وهذا التقنين يضمن درجة كبيرة من الاتساق في المواقف المختلفة، ومن ثم فإن البيانات التي نحصل عليها تكون ذات قيمة كبيرة.

– توفر الاستبانة وقتا كافيا للمستجيب للتفكير في إجاباته، مما يدفعه إلى التفكير بعمق في البيانات التي سيدونها والتدقيق فيه.

ب– عيوب الاستبيان: عددها الأستاذ "حمدي أبو الفتوح عطيفة" أيضا في النقاط التالية:[1]

– نسبة الردود في حالة الاستبانات تكون عادة منخفضة، ويزداد انخفاضها في حالة الاستبانات البريدية.

– قد تحمل الكلمات المتضمنة في أسئلة الاستبانة أكثر من معنى بالنسبة لأكثر من مستجيب.

– فقدان الاتصال الشخصي بين الباحث والمبحوث.

– يصعب استخدامها مع الأشخاص الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

– يصاب المستجيبون بالملل عند ملء الاستبيان، وذلك إذا ما زاد حجم الأسئلة عن الحجم المقبول.

بالإضافة إلى هذه العيوب فقد أضاف الأستاذ "عصام حسن أحمد الدليمي" عيوب أخرى نذكر منها:[2]

– قد تكون الإجابات على جميع الأسئلة غير متكاملة بسبب إهمال إجابة هذا السؤال أو ذلك سهوا أو تعمداً.

– عدم فهم واستيعاب بعض الأسئلة وبطريقة واحدة لكل أفراد العينة المعنية بالبحث.

---

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] عصام حسن أحمد الدليمي، المرجع السابق، ص 101.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا- القرآن

ثانيا-القواميس والموسوعات:

ابن منظور جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د. س. ن.

أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1987.

المنجد في اللغة والإعلام، ط13، بيروت، منشورات دار المشرق، 1998.

ثالثا-الكتب:

أبراش إبراهيم، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ط9، الرياض، مكتبة الرشد، 2000.

أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط1، القاهرة، مصر، المكتبة الأكاديمية، 1994.

الأزهري منى أحمد ومصطفى حسين باهي، أصول البحث العلمي في البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 1999.

إسماعيل إبراهيم، مناهج البحوث الإعلامية، ط1، مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر، 2017.

آكلي تومي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، الجزائر: برتي للنشر.

أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.

بدوي عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، ط3، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977.

بدوي محمد، المنهجية في البحوث والدارسات الأدبية، تونس، دار الطباعة والنشر ،د.ت.ن .

بسيوني محمد سويلم، أساسيات البحث العلمي في العلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، ط1، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

بشناق باسم صبحي، أسس البحث العلمي القانوني دليل مبسط في كتابة الأبحاث والأطروحات القانونية ، فلسطين-غزة، دار بشناق للنشر والتوزيع، 2013.

بن مرسلي أحمد، منهج البحث في علوم الإعلام والاتصال، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

بوحوش عمار وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، ط1، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2001.

التطاوي عبد الله، منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2005.

التير مصطفى عمر، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986.

جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002 .

جندلي عبد الناصر، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

حافظ عبد الرشيد بن عبد العزيز، أساسيات البحث العلمي، جدة، السعودية، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، 2012.

حامد خالد، مناهج البحث العلمي، ط1، الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع.

حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.
حمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم والمنهج والإجراءات، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1982.
الحمداني موفق وآخرون، مناهج البحث العلمي الكتاب الأول: أساسيات البحث العلمي، ط1، عمان، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006.
خالدي الهادي، عبد الجيد قدي، المرشد المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 1996.
خضر عبد الفتاح، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، ط3، الرياض، المملكة العربية السعودية، سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية ،1992.
الخياط ماجد محمد، أساليب البحث العلمي، الأردن، دائرة المكتب الوطنية، 2010.
دريدي نورة وآخرون، في منهجية البحث الاجتماعي، ط1، قسنطينة، الجزائر، منشورات مكتبة اقرأ، 2007.
دشلي كمال، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016.
الدليمي عصام حسن وعلي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه، ط1، عمان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014.
دويدري رجاء وحيد، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1، لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2000.
رجب إبراهيم عبد الرحمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، شبين الكوم، دار الصحافة للنشر والتوزيع، 2005.
زرواتي رشيد، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 2002.
ساعاتي حسن، تصميم البحوث الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، 1982.
سبتي رشيدة، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الجزائر، دار القصبة، 2006.
سليمان سناء محمد، أدوات جمع البيانات في البحوث النفسية والتربوية، القاهرة، مصر، عالم الكتب، 2010.
سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2006.
شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
شفيق محمد، البحث العلمي المبادئ- الإعداد، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، الجزائر، 1997.
شميشم رشيد، مناهج العلوم القانونية، الجزائر، دار الخلدونية، 2006.
شيباني عمر، مناهج البحث العلمي، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، 1975.
صابر فاطمة عوض، مرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، الإسكندرية، مطبعة ومكتبة الإشعاع الفنية، 2002.
الصيرفي محمد عبد الفتاح، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، ط1؛ عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع. 2001.
الضامن منذر، أساسيات البحث العلمي، ط1، عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
طاشمة بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
الطباع إياد خالد، الوجيز في أصول البحث والتأليف، ط1، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية، دون سنة.
طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر، 1995.

عاقل فاخر، أسس البحث العلمي، بيروت، دار العلم للملايين، 1979.
عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
عبد الحميد محمد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000.
عبد الخالق فوزي، وعلي إحسان شوكات، طرق البحث العلمي المفاهيم والمنهجيات وتقارير نهائية، طرابلس، المكتب العربي الحديث، 2007.
عبد المنعم حسن، إعداد وكتابة ونشر البحوث والرسائل العلمية، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996.
عبد الناصر عوض أحمد جبل، مناهج البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2018.
عبيدات ذوقان وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط1، عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2015.
عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي، عمان، دار وائل للنشر، 1998.
العزاوي رحيم يونس كرو، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، عمان، دار دجلة، 2008.
عطوي جودت عزت، أساليب البحث العلمي (مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية)، ط2، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2007.
عطيفة حمدي أبو الفتوح، منهجيات البحث العلمي في التربية وعلم النفس، ط1، القاهرة، مصر، دار النشر للجامعات، 2012.
العكش فوزي عبد الله، البحث العلمي المناهج والإجراءات، عمان، المطابع التعاونية، 1995.
العلوي محمد جمال الدين، منهج البحث العلمي في علم السياسة، ط2، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012.
علي عبد المعطي محمد، فلسفة العلوم ومناهجها، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1980.
عليان ربحي مصطفى، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه وإجراءاته، الأردن، بيت الأفكار الدولية، 2001.
عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005.
عيد المجيد إبراهيم مروان، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، الأردن،عمان، مؤسسة الوراق، 2000
عيشور نادية سعيد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، ط1، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017.
غرابية فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط2، الجامعة الأردنية – كلية الإدارة والاقتصاد، 1981.
غريب عبد الكريم، منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية، ط1، الدار البيضاء، منشورات عالم التربية، 2012.
فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية في البحث العلمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
فضليو دليو، علي غربي، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، الجزائر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، (سلسلة العلوم الاجتماعية، المنهجية 3) ، 1999.
فؤاد زكريا، التفكير العلمي، العدد رقم 3 من سلسلة كتب ثقافية شهرية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1978.
القصبي عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.
قنديلي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان، دار البازوري العلمية، 1999.
كنونة مسعودة وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، دون طبعة، قسنطينة، الجزائر، دار البعث، 1999.
كول ستيفن، منهج البحث في علم الاجتماع، ترجمة أحمد التكلاوي، القاهرة، مصر، مكتبة نهضة الشرق، 1998.

ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير، ترجمة ملكة أبيض، دمشق، وزارة الثقافة، 2004.
محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر، 1992.
محمد الفاتح وآخرون، مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال وطريقة إعداد البحوث، ط1، الجزائر،2019.
محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، التفكير والبحث العلمي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.
محمد رفعت قاسم، ماهر أبو المعاط علي، المنهج العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية- أسس نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة، زهراء الشرق، 2005.
محمد فتحي عبد الهادي، البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
محمود زكي نجيب، أسس التفكير العلمي، القاهرة، دار المعارف للطباعة والنشر، العدد رقم 4 من سلسلة كتابك، دون سنة النشر.
المحمودي محمد سرحان علي، مناهج البحث العلمي، ط3، صنعاء، اليمن، دار الكتب، 2019.
مراح علي، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.
مصطفى محمود أبو بكر، وأحمد عبد الله اللحلح، مناهج البحث العلمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2017.
معتوق جمال، منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي، ط1، القاهرة، مصر، دار الكتاب الحديث، 2012.
معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996.
المغربي كامل محمد، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط1، عمان ؛ دار الثقافة؛ سنة 2007 .
ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير، دمشق، وزارة الثقافة، 2004.
الهمالي عبد الله عامر، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1988.
الهواري سيد، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 2004.
الواصل عبد الرحمن بن عبد الله، البحث العلمي: خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته، المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، 1999.

رابعا –المجلات:

بكاي ميلود، "التحليل المفهومي في البحوث والدراسات العلمية" مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد1 (جوان 2015).
حجام العربي،" أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية"، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، بالجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 2015.
حناشي نجيم، "البحث العلمي- مناهجه وأساليبه العلمية"، مجلة دراسات، المجلد11، العدد 01، (ماي 2022).
خاصة شريف، "الأفق الحضاري لنظرية المعرفة عند ابن رشد"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 16، ع 01، 2019.
رملي مخلوف، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 03(2020).
زردومي احمد،"ملاحظات أولية حول تحديد الإشكالية وصياغة الفروض"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد6 (1995) جامعة قسنطينة.
صلاح إسماعيل، "دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية"، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثانية، العدد 8 (أفريل1997).

عايدة حوشي، "مساءلة فيما بين المنهج والمنهجية- من إشكالية المفهوم إلى آليات التطبيق-"، مجلة الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، المجلد 18، العدد 01، 2018/11/25.
عبيكشي عبد القادر سعيد، "ثورة الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي" وأدوات التجاوز"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2014/06/01.
هويدي عبد الباسط، فتيحة زايدي،"المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد1، جمادى الثانية/ رجب 1438ه – مارس 2017.
خلفة نصير، "صياغة الفروض العلمية وكيفية اختبارها"، وقائع أعمال المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي: منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)، أيام 14 و15-08-2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين.

خامسا– الرسائل والأطروحات:

كنعان حمة غريب عبد الله، "اتجاهات البحث في علم السياسة: دراسة نقدية للأسس المعرفية للتحليل السياسي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين بالسودان، 2007.

سادسا: المطبوعات والمحاضرات

حوبة عبد القادر، مناهج العلوم القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى،2010/2009.
رقولي كريم، مطبوعة محاضرات في منهجية العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
زريق نفيسة، مطبوعة محاضرات مقياس منهجية العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016.
شاطرباش أحمد، مطبوعة منهجية البحث في العلوم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، نوفمبر 2018.
صوالحي ليلى، محاضرات في مقياس منهجية العلوم السياسية 02، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022/2021.
حكيمي توفيق، محاضرة في تحديد مفهوم المنهجية أو علم المنهج، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022/2021.
https://elearning-facdr.univ-annaba.dz/pluginfile.php/11119/mod_resource/content/1/%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%B9%D9%84%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%20%281%29.pdf
حكيمي توفيق، محاضرة في خطوات البحث العلمي، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022/2021.
https://elearning-facdr.univ-annaba.dz/pluginfile.php/12457/mod_resource/content/1/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.pdf

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

Dickinson J. P. “Science and scientific Research in Modern Society”. secod edition 1986 .
Koul, L, Methodology of educational research, New Delhi: Vikas publishing house PVT LTD, 1997.
Lawrence Neuman, Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches, 7th ed, United States of America**:** Pearson New International Edition, 2014.

Nicholas Walliman, Research Methods The basics, London :The taylor and Francis e-library, 2011.

Pierre Mongeau, realiser son mémoire ou sa these, Quebec: Presses de L'université du Québec, 2008.

R C Kothari, Research methodology: Methods and Techniques, New Delhi, New Age International, 2004.

Ranjit Kumar, Research methodology: a step by step for beginners, London: SAGE publications Ltd, 3rd ed, 2011.

Webster 's New Twentieth Century Dictionary of English Language, 1960

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمة	01
المحور الأول: المعرفة: مدخل عام	02
أولا– المعرفة العلمية	02
ثانيا– العلم	06
ثالثا– التفكير العلمي	11
المحور الثاني: مقدمة في البحث العلمي	20
أولا– تعريف البحث العلمي	20
ثانيا– خصائص البحث العلمي	23
ثالثا– شروط البحث العلمي	25
رابعا– أهداف البحث العلمي وأهميته	25
خامسا– أنواع البحث العلمي	27
سادسا– مستويات البحث العلمي	30
المحور الثالث: المنهج والمنهجية والعلاقة بينهما	33
أولا– المنهج	33
ثانيا– المنهجية (علم المنهج)	37
ثالثا– العلاقة بين المنهج والمنهجية	40
المحور الرابع: مفاهيم أساسية في منهجية العلوم السياسية	41
أولا– النظرية	41
ثانيا– الاقتراب (المقترب)	43
ثالثا– النموذج المعرفي	45
رابعا– القوانين العلمية	47
خامسا– الأساليب المنهجية والوسائل	47
سادسا– وحدات التحليل	48
سابعا– المتغيرات:	48

ثامنا– المقاييس	50
تاسعا– المؤشرات	52
المحور الخامس: خطوات البحث العلمي	53
أولا: اختيار موضوع بحث	53
ثانيا– تحديد المشكلة البحثية (أو الإشكالية)	55
ثالثا– صياغة فرضيات البحث	59
رابعا– المفاهيم في البحث العلمي	63
خامسا– تحديد مناهج وأدوات البحث	67
سادسا– جمع البيانات والمعلومات مع عرضها وتحليلها	68
سابعا– تفسير النتائج وتعميمها	69
المحور السادس: كتابة وتوثيق البحث العلمي	70
أولا: توثيق البحث العلمي	70
ثانيا: كيفية كتابة البحث في شكله النهائي	79
المحور السابع: مناهج علم السياسة	84
أولا– المنهج الوصفي	85
ثانيا– منهج تحليل المحتوى (المضمون)	90
ثالثا– المنهج التاريخي	94
رابعا–المنهج المقارن	100
خامسا– منهج دراسة الحالة	105
المحور الثامن: أدوات البحث العلمي	110
أولا– الملاحظة	110
ثانيا– المقابلة	117
ثالثا– الاستبيان	123
قائمة المصادر والمراجع	128
فهرس المحتويات	134